BBK
بنك البحرين والكويت

طموحاتكم
جوهر اهتمامنا

التقرير السنوي ٢٠١٤

بنك البحرين والكويت مرخص من قبل مصرف البحرين المركزي كبنك تجزئة تقليدي

صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين

صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

رؤيتنا المستقبلية

سوف يصبح بنك البحرين والكويت مؤسسة خدمات مالية إقليمية رائدة في مجال المنتجات والخدمات ذات الجودة العالية وذلك عن طريق الإبتكار والتقنية والعلاقات المستمرة على مدى الحياة مع العملاء.

رسالتنا

سيقوم البنك بتوسيع نطاق تواجده في المزيد من الدول التي يختار أن يعمل فيها من أجل تلبية احتياجات عملائه من الخدمات المصرفية المختلفة. إننا نؤمن بأن العميل هو القوة الدافعة وراء كل ما نفعله فنحن لن نساوم على التزامنا المطلق بتقديم الأفضل في مجال خدمات العملاء.

إننا نؤمن بأن الموارد البشرية هي من أهم موارد البنك على الإطلاق والتي تتميز بدرجة عالية من الكفاءة والتكامل والاحتراف، فنحن نغرس في هذه الكوادر مبادئ العمل وخدمة العملاء وسرعة اتخاذ القرار والشعور بأن البنك ملك لهم وذلك عن طريق التزامنا بالتدريب والتطوير وإسناد المسئوليات والأداء الجيد في الوقت الذي نحرص فيه على مكافأة المُجدّين منهم من خلال اللوائح والسياسات المعتمدة لهذا الغرض.

إننا مصممون على استخدام أحدث وأرقى التقنيات المتقدمة التي تعيننا على تحقيق غاياتنا في الوصول إلى أهدافنا القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل.

إننا نعتبر مساهمينا مصدرًا لقوتنا المالية ويمكنهم أن يتوقعوا منا أن نحقق لهم التطور والربحية باستمرار، إنهم يقدمون لنا كل الدعم ويثقون في رؤيتنا للمستقبل.

للاطلاع على التقرير السنوي ٢٠١٤، تفضل بزيارة: ar.bbkonline.com/annualreport2014

٠٤ المؤشرات المالية
٠٦ كلمة رئيس مجلس الإدارة
٠٨ أعضاء مجلس الإدارة
١٠ تقرير مجلس الإدارة
١٤ تقرير حوكمة الشركات
١٤ المبادرات في عام ٢٠١٤
١٤ فلسفة حوكمة الشركات
١٤ بيان قابلية تحمل المخاطر
١٥ بيانات المساهمين
١٥ اجتماع الجمعية العامة العادية السنوية واجتماع الجمعية العامة غير العادية
١٦ بيانات مجلس الإدارة
١٧ الإفصاحات المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة
٢١ تشكيل اللجان التابعة لمجلس الإدارة، مهامها ومسؤولياتها
٢٢ اجتماعات اللجان وسجل الحضور
٢٣ الالتزام ومكافحة غسل الأموال
٢٣ إستراتيجية الإفصاح والتواصل

٢٤ تقرير الإدارة التنفيذية
٣٠ المسئولية الاجتماعية
٣٢ الإدارة التنفيذية
٣٤ معلومات عن المؤسسة
٣٧ الإفصاحات المتعلقة بالأجور والمكافآت
٤٣ استعراض النتائج المالية
٤٨ معلومات عن النتائج المالية
٤٩ تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين
٥٠ القائمة الموحدة للمركز المالي
٥١ القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر
٥٢ القائمة الموحدة للدخل الشامل
٥٣ القائمة الموحدة للتغيرات في الحقوق
٥٤ القائمة الموحدة للتدفقات النقدية
٥٥ إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٧٨ إفصاحات بازل ٣ - العنصر الثالث
٨٥ محضري اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي واجتماع الجمعية العامة غير العادية

نحن في بنك البحرين والكويت نولي كافة الاهتمام لأولويات عملائنا ومساهمينا وشركائنا ومجتمعنا

مع أربعة عقود من الخبرة المصرفية العريقة، تأصلت لدينا القدرة على فهم احتياجاتك المصرفية، وتقديم كل ما تتوقعه من الشريك المصرفي الخاص بك. وسواءً كنت صاحب حساب شخصي أو شركة صغيرة أو مؤسسة، فنحن لدينا المعرفة والخبرة اللازمة لمساعدتك في تحقيق أهدافك. أولوياتك تهمنا.

الأعمال
اهتمامنا

المؤشرات المالية

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
مؤشرات بيان الدخل (مليون دينار بحريني)					
صافي دخل الفوائد	٥٣,٧	٥٨,٩	٦٥,٨	٦٨,٩	**٧٢,٣**
إيرادات أخرى	٥٥,٤	٤٦,٩	٤٢,٩	٤٣,٥	**٤٥,٢**
مصروفات تشغيلية	٤٥,٦	٤٧,٩	٥٠,٦	٥٤,٤	**٤٦,٢**
صافي الربح	٣٩,١	٣١,٨	٤٢,٤	٤٥,١	**٥٠,١**
أرباح أسهم نقدية	٢٥٪	٢٥٪	١٠٪	١٠٪	**٢٠٪**
توزيعات أسهم	-	-	١٠٪	١٠٪	**٥٪**
مؤشرات المركز المالي (مليون دينار بحريني)					
مجموع الموجودات	٢,٤٤٧	٢,٧٦٥	٣,١٠٨	٣,٢٣١	**٣,٥٠١**
قروض وسلف	١,٢٧٦	١,٤٠٧	١,٤٩٩	١,٦١٩	**١,٨٤٦**
استثمارات	٥٩١	٨٣٠	٩٣٧	١,١١٧	**١,١١٦**
ودائع العملاء	١,٥٩٤	٢,٠٧٦	٢,٢٠٥	٢,٣٥٣	**٢,٤٧١**
اقتراضات لأجل	٣٧٠	٢٣٧	٢٣٨	٢٣٩	**٢٤١**
مجموع الحقوق	٢٤١	٢٣٨	٢٩٠	٣٣٣	**٣٥٩**
الربحية					
العائد على السهم الواحد (فلس)	٤٧	٣٨	٤٦	٤٤	**٥٠**
نسبة مصروفات التشغيل الى الإيرادات	٤١,٨٢٪	٤٥,٣٠٪	٤٦,٥٤٪	٤٨,٤١٪	**٣٩,٣٣٪**
نسبة العائد على متوسط الموجودات	١,٦٣٪	١,٢٠٪	١,٤٦٪	١,٤٣٪	**١,٤٩٪**
نسبة العائد على متوسط الحقوق*	١٦,٩٢٪	١٣,٤٢٪	١٦,٣٤٪	١٤,٥٦٪	**١٣,٩٣٪**
الربح مقابل كل موظف (دينار بحريني)	٣٦,٣٤٤	٢٨,٩٥٢	٣٨,٧٨٩	٤٥,٢٣٢	**٤٨,٨٢٦**
رأس المال					
ملاءة رأس المال	١٨,٥٧٪	١٤,٨٥٪	١٤,٢٩٪	١٥,٣٣٪	**١٥,٦٣٪**
نسبة الحقوق إلى مجموع الموجودات	٩,٨٣٪	٨,٦١٪	٩,٣٢٪	١٠,٣١٪	**١٠,٢٦٪**
نسبة المطلوبات إلى الحقوق	١٥٣,٩٤٪	٩٩,٤١٪	٨٢,١٨٪	٧١,٩٤٪	**٦٧,٠٥٪**
السيولة ومؤشرات الكفاءة العملية					
نسبة القروض والسلف إلى مجموع الموجودات	٥٢,١٥٪	٥٠,٨٧٪	٤٨,٢٣٪	٥٠,١٠٪	**٥٢,٧٤٪**
نسبة القروض والسلف إلى ودائع العملاء	٨٠,٠٩٪	٦٧,٧٥٪	٦٧,٩٨٪	٦٨,٧٩٪	**٧٤,٧٢٪**
نسبة الاستثمارات بعد حسم أذونات الخزينة الى مجموع الموجودات	١٨,٨٢٪	٢٢,٢٤٪	٢٤,٨٥٪	٢٤,٨٢٪	**٢٣,٥٣٪**
نسبة السيولة الى مجموع الموجودات	٣٢,٣٩٪	٣٤,٩٨٪	٣٦,٥٠٪	٣٣,٢٥٪	**٢٩,١٩٪**
هامش الربح الصافي	٢,٣٩٪	٢,٣٨٪	٢,٥٠٪	٢,٣٩٪	**٢,٣٢٪**
عدد الموظفين	١,٠٧٧	١,٠٩٨	١,٠٩٢	٩٩٦	**١,٠٢٦**

* تم حساب العائد على حقوق الملكية الوارد أعلاه بقسمة صافي الأرباح على متوسط حقوق الملكية المنسوبة للمالكين (صافي حقوق الملكية غير المسيطرة).

صافي دخل الفوائد
مليون دينار بحريني

٧٢,٣

٦٨,٩

٦٥,٨

٥٨,٩

٥٣,٧

١٤ ١٣ ١٢ ١١ ١٠

صافي دخل الفوائد
مليون دينار بحريني

٪٥,٠+
٧٢,٣

الأداء المتميز
اهتمامنا

صافي الربح
مليون دينار بحريني

+١١,٢٪
٥٠,١

ودائع العملاء
مليون دينار بحريني

+٥,٠٪
٢,٤٧١

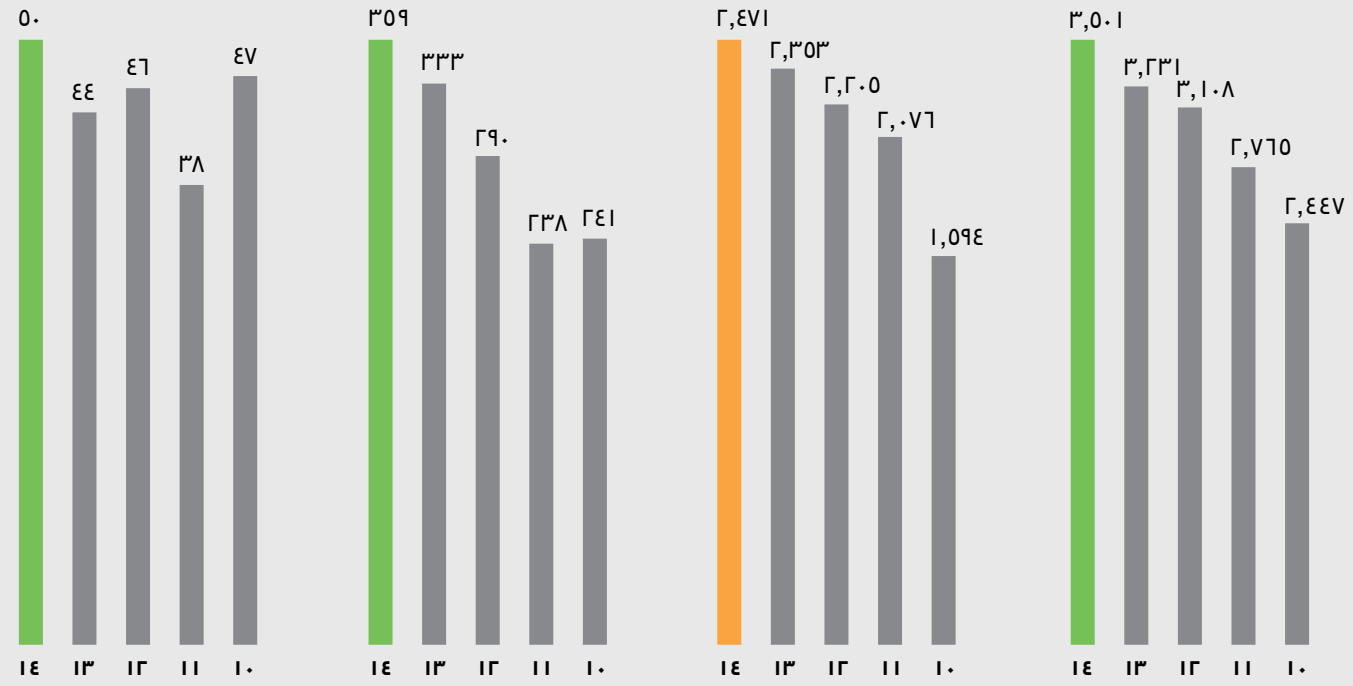

مجموع الموجودات
مليون دينار بحريني

ودائع العملاء
مليون دينار بحريني

مجموع الحقوق
مليون دينار بحريني

العائد على السهم الواحد
فلس

كلمة رئيس مجلس الإدارة

يُعد تركيزنا المستمر على تنويع مصادر الدخل والتوسع على المستوى الدولي أمرًا أساسيًا ضمن استراتيجية بنك البحرين والكويت على المدى الطويل.

إنّه لمن دواعي سروري أن أقدم لكم التقرير السنوي الثالث والأربعون في مسيرة بنك البحرين والكويت للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤. لقد كان هذا العام هو العام الثاني من دورة الاستراتيجية الحالية البالغة مدتها ثلاث سنوات، والذي حققنا فيه أداءً يتماشى بدرجة كبيرة مع أهداف البنك، على الرغم من أن أسواق مملكة البحرين ومنطقة الخليج ككل لا تزال في طور التعافي من الركود الذي شهدناه خلال السنوات السابقة.

ومع ذلك، وباستثناء الانخفاض الحاد في أسعار النفط خلال أواخر العام، فقد شهد عام ٢٠١٤ أداءً أفضل بكثير بالنسبة للاقتصاد البحريني، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة من ٤,٠ بالمائة إلى ٤,٢ بالمائة. وعلى نحو مماثل، حافظ بنك البحرين والكويت على نمو الأرباح بنسبة ١١,٢ بالمائة، واستطاع بدوره مواصلة النمو عاماً تلو العام.

وعلى الرغم من تباطؤ السوق المحلية، إلا أننا استطعنا تعويض ذلك عن طريق العمل بنشاطٍ أكبر في جميع أنحاء المنطقة. ويُعد هذا التركيز المستمر على تنويع مصادر الدخل والتوسع الدولي أمرًا أساسيًا ضمن استراتيجية بنك البحرين والكويت على المدى الطويل، حيث يفرض انخفاض أسعار النفط تحديات أكبر على الاقتصاد المحلي خلال عام ٢٠١٥.

وقد التزمت دول مجلس التعاون الخليجي المجاورة بتنفيذ استثمارات كبيرة في البنية التحتية في مملكة البحرين تقدر بنحو ٢٥٠ مليون دولار سنوياً لمدة عشر سنوات، وبدأنا جني ثمار تلك الاستثمارات بالفعل. وينصب التركيز الرئيسي لتلك الاستثمارات على القطاع العقاري، حيث تم التخطيط لبناء ٤٠ ألف وحدة سكنية جديدة. وهي تُسهم في انعاش السوق المحلية من خلال إجراء التعاقدات مع المقاولين المحليين، والمشاريع المشتركة مع المستثمرين الرئيسيين في الدول المانحة.

وفي هذا السياق، عزز بنك البحرين والكويت دعمه للشركات المحلية وبصفة خاصة في عام ٢٠١٤. وقد تلقى البنك العديد من طلبات التمويل من مجموعة واسعة من القطاعات شملت القطاع الحكومي، الصناعة، المقاولات، الخدمات، تجارة التجزئة، والخدمات الاستهلاكية.

كما ازدادت أنشطة كافة الشركات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى المؤسسات الأكبر حجماً، حيث تفوقت مستويات النمو في الإقراض على النمو في الودائع خلال عام ٢٠١٤. ومع ذلك، لا تزال السوق تتمتع بالسيولة العالية، مع توافر قدرٍ كبيرٍ من العملة المحلية.

الإنجازات اهتمامنا

وبشكل خاص يتمتع بنك البحرين والكويت بمعدلات سيولة عالية. وعلى الرغم من بلوغ نسبة القروض إلى الودائع ذروتها في مرحلة معينة، إلا أنها عادت في الوقت الراهن إلى مستوياتها السابقة، مما يتيح الفرصة في عام ٢٠١٥ للسعي نحو مزيدٍ من النمو في الأصول من خلال تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية.

كما سجلنا على مدى السنوات القليلة الماضية نمواً كبيراً في الاستثمارات وأنشطة الخزينة التي حققت بدورها عوائد ممتازة. ومع ذلك، فقد بدأت فرص تحقيق هوامش الأرباح الجيدة التي كانت متوفرة في السنوات الأخيرة في التضاؤل نتيجةً للتغيرات التي تمر بها الأسواق.

وقد أصبحت الأسواق الأولية والثانوية ذات نطاق أكثر محدودية، ونحن نسعى حالياً للبحث عن فرص جديدة. وتتفاقم تداعيات هذا التحدي نتيجة انخفاض قيمة السندات التجارية القائمة. ومن المقرر أن يبلغ أحد سنداتنا الرئيسية الذي تم استثماره على مدار خمس سنوات والبالغة قيمته ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، موعد استحقاقه في شهر أكتوبر من عام ٢٠١٥، وحالياً، تمثل دراسة مختلف خيارات إعادة التمويل إحدى أولويات مجلس إدارة بنك البحرين والكويت وفريق الإدارة.

نحن نؤمن أن هذا هو الوقت المناسب لدخول السوق، على الرغم من ضرورة مقارنة المدة والتكلفة الإجمالية مع البدائل المتاحة مثل الحصول على قرض مشترك أو إجراء طرح خاص. وعلى الرغم من تراجع أسعار الفائدة إلى مستويات منخفضة تاريخيا، إلا أنه ليس هناك ما يضمن ثبات هذه الأسعار في عام ٢٠١٥، وهو ما سنضعه في اعتبارنا عند وضع الخطط المقررة. إن السيولة القوية التي يتمتع بها بنك البحرين والكويت تمكننا من الاستمرار بشكل مريح دون اللجوء إلى السوق، إلا أن إعادة التمويل تُمثل أحد الخيارات الأكثر احتمالاً. وسندرس من جانبنا الآثار المترتبة على اتفاقية بازل ٣ والتأثير المحتمل لإعادة التمويل.

ونحن نتبوأ حالياً مكانة متميزة للغاية اعتماداً على سيولة البنك، لدرجة أننا تلقينا توضيحًا بذلك من مصرف البحرين المركزي، مفاده أننا أكثر من جاهزين لتلبية معايير الامتثال لاتفاقية بازل ٣.

وتُمثل ملاءة رأس المال عنصراً حاسماً في خطط النمو. وقد حقق بنك البحرين والكويت معدل نمو سنوي في الأصول تراوح ما بين خمسة إلى ثمانية بالمائة، مما يستدعى ضمان مواكبة نسبة ملاءة رأس المال لهذا التوسع المستمر.

وتتمثل أحد الجوانب الإيجابية للزيادة في صافي الأرباح خلال السنوات الثلاث الماضية في أن هذه الزيادة نتجت عن الأنشطة التجارية الأساسية المعتادة، وليست عائدة إلى أنشطة استثنائية. لذلك، فقد تمكنا من تعزيز المخصصات العامة للبنك، وهي تتجاوز حالياً ضعف النسبة المحققة قبل بضع سنوات (على الرغم من النمو المتزامن في الأصول) ومتوافقة مع المتطلبات التنظيمية.

وسابقاً، كان يتم احتساب المخصصات العامة فقط ليشمل القروض والسلفيات، لكن تم تغيير ذلك، وتلبي كافة الاحتمالات من حيث تعرض الأصول للمخاطر (Risk-weighted asset) حيث يشمل كافة المخاطر في مختلف المحافظ، ويقوم قسم معالجة الديون الجديد بالبنك بأداء دور فعال أيضاً، حيث يُسهم في أنشطة المراقبة الجيدة من خلال الإقراض الانتقائي والتدابير التصحيحية للقروض المشكوك في تحصيلها أو القروض المتعثرة.

وقد تم اختيار بنك البحرين والكويت باعتباره أحد البنوك المحلية الهامة في القطاع المصرفي (D-SIB)، مما يعكس أهمية بنك البحرين والكويت في دعم الاقتصاد الوطني، وقد دأبنا منذ عام ٢٠١٤ على عقد اجتماعات فصلية بدلاً من الاجتماعات السنوية مع مصرف البحرين المركزي. وسيستفيد البنك من التحليلات الدورية والمتعمقة وتقييم المعايير الرئيسية المترتبة على ذلك.

وقد بدأت مبادرة خفض التكلفة التي تبناها البنك للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ تؤتي ثمارها حالياً، وتم تطبيق هذه المبادرة بصفة أساسية لخفض التكاليف من خلال ترشيد أعداد الموظفين وذلك بتقديم برنامج للتقاعد الطوعي لهم. ورغم أن هذه المبادرة انطوت على تكاليف تُدفع لمرة واحدة فقط، وأثرت بدورها على نتائج الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، فقد تحسنت حاليًا نسبة التكلفة إلى الربح الإجمالي بشكل كبير، نتيجة التوفير الكبير في تكلفة التشغيل.

علاوة على ذلك، أصبحت العمليات الدولية ذات أهمية متزايدة في عملية التخطيط الاستراتيجي وفي تنويع مصادر الدخل للبنك. وقد تم افتتاح فرعنا الرابع في الهند، في مدينة نيودلهي، رسمياً في شهر نوفمبر، ويسعى قسم تطوير الأعمال للبحث عن مزيدٍ من فرص التوسع على المستويين المحلي والدولي.

ومن ناحية أخرى، لا يمكننا أن نتجاهل تأثير التقنيات الحديثة، وخاصة التطورات في الأجهزة المحمولة مثل الهواتف الذكية، وآثارها على صناعة الخدمات المالية والمصرفية. إن الابتكار والتطور لا حدود لهما، ويخطط بنك البحرين والكويت للحفاظ على ريادته في هذا المجال على غرار ما استطاع تحقيقه في الماضي في مجال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والخدمات المصرفية عبر الهاتف الثابت، والخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال.

وبالنظر للمستقبل، سيشهد عام ٢٠١٥ استكمال دورة استراتيجية البنك البالغة مدتها ثلاث سنوات وبدء التخطيط للفترة المقبلة. وسيواصل البنك دوره الريادي في السوق المحلية، ليخدم جميع قطاعات الاقتصاد البحريني، وسيعمل في نفس الوقت على توسيع أنشطته في الخارج. وعليه، سيكون العام المقبل عاماً حاسماً بالنسبة لنا ولاسيما مع قيامنا بتقييم إنجازاتنا والبحث عن أفضل سبل النمو والتقدم كمجموعة متخصصة في تقديم الخدمات المالية المبتكرة.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق الامتنان والتقدير لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، ولصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت. وأود أيضاً أن أتقدم بالشكر الجزيل لحكومتي البلدين والجهات التنظيمية على دعمهم وتوجيههم لنا.

وختاماً أود أيضاً أن أتوجه بالشكر لأعضاء مجلس الإدارة ولجميع الأطراف المعنية على أداء البنك المتميز خلال العام الذي ساهم في تحقيق المزيد من الإنجازات ضمن الرؤية الاستراتيجية وخطط النمو التي وضعها بنك البحرين والكويت.

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة

رئيس لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات
رئيس لجنة المخاطر

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في ٢١ مارس ١٩٩٩
(مستقل وغير تنفيذي)

الشهادات و الخبرات

شهادة الزمالة (معهد المحاسبين الإداريين)، لندن، المملكة المتحدة. أكثر من ٤٢ عاما في القطاع المصرفي و ١٢ عاماً في العمل الخاص.

عارف صالح خميس
نائب رئيس مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في ١ ابريل ٢٠٠٣
(غير مستقل وغير تنفيذي)

الشهادات و الخبرات

ماجستير في علوم إدارة الأعمال، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران، المملكة العربية السعودية. ٣٠ عاماً في القطاع الحكومي.

عضو معين يمثل:

الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي.

محمد عبدالرحمن حسين
عضو مجلس الإدارة

رئيس اللجنة التنفيذية

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في ٢ مارس ٢٠٠٨
(مستقل وغير تنفيذي)

الشهادات و الخبرات

بكالوريوس في الاقتصاد والشئون المالية، جامعة حلب، سوريا. أكثر من ٣٥ عاماً في القطاع المصرفي.

الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة
عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في ٢٧ فبراير ٢٠٠٥
(مستقل وغير تنفيذي)

الشهادات و الخبرات

ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة جونس هوبكنز، الولايات المتحدة الأمريكية وماجستير في السياسة الاجتماعية والعامة، جامعة جورج تاون، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية. ٧ أعوام في القطاع الحكومي (قطاع الاستثمار) و ٨ أعوام في القطاع الدبلوماسي.

مروان محمد الصالح
عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٤
(غير مستقل وغير تنفيذي)

الشهادات و الخبرات

بكالوريوس في الآداب، جامعة ايكرد، الولايات المتحدة الأمريكية. ٣٠ عاماً في قطاع الاستثمار.

عضو معين يمثل:

الهيئة العامة للإستثمار، دولة الكويت.

مطلق مبارك الصانع
عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في ٦ مارس ٢٠١١
(غير مستقل وغير تنفيذي)

الشهادات و الخبرات

بكالوريوس اقتصاد، جامعة الكويت ، دولة الكويت. أكثر من ٢٢ عاما في إدارة استثمارات متنوعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وحوالي ٦ أعوام في إدارة المشاريع العقارية والسياحية في منطقة شمال أفريقيا.

جاسم حسن علي زينل
عضو مجلس الإدارة

رئيس لجنة التدقيق

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في ٢٢ نوفمبر ١٩٩٤

(مستقل وغير تنفيذي)

الشهادات و الخبرات

ماجستير في الهندسة المدنية، جامعة الكويت، دولة الكويت. ٢٤ عاماً في القطاع المصرفي، ٤ أعوام في القطاع الحكومي، ٦ أعوام في شركات التمويل، ٦ أعوام في شركات الاستثمار، ٦ أعوام في العمل الخاص

الدكتور زكريا سلطان العباسي
عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في ٢٢ فبراير ٢٠١٢

(غير مستقل وغير تنفيذي)

الشهادات و الخبرات

دكتوراه من جامعة ايست انجليا، المملكة المتحدة. ٢٩ عاما في القطاع الحكومي (التأمين الاجتماعي)

عضو معين يمثل:

الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي.

الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة
عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في ٢ مارس ٢٠٠٨

(غير مستقل وغير تنفيذي)

الشهادات و الخبرات

بكالوريوس إدارة الأعمال من جامعة جورج واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية. ١٤ عاماً في القطاع المصرفي والاستثماري.

الهام إبراهيم حسن
عضو مجلس الإدارة

انضمت إلى عضوية مجلس
الإدارة في ٦ مارس ٢٠١١

(غير مستقل وغير تنفيذي)

الشهادات و الخبرات

بكالوريوس محاسبة، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية. محاسب قانوني معتمد، بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية. ٢٩ عاماً في قطاع التدقيق (التدقيق في القطاع المصرفي والمالي بشكل خاص).

عضو معين يمثل:

بنك الإثمار.

يوسف صالح خلف
عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في ٦ مارس ٢٠١١

(مستقل وغير تنفيذي)

الشهادات و الخبرات

شهادة الزمالة من جمعية المحاسبين المعتمدين القانونين، المملكة المتحدة. ٨ أعوام في قطاع التدقيق وأكثر من ٢٦ عاماً في القطاع المصرفي.

حسن محمد محمود
عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في ١ سبتمبر ٢٠١٠

(غير مستقل وغير تنفيذي)

الشهادات و الخبرات

بكالوريوس تجاره ، جامعة بنجلور، جمهورية الهند. أكثر من ١٧ عاماً في مجال التدقيق والاستشارات وما يزيد على ١٧ عاماً في القطاع المالي الإسلامي.

عضو معين يمثل:

بنك الإثمار.

تقرير مجلس الإدارة

يتشرف مجلس الإدارة بأن يقدم لكم التقرير السنوي الثالث والأربعين والبيانات المالية الموحدة لبنك البحرين والكويت وشركاته التابعة (المجموعة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

المناخ الاقتصادي

دفعت عائدات النفط القياسية في دول مجلس التعاون الخليجي عجلة النمو الاقتصادي القوي في السنوات الأخيرة، غير أنه في حال استمرار الانخفاض الحاد في أسعار النفط خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٤، فإن هذا سوف يؤثر بشكلٍ واضح في التخطيط والتوقعات المستقبلية. وبالتالي، يتوقع صندوق النقد الدولي تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٩ بالمائة خلال عام ٢٠١٥، مقارنة بالنسبة التي تتراوح بين ٤,٠ بالمائة و٤,٢ بالمائة لعام ٢٠١٤.

ومع ذلك، نرى أن الخطط الاستثمارية لحكومة مملكة البحرين لن تخضع لتعديلات كبيرة بسبب انخفاض أسعار النفط، وستعمل على دعم الاقتصاد الوطني. علماً أن إجمالي الإنفاق الحكومي خلال عام ٢٠١٤ بلغ ٣,٧٠ مليار دينار بحريني، صعوداً بنسبة ضئيلة عنه في العام السابق حيث كان ٣,٥٤ مليار دينار بحريني، وذلك رغم استمرار تباطؤ النمو نسبياً.

ويساعد التزام دول مجلس التعاون الخليجي في دعم البحرين من خلال استثمار ١٠ مليار دولار أمريكي على مدى عشر سنوات وذلك في مشاريع البنية التحتية والسكنية. كما يحقق هذا التمويل تأثيراً إيجابياً أيضاً يتمثل في إفساح المجال أمام الشركات المحلية للمشاركة في تنفيذ هذه المشاريع.

عام آخر من الإنجازات

مواكبةً لنمو الاقتصاد الوطني، حقق بنك البحرين والكويت أداءً رائعاً في عام ٢٠١٤، محافظاً على معدل نموه التاريخي البالغ ١١ بالمائة سنوياً. وقد ساعدت الأنشطة الدولية إلى حدٍ كبيرٍ في تحقيق هذا الأداء المتميز، مما يؤكد على صحة استراتيجية التوسع وتنويع مصادر الدخل التي يتبناها البنك ويسهم في تعويض الأسواق المحلية المنخفضة نسبياً.

وتتزايد أهمية العمليات الدولية والإقليمية مع تحقيق البنك لأعلى مستويات العوائد في بيئته المحلية التي لطالما كان له مركز الصدارة فيها. ويعود الفضل في تحقيق ذلك إلى نقاط القوة المتمثلة في كل من الكفاءة التشغيلية، السيطرة الجيدة على التكاليف، وجودة الخدمة، والتي من شأنها مجتمعةً أن تدعم النمو الدولي، وتسهم في خدمة البنك في إطار مسيرته نحو البحث عن فرص جديدة.

المؤشرات المالية

مجدداً، تمكنت المجموعة من تسجيل نتائج قوية على مدار العام من خلال تحقيق أرباح صافية بلغت ٥٠,١ مليون دينار بحريني، بزيادة قدرها ١١,٢ بالمائة، مقارنة بأرباح العام الماضي البالغة ٤٥,١ مليون دينار بحريني. وارتفع صافي دخل الفوائد بنسبة ٥,٠ بالمائة ليبلغ ٧٢,٣ مليون دينار بحريني، فيما أظهر مجموع حقوق المساهمين معدل نمو جيد بلغ ٧,٧ بالمائة، مقارنة بعام ٢٠١٣، ويُعزى هذا أساساً إلى الاحتفاظ بنسب أعلى من الأرباح السنوية والاتجاهات الإيجابية الإجمالية التي طرأت على التغيرات المتراكمة في احتياطيات القيم العادلة والاحتياطي القانوني والاحتياطيات العامة.

وقد واصل البنك تحقيق أداءٍ جيد في أنشطته الرئيسية؛ الأمر الذي يعكس قوة الاستراتيجية وكفاءة فريق الإدارة لدى البنك. كما تعزز إجمالي الميزانية العمومية للبنك ليبلغ ٣,٥٠١ مليون دينار بحريني في نهاية العام ٢٠١٤، بزيادة قدرها ٢٧٠ مليون دينار بحريني، بالمقارنة مع نتائج العام الماضي. وقد جاء ذلك مدعوماً بمعدل النمو القوي في ودائع العملاء، التي ارتفعت بمبلغ ١١٨ مليون دينار بحريني على مدار العام. ويعود الفضل في هذه الزيادة إلى كون البنك إحدى المؤسسات المالية الأكثر أماناً، الأكثر خبرة، ومن أكثرها تركيزًا على خدمة المجتمع في مملكة البحرين، مما أهلنا لأن نحظى بولاء وثقة عملائنا الحاليين واستقطاب عملاء جدد.

وظل معدل ملاءة رأس المال حسب مقتضيات إتفاقية بازل ٢ عند مستويات مقبولة تفوق الحد الأدنى من المتطلبات الرقابية حيث بلغت نسبته ١٥,٦٣ بالمائة، كما بلغت نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الموجودات ٢٩,٢ بالمائة.

وقد أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية تبلغ ٢٠ فلس للسهم الواحد وتوزيع أسهم منحة بنسبة ٥ بالمائة.

الإبتكار
اهتمامنا

تقرير الأعمال

باعتباره العام الثاني في خطة بنك البحرين والكويت الإستراتيجية البالغة مدتها ثلاث سنوات، كان عام ٢٠١٤ فترة محورية حيث نجح البنك في تحقيق الأهداف المخطط لها. كما شرع البنك في التحضير لخطته الإستراتيجية المقبلة وتكثيف أنشطته التوسعية التي تعتبر ركيزةً أساسية للنمو في المستقبل.

ويفخر البنك بسجله المتميز في تحقيق زيادات سنوية متتالية في الربحية، ويعد تنويع مصادر الدخل الجديدة ضرورة أساسية للمحافظة على استمرارية هذا الأداء المتميز.

وقد كان الافتتاح الرسمي للفرع الرابع في الهند في العاصمة نيودلهي بمثابة خطوة رئيسية في هذا الاتجاه. كوننا البنك الأول في الشرق الأوسط الذي يفتتح فرعاً في العاصمة الهندية، فنحن نتمتع بموقع متميز يمكننا من تحقيق الاستفادة القصوى من الفرص المتوفرة في شبه القارة الهندية.

كما ساهمت الأنشطة الإقليمية الدولية بقوة في أدائنا خلال عام ٢٠١٤، وقد أحرزنا تقدماً جيداً نحو تعزيز وجودنا في دول مجلس التعاون الخليجي والقرار الذي سنتخذه في أوائل ٢٠١٥ لإنشاء مشاريع مشتركة جديد للخدمات الاستثمارية في أوروبا.

وفي البحرين، حافظنا على ريادتنا في الأسواق الرئيسية مثل أسواق الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، ونمضي قدماً في خطط توسيع شبكة فروعنا.

ومن الناحية التشغيلية فقد بدأت مبادراتنا الهادفة إلى احتواء وخفض التكاليف في تحقيق فوائد ملموسة للغاية، مما أدى إلى تحسين نسبة المصروفات إلى الإيرادات الإجمالية. إن استثمارنا في تطوير موظفينا ومنحهم المزايا والمكافآت التي يستحقونها، بالإضافة إلى تحقيق الشفافية في مكان العمل لازال يُسهم في تحقيق نتائج مبهرة. وقد أحرز بنك البحرين والكويت مكانة متميزة باعتباره صاحب العمل المفضل في البلاد وتُظهر استطلاعات الرأي تحقيق مستويات قياسية من مشاركة الموظفين.

وتقديراً لأهميته بالنسبة للاقتصاد البحريني، فقد اختار مصرف البحرين المركزي، بنك البحرين والكويت، باعتباره أحد البنوك المحلية الهامة للقطاع المصرفي المحلي (D-SIB)، الأمر الذي يعزز من المكانة المرموقة لبنك البحرين والكويت في السوق.

كما أننا نعمل بشكل وثيق أيضاً مع الجهات التنظيمية، وخاصة فيما يتعلق بتلبية المتطلبات الدولية الجديدة، مثل معايير اتفاقية بازل ٣ حيث تمكنا من تحقيق الامتثال ضمن الموعد المحدد. وتتمثل أحد الإنجازات البارزة في هذا الصدد في اعتماد سياسة المكافآت والتعويضات الجديدة للبنك، ليصبح بنك البحرين والكويت أول بنك في البحرين يلبي المتطلبات الدولية.

وقد حظيت مكانتنا المتميزة كبنك رائد حسب المعايير الإقليمية والدولية باعتراف وتقدير مجلة "غلوبال بانكينغ آند فاينانس ريفيو" وهي بوابة إلكترونية موثوقة مقرها في المملكة المتحدة، إذ قامت بتصنيف بنك البحرين والكويت باعتباره "أفضل بنك للخدمات المصرفية في البحرين لعام ٢٠١٤".

وقد حاز البنك على هذه الجائزة تقديراً لإنجازاته البارزة في العديد من مجالات قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، بعد تقييم منتجات وخدمات بنك البحرين والكويت وحصوله على أعلى التصنيفات في مجال التقنية المبتكرة، والإمتثال بالمعايير العالية في مجال حوكمة الشركات، والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.

لطالما كان عملاؤنا شركاء أعمال لنا، وهذه أحد أهم ركائز فلسفة العمل التي نطبقها. كما تُسهم المنتجات والخدمات الجديدة المبتكرة في تعزيز جسور التواصل مع عملائنا.

حوكمة الشركات

يشير مصطلح حوكمة الشركات إلى مجموعة النُظم والمبادئ والعمليات التي يتم من خلالها إدارة الشركة، مثل مراقبة النزاهة والمساواة والأخلاقيات في إدارة الأعمال، والحفاظ على الشفافية في جميع المعاملات، والخضوع للمساءلة أمام الأطراف المعنية.

وبالنسبة لبنك البحرين والكويت، فإن حوكمة الشركات تعد مبدأً رئيسيا من مبادئ وقيم البنك التي تنص على الإلتزام بالأخلاقيات والشفافية.

ولذا، يحرص مجلس الإدارة دوماً على ضمان التزام البنك بكافة أنظمة الإفصاح ومتطلبات التقارير المالية وفق ما هو موضح في ميثاق حوكمة الشركات الصادر عن وزارة الصناعة والتجارة في مملكة البحرين، ووفق ما هو مبين في دليل اللوائح الصادر من مصرف البحرين المركزي.

و في عام ٢٠١٤ قام مجلس الإدارة ولأول مرة بتعيين مستشارين مستقلين لتقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه التابعة. وأكدت نتائج هذا التقييم ما توصلت إليه المراجعات الداخلية التي أُجريت خلال السنوات الثلاث السابقة والتي أوردت ملاحظات إيجابية للغاية، وحددت عدداً قليلاً من المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام.

وتماشياً مع ذلك، وفي ضوء المتطلبات الجديدة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، بضرورة حصول جميع أعضاء مجالس إدارت المؤسسات على التخصص المطلوب، سيخضع أعضاء مجلس إدارة البنك اعتباراً من العام المقبل لدورات تدريبية لمدة ١٥ ساعة، لتعزيز مهاراتهم ومعارفهم المؤسسية، مثل متطلبات اتفاقية بازل ٣.

وقد شملت مسؤوليات حوكمة الشركات خلال العام أيضاً تلبية متطلبات قانون الامتثال الضريبي الأمريكي للحسابات الأجنبية " فتكا "، والذي ينص على أنه يتعين على المواطنين الأمريكيين، بما في ذلك أولئك الذين يعيشون خارجها، الإبلاغ عن حساباتهم المالية خارج الولايات المتحدة الأمريكية. ويجب على المؤسسات المالية الأجنبية إبلاغ دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية عن عملائها من المواطنين الأمريكيين، وهو إجراء يهدف إلى أن يجعل من الصعوبة على دافعي الضرائب الأمريكيين إخفاء الأصول الموجودة في الحسابات العالمية والشركات الوهمية، مما يمكنها من استرداد عائدات الضرائب الفيدرالية.

نظرة مستقبلية

على الرغم من أن انخفاض أسعار النفط يدل على أن عام ٢٠١٥ سيكون عاماً حافلاً بالتحديات، إلا أن بنك البحرين والكويت لدية القدرة الكافية لمواجهة تقلبات السوق التي تنشأ عن الاقتصاد المحلي والعالمي.

لقد كان أداء البنك خلال عام ٢٠١٤ مؤشراً يدل على قوته في السوق، ونحن على ثقة تامة من قدرتنا على تحقيق نتائج جيدة، كما أظهر البنك قوته في فترة الاضطراب التي سادت السوق المحلي والعالمي خلال الأزمة الاقتصادية العالمية قبل بضع سنوات.

إن البنك اليوم على أهبة الاستعداد أكثر من أي وقت مضى لمواجهة مختلف التحديات، وسيكون النهج الاستراتيجي الذي نتبعه داعماً لنا في سعينا لتحقيق النمو المستدام.

وسيظل التوسع وتنويع مصادر الدخل ـ محلياً وإقليمياً ودولياً ـ أحد أولوياتنا، جنباً إلى جنبٍ مع التزامنا الراسخ بتحقيق التميز التشغيلي في جميع مجالات أعمالنا في أسواقنا المحلية الأساسية.

قد نكون في أسواقنا المحلية الرئيسية على مقربة من التشبع، غير أننا حريصون على تراثنا وتاريخنا في مملكة البحرين، ونأخذ على عاتقنا مسؤوليتنا تجاه المجتمع الذي لطالما كان دعمه وولاؤه ركيزةً أساسية من ركائز نجاحنا المستمر.

لقد واكبنا في بنك البحرين والكويت ازدهار وتطور المملكة، وسنبذل قُصارى جهدنا لضمان استمرارنا في القيام بهذا الدور بكل تميز واقتدار.

كما وافق المساهمون على تخصيص مبلغ وقدره ١,٢٥ مليون دينار بحريني خلال عام ٢٠١٤ لصالح تبرعات خيرية لدعم كل من المشاريع المجتمعية، الفعاليات الثقافية، والرياضية وغيرها.

ونحن نتطلع قدماً إلى أداءٍ مماثل من الإلتزام المجتمعي في عام ٢٠١٥، نؤدي فيه دورنا على الوجه الأكمل، واضعين جذورنا وأصولنا نُصب أعيننا، وبالوقت ذاته سوف نسعى إلى التوسع في مجالات جديدة تتلاءم مع مهاراتنا وخبراتنا.

تعيين مدقق الحسابات

في اجتماع الجمعية العامة السنوي للمساهمين المنعقد في ١٢ مارس ٢٠١٤، تم إعادة تعيين السادة إرنست ويونغ كمدقق خارجي لحسابات البنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

شكر وعرفان

يعرب المجلس عن خالص شكره للسادة المساهمين على ثقتهم المستمرة، وإلى عملائنا الكرام على وفائهم وولائهم، وإلى إدارة وموظفي بنك البحرين والكويت على عملهم الدؤوب والتزامهم الذي كان الأساس المتين لتحقيق عامٍ آخر من النتائج والإنجازات المتميزة للبنك.

نيابةً عن مجلس الإدارة

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة

التصنيف

أقرت وكالة فيتش للتصنيف العالمي بالأداء المالي الإيجابي والمرن الذي شهده بنك البحرين والكويت في السنوات الأخيرة؛ حيث قامت برفع تصنيف القدرة المالية للبنك على البقاء (Viability Rating) إلى "bbb-"، مقارنة بتصنيف (+bb) السابق. وعقب تغير التطلعات المستقبلية لمملكة البحرين بسبب انخفاض أسعار النفط، تم تغيير تصنيف التطلعات للبنك مؤخراً (٢٣ سبتمبر ٢٠١٤) إلى سلبية.

وكالة فيتش للتصنيف العالمي

العملة المحلية والأجنبية	التصنيف	التطلعات
تصنيف القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية طويلة الأجل	BBB	سلبي
تصنيف القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل	F3	
القدرة المالية للبنك على البقاء	bbb-	
تصنيف الدعم	2	
تصنيف أرضية الدعم	BBB	

تاريخ إصدار التقرير: ١ ديسمبر ٢٠١٤

وكالة موديز للتصنيف العالمي

العملة المحلية والأجنبية	التصنيف	التطلعات
ودائع البنك طويلة الأجل	Baa2	سلبي
ودائع البنك قصيرة الأجل	Baa2	
قوة البنك المالية	D+	
تقييم خط الائتمان	baa3	
ائتمان ممتاز بدون ضمان	Baa2	

تاريخ إصدار التقرير: ٢٩ سبتمبر ٢٠١٤

التوزيعات

لقد أوصى مجلس الإدارة بالتوزيعات المدونة أدناه لصافي أرباح البنك للحصول على موافقة المساهمين عليها:

التوزيعات	ألف دينار بحريني
أرباح مستبقاة كما في ١ يناير ٢٠١٤	٦٧,٧٤٧
الربح للعام ٢٠١٤	٥٠,٠٩٥
محول إلى الإحتياطي العام	(٤,٦٨٢)
محول إلى الإحتياطي القانوني	(٤,٦٨٢)
توزيعات مقترحة لتبرعات خيرية	(١,٣٩٠)
أرباح مستبقاة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ قابلة للتوزيع (قبل توزيعات الأرباح المقترحة)	١٠٧,٠٨٨
توزيعات الأرباح النقدية المقترحة (٢٠ ٪ من رأس المال المدفوع بعد خصم أسهم الخزينة)	(٢٠,١٧٩)
توزيعات أسهم منحة المقترحة (٥ ٪ من رأس المال المدفوع)	(٥,١٥١)
أرباح مستبقاة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ (بعد توزيعات الأرباح المقترحة)	٨١,٧٥٨

تقرير حوكمة الشركات

تعتبرالممارسات الأفضل لحوكمة الشركات أساساً لتحقيق أهداف البنك الجوهرية وفي الحفاظ على مكانتها الرائدة ضمن القطاع المصرفي المحلي والإقليمي.

يفخر بنك البحرين والكويت بوفاءه بمعايير استثنائية لحوكمة الشركات. وتتوافق سياساتنا لحوكمة الشركات مع أفضل المعايير الدولية.

المبادرات في عام ٢٠١٤

قام بنك البحرين والكويت بتنفيذ مبادرات في عام ٢٠١٤ لتعزيز ممارسات حوكمة الشركات في البنك وتشمل هذه المبادرات استمرار مراجعة اطار عمل وسياسة حوكمة الشركات، ميثاق لجان مجلس الإدارة، بالإضافة إلى سياسات البنك الاخرى، وبالأخص سياسات إدارة المخاطر، من قبل مجلس الإدارة. كما تم تعيين شركة خارجية لإجراء تقييم للمجلس ولجانه. وتضمنت عملية تطوير التقييم استحداث استبيانات ذات صلة بالقطاع المصرفي ومقابلات شخصية مع الإدارة التنفيذية واعضاء مجلس الإدارة ليتمكنوا من التعبير عن آرائهم بحرية تامة وتقديم توصياتهم للتطوير. بالإضافة إلى ذلك تم تطوير الافصاحات في التقرير السنوي بما يتوافق مع متطلبات الجهة الرقابية. وتم تجديد الجزء المتعلق بحوكمة الشركات على موقع البنك الإلكتروني. كما تم تسجيل قرارات المجلس ولجانه في سجل خاص بهدف حفظ القرارات لسهولة استرجاعها.

وقد وافق المجلس ايضا على سياسات جديدة للمزايا والمكافآت، والتدريب والكفاءة تماشيا مع متطلبات مصرف البحرين المركزي. كما تمت الموافقة من قبل المجلس على جدول لتدريب أعضاء المجلس لعام ٢٠١٥. وبالتالي وافق المجلس على تعديلات في شروط المرجعية للجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات لتعكس النقاط المذكورة سابقا.

فلسفة حوكمة الشركات لدى البنك

إن حماية حقوق المساهمين وتوفير القيمة الإضافية لملكيتهم في البنك ستظل دوماً من أولويات بنك البحرين والكويت، وذلك من خلال تطبيق الممارسات المصرفية المهنية الرفيعة. ولن يكتفي البنك بالالتزام بتطبيق قوانين الدولة والجهات الرقابية فحسب، (بما في ذلك ميثاق حوكمة الشركات الصادر من وزارة الصناعة والتجارة بمملكة البحرين ودليل المسيطرون الصادر من مصرف البحرين المركزي)، بل وسيهتم كذلك بمعايير الحوكمة الراقية في الشركات.

إن البنك سيعمل بشكل دائم لتحقيق أفضل عائد على حقوق الأطراف ذات العلاقة التي تشمل المساهمين والعملاء والموظفين، والمجتمع بشكل عام.

إن مساعي تنفيذ حوكمة الشركات تقع مباشرة على عاتق مجلس إدارة البنك وهي متوافقة مع اللوائح التنظيمية والمتطلبات القانونية في مملكة البحرين وفي الدول التي يمارس البنك فيها أنشطته.

بيان قابلية تحمل المخاطر

تحدد قابلية تحمل المخاطر مستوى ونوع المخاطر التي يرغب البنك في تحملها لتحقيق أهدافه الاستراتيجية وأهداف العمل مع مراعاة التزاماته تجاه الأطراف ذات العلاقة.

إن قابلية البنك لتحمل المخاطر هي مقياس نوعي وكمي يعكس مستوى قدرته على تحمل المخاطر في الأحوال الطبيعية والضاغطة. كما إنها تعتبر مؤشر أداء رئيسي (KPI) أو حد للتحمل أو لتوجيه نوعي.

ويتكون إطار قابلية المخاطر الخاص بنا من بيان قابلية تحمل المخاطر بالإضافة إلى (أ) مقاييس أداء محددة على شكل مؤشرات أداء رئيسية، (ب) حدود للمخاطر، معايير التعرض، ضوابط وقيود ومعايير الإقراض والاستثمار الموضحة في دليل سياسات وإجراءات المخاطر الداخلية، (ج) معايير رأس المال والسيولة المقارنة التي يتم مراقبتها في اجتماعات لجنة إدارة مطلوبات الأصول، (د) أهداف العمل وأهداف إدارة المخاطر الرئيسية، الأهداف، الغايات والاستراتيجية المحددة في استراتيجيات العمل والاستثمار وإدارة المخاطر، و(هـ) تحدد الهياكل الإدارية والإشرافية في البنك من خلال لجان الإدارة ومجلس الإدارة قابلية البنك لتحمل المخاطر ومستويات الأداء المرغوبة، في المقابل، كما إنها متضمنة في إدارة المخاطر المتنوعة داخل البنك إضافة لرأس ماله. يتم دمج قابلية البنك لتحمل المخاطر في عملية التخطيط الاستراتيجي، ورأس المال ، وإدارة المخاطر على مستوى خطوط الأعمال العمودية. ويقيس البنك مساهمة كل خط من خطوط العمل في تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية الهامة.

يهدف البنك إلى تحسين نسبة الأرباح مقارنة بالمخاطر لصالح جميع الأطراف ذات العلاقة من خلال المراجعة الدقيقة والدورية لاستراتيجيات (ألاعمال، الاستثمار، إدارة المخاطر والتقييم الداخلي لكفاية رأس المال). ويعتبر التعرض الرئيسي للبنك هو التعرض لمخاطر الائتمان إضافة إلى مخاطر المحور الأول والثاني التي يتعرض لها أثناء سير العمل المعتاد. كما تقوم الإدارة بمراجعة بيان قابلية تحمل المخاطر من خلال وثيقة استراتيجية إدارة المخاطر ثم ترفع توصيات للجنة المخاطر ومجلس الإدارة للاعتماد سنويا. وتتطلب قابلية البنك لتحمل المخاطر ، ضمن أمور أخرى، ما يلي:

- مستوى عالي من النزاهة والمعايير الأخلاقية والاحترام والمهنية في كافة تعاملاتنا.
- تحمل المخاطر التي تتصف بالشفافية والفهم والتي يمكن قياسها ومراقبتها وإدارتها.
- التأكد من أن لدى البنك مستويات مناسبة من كفاية رأس المال بشكل مستمر وفقًا لما تمليه الجهة التنظيمية وتقييم البنك لتلك المستويات في وثيقة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال؛ والتأكد من أن استراتيجية البنك لإدارة رأس المال تتضمن المتطلبات الرأسمالية وتخطيط رأس المال.
- التأكد من توافر مستويات كافية من التمويل المستقر والفعال وغير المكلف لدى البنك لدعم متطلبات السيولة والإقراض والاستثمار بشكل مستمر؛ والتأكد من امتلاك البنك لاطار عمل راسخ لإدارة السيولة وخطط الطوارئ لمراقبة وإدارة السيولة في الظروف العادية والضاغطة، إضافة إلى مراقبة شهرية لمعدلات السيولة الرئيسية (الداخلية والتنظيمية) خلال اجتماعات لجنة إدارة الأصول والخصوم.
- الالتزام بالمبادئ الأساسية للإقراض المنصوص عليها في سياسة الإقراض العامة في البنك.
- التقيد باطار عمل ثابت لإدارة الائتمان مع التركيز على المناطق الجغرافية التي يتواجد فيها البنك فعلياً (الكويت والهند ودبي) ودول مجلس التعاون الخليجي ودول مختارة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا ودول أخرى؛ وتحمل التعرضات للمخاطر ضمن إطار توجيهات لجنة مخاطر الدول التي تقوم بمراجعة مخاطر الدول واستراتيجية البنك فيها بشكل فعال.

الريـــادة
اهتمامنا

• وجود اطار عمل محدد للمراقبة والتحصيل وإعادة الهيكلة لتوفير آلية فعالة للتعافي.

• الحد من التعرضات للأنشطة ذات المخاطر الكبيرة والتي قد تؤدي إلى مخاطر تابعة تهدد رأس مال البنك وجدارته الائتمانية.

• السعي دومًا لتحقيق أقصى ربحية من خلال تحقيق الدخل وتقليل التكلفة وتدني الاضمحلال.

• تقييم المنتجات الائتمانية الجديدة بشكل هيكلي لاعتمادها من قبل الجهات المناسبة بحيث يمكن فهم وإدارة ما تتضمنه من مخاطر ومزايا وعمليات تشغيلية ومتطلبات النظام والمتطلبات القانونية.

• حماية مصالح البنك والعملاء من خلال تطبيق إجراءات تشغيلية وضوابط داخلية محكمة ودعم النظام والتدريب وتطبيق عملية إدارة المخاطر التشغيلية للتقليل تلك المخاطر.

• التأكد من الامتثال الكامل بالمتطلبات القانونية والتشريعية والتنظيمية؛ والتأكد من الالتزام بقوانين مكافحة غسيل الأموال وغيرها من الالتزامات وفقًا للقانون الدولي؛ وتوفير التدريب والتوجيه الكافي للتقليل مخاطر الامتثال و مكافحة غسيل الأموال.

• استهداف تقييم ائتماني خارجي أقل، على أسوأ تقدير، بدرجة واحدة عن التصنيف السيادي.

بيانات المساهمين

إن أسهم بنك البحرين والكويت مدرجة في شركة بورصة البحرين. وقد أصدر البنك ١,٠٣٠,١٤٠,٩٠٧سهما عاديا بقيمة اسمية تبلغ ١٠٠ فلس للسهم الواحد مدفوعة بالكامل.

اجتماع الجمعية العامة العادية السنوية واجتماع الجمعية العامة غير العادية

عقدت الجمعية العامة العادية وغير العادية اجتماعيها بتاريخ ١٢ مارس ٢٠١٤ معلنة فيها عن بدء دورة جديدة لمجلس الإدارة.

وقد أقرت الجمعية العامة غير العادية الموافقة على زيادة رأس المال الصادر والمدفوع وذلك بتوزيع أسهم منحة مجانية على المساهمين بنسبة ١٠ بالمائة.

كما وافقت الجمعية العامة غير العادية على إجراء تعديلات على عقد التأسيس والنظام الأساسي ويرجع ذلك إلى الزيادة في رأس المال الصادر والمدفوع، وكما تم تعيين خمسة أعضاء في مجلس الإدارة من قبل المساهمين، وانتخبت الجمعية العامة سبعة أعضاء يكملون المعيين من اصل اثني عشر عضوا. وقد تم نشر محضري اجتماعي الجمعية العامة العادية والجمعية العامة غير العادية في هذا التقرير السنوي.

ويقدم البنك بشكل سنوي تقريراً إلى الجمعية العامة مفصحاً فيه عن كل ما يتعلق بحوكمة الشركات التزاماً بتطبيق المتطلبات الرقابية ذات الصلة، وكذلك سرد مواضيع أخرى غير خاضعة للمتطلبات الرقابية. إن البنك يقوم بالإفصاح عن البيانات للمساهمين في اجتماع الجمعية العامة بناءً على متطلبات قانون الإفصاح في الدليل الصادر من مصرف البحرين المركزي، منها إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة، الإدارة العليا والمدققين الخارجيين، ويشمل التقرير السنوي أيضاً إجمالي المبالغ والمكافآت المدفوعة إلى الإدارة التنفيذية.

المساهمون

اسم المساهم	بلد المنشأ	عدد الأسهم	النسبة المئوية٪
المواطنون البحرينيون وجنسيات أخرى	–	٢١٥,٥٥٠,١٢١	٢٠,٩٢
بنك الإثمار	مملكة البحرين	٢٦١,٤٢١,٩٣٣	٢٥,٣٨
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي	مملكة البحرين		
- الهيئة العامة لصندوق التقاعد		١٩٣,٣٥٢,٦٥٦	١٨,٧٧
- الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية		١٣٧,٤٢٣,٦٣٩	١٣,٣٤
الهيئة العامة للاستثمار	دولة الكويت	١٩٢,٥٩٩,٩٨٩	١٨,٧٠
شركة كامبل القابضة	دولة الكويت	١٩,٣١٢,٥٨٣	١,٨٧
بيت الاستثمار العالمي	دولة الكويت	١٠,٤٧٩,٩٨٦	١,٠٢

جدول توزيع فئات الأسهم

الفئة	عدد الأسهم	عدد المساهمين	النسبة المئوية٪
أقل من ١٪	٢١٥,٥٥٠,١٢١	٢,٣٨٤	٢٠,٩٢
١٪ إلى أقل من ٥٪	٢٩,٧٩٢,٥٦٩	٢	٢,٨٩
٥٪ إلى أقل من ١٠٪	-	-	-
١٠٪ إلى أقل من ٢٠٪	٥٢٣,٣٧٦,٢٨٤	٣	٥٠,٨١
٢٠ ٪ إلى أقل من ٥٠٪	٢٦١,٤٢١,٩٣٣	١	٢٥,٣٨
٥٠٪ فأكثر	-	-	-

بيانات مجلس الإدارة

تشكيل مجلس الإدارة

يتألف مجلس إدارة البنك من إثني عشر عضواً يتم تعيينهم و/أو انتخابهم وفق أحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي. ويتكون مجلس إدارة البنك من أعضاء ذوي خلفية وخبرة مهنية عالية. كذلك يتم اختيار أعضاء اللجان التابعة للمجلس على ضوء خبراتهم المهنية حسب متطلبات حوكمة الشركات. تمت الموافقة علي استقلالية أحد أعضاء المجلس من قبل مصرف البحرين المركزي، وبناءً على ذلك فإن المجلس يضم خمسة أعضاء مستقلين، ويقوم بمراجعة دورية لتشكيله ولمشاركة الأعضاء ولعمل اللجان التابعة له.

ويخضع تعيين أعضاء المجلس لموافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي. إن تصنيف عبارة عضو تنفيذي، عضو غير تنفيذي وعضو مستقل غير تنفيذي تم وفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي. بدأت الدورة الحالية لمجلس الإدارة في شهر مارس ٢٠١٤ وتنتهي في مارس ٢٠١٧.

في مارس ٢٠١٤، عين عضو جديد يمثل الهيئة العامة للاستثمار- دولة الكويت وهو الدكتور نايف فلاح الحجرف، ليحل محل الدكتور عبدالمحسن مدعج المدعج الذي قدم استقالته إلى المجلس في يناير ٢٠١٤ بسبب تعيينه كنائب لرئيس الوزراء ووزير التجارة والصناعة في دولة الكويت. كما قدم الدكتور نايف فلاح الحجرف استقالته إلى المجلس في اغسطس ٢٠١٤ بسبب تعيينه رئيسا لهيئة أسواق المال في دولة الكويت. وعليه يتكون المجلس من ١٢ عضوا في الوقت الحاضر.

ويتم انتخاب/تعيين أعضاء مجلس الإدارة من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العامة السنوي. ويجوز انتخاب عضو من ذوي الخبرة في مجلس الإدارة من غير المؤسسين للبنك أو المساهمين فيه. ويكون الانتخاب أو إعادة انتخاب العضو خلال الجمعية العامة بمباركة من المجلس وبناءً على توصية من لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات التابعة له بحيث يكون مدعوماً بمعلومات محددة مثل المؤهلات والسيرة الذاتية والمهنية والعضوية في مجالس أخرى.

أمين سر مجلس الإدارة

يقدم أمين سر مجلس الإدارة الدعم المهني والإداري للجمعية العمومية، والمجلس، ولجانه التابعة وأعضائه، كما يقوم بمهام ومسئول حوكمة الشركات أيضاً. وفي هذا السياق يقوم أمين سر مجلس الإدارة بتقديم الدعم لعملية تقييم الأداء للمجلس، ولجانه التابعة و أعضائه وحصول الأعضاء على المشورة المستقلة وغيرها من الأمور ذات الصلة. ويخضع تعيين أمين سر مجلس الإدارة لموافقة المجلس.

إن أمين سر مجلس الإدارة في بنك البحرين والكويت هو أحمد عبد القدوس أحمد الذي انضم إلى البنك في عام ٢٠٠٩. وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة من جامعة البحرين في عام ١٩٩٦ ، وقد حضر العديد من البرامج التدريبية المتقدمة في حوكمة الشركات في مملكة البحرين و في الخارج ولديه أكثر من ١٨ عاماً من الخبرة في القطاع المالي.

مهام ومسئوليات مجلس الإدارة

إن المهمة الرئيسية لمجلس الإدارة، هي متابعة تنفيذ الأهداف الإستراتيجية للبنك ومراقبة عملياته بما يتفق مع النظام القانوني والإطار الرقابي بشكل عام. وعلى المجلس التأكد من ملاءة النظام المالي والتشغيلي ونظم الرقابة الداخلية وكذلك التأكد من التطبيق الميداني لقواعد السلوك المؤسسية وميثاق العمل.

وتتوافر لدى مجلس الإدارة الصلاحيات الكاملة لاتخاذ القرار في الأمور التي ترفع إليه للتيقن من أن توجيه الإدارة التنفيذية والسيطرة الكلية على عمليات البنك تقع ضمن نطاق اختصاصاته. ويشمل ذلك وضع الإستراتيجيات العامة والتخطيط، عمليات التقييم المؤسسي، استحواذ الموجودات والخارج منها، مصروفات رأس المال، الصلاحيات الفنية، تعيين المدققين الخارجيين ومراجعة البيانات المالية، عمليات التمويل والاقتراض بما يشمل خطة العمل السنوية والميزانية التقديرية، التأكد من الالتزام بالتطبيق مع توجيهات الجهات الرقابية وكفاءة عمليات الرقابة الداخلية.

ويقوم المجلس بإتخاذ القرار بشأن منح ومراجعة تفويض هذه الصلاحية إلى اللجان المنبثقة عن المجلس وكذلك الى الإدارة. ويمكن منح هذا التفويض لإقرار المصروفات، والموافقة على التسهيلات الائتمانية والإجراءات المؤسسية الأخرى. كما يمكن الموافقة على هذا التفويض والتصريح به بموجب العديد من سياسات البنك، وسوف تستند حدود الصلاحيات المحددة إلى المتطلبات التشغيلية للبنك.

وتقع الأمور المتعلقة بمصروفات رأس المال، والتنازل عن الموجودات، وعمليات الاستحواذ والدمج وبعض الاستثمارات الإستراتيجية، ضمن نطاق صلاحيات المجلس.

ويشغل كل عضو في المجلس منصبه لمدة ثلاث سنوات متتالية قابلة للتجديد وذلك بإعادة انتخابهم و/أو تعيينهم في دورة جديدة في اجتماع سنوي للجمعية العامة العادية. ويكون نصاب اجتماعات المجلس صحيحاً بحضور أغلبية الأعضاء بحيث يكون الرئيس و/أو نائبه من ضمنهم. وقد تم نشر دليل عمل مجلس الإدارة على الموقع الإلكتروني للبنك.

المعاملات المصرفية التي تحتاج موافقة مجلس الإدارة

تتطلب معاملات إقراض أعضاء مجلس الإدارة وفق حدود معينة للإقراض موافقة المجلس. كما تتطلب التسهيلات الائتمانية والطلبات الاستثمارية التي تتجاوز مستويات محددة مسبقاً موافقة المجلس،

وبالمثل فإن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة فيما يتعلق بأعضاء المجلس تتطلب موافقة المجلس.

المساعدة المهنية المستقلة

إن لدى البنك إجراءات مقرة من قبل مجلس الإدارة لمنح أعضاء المجلس حق الحصول على مشورة مهنية مستقلة تتعلق بشئون البنك أو بمسئولياتهم الفردية كأعضاء في مجلس الإدارة، ويخضع ذلك لموافقة المجلس.

البرنامج التعريفي والتطوير المهني لأعضاء مجلس الإدارة

يتعين على مجلس الإدارة أن يكون على إطلاع على آخر المستجدات المتعلقة بالأعمال، والصناعة المصرفية، والتطورات الرقابية والتشريعية، وأحدث التطورات التي من شأنها أن تؤثر على عمليات وأعمال البنك. ويوفر البنك مباشرة، بعد تعيين أي عضو جديد في مجلس الإدارة، برنامج تعريف رسمي، إذا لزم الأمر. كما يتم ترتيب اجتماعات مع الإدارة التنفيذية ورؤساء الإدارات ومدقق الحسابات في البنك، حيث أن هذا الأمر سوف يؤدي إلى خلق فهم أفضل لبيئة العمل والأسواق التي يعمل بها البنك. ويعتبر وجود برنامج مستمر للتوعية أمر ضروري وقد يتخذ أشكالاً مختلفة، من خلال توزيع المنشورات، وورش العمل والعروض التعريفية أثناء اجتماعات المجلس وحضور المؤتمرات التي تشمل موضوعات حول عضوية مجالس الإدارات، والأعمال والصناعة المصرفية والتطورات الرقابية.

تقييم المجلس واللجان التابعة

يقوم مجلس الإدارة بإجراء تقييم ذاتي سنوي. كما يقوم المجلس بإجراء مراجعة سنوية لدليل عمله ومدى فعاليته وتكوينه، والشروع في اتخاذ الخطوات المناسبة لأي تعديلات مطلوبة.

كما يقوم المجلس كذلك بمراجعة التقييم الذاتي للسادة الأعضاء بشكل منفرد ولجان المجلس والنظر في أية توصيات مناسبة قد تبرز نتيجة لهذا التقييم، وتم نشر السياسة المعنية بذلك على الموقع الإلكتروني للبنك.

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

لقد تبنى مجلس الإدارة سياسة مكافآت لأعضاء المجلس مع إجراءات واضحة جداً من أجل تطبيق الاستحقاقات والتعويضات المختلفة لأعضائه، انعكاساً لمشاركتهم ومساهماتهم في أنشطة المجلس ولجانه الدائمة والمؤقتة. إن التوجه الأساسي لهذه السياسة هو أن المشاركة في الإجتماع يكون بحضور شخصي بقدر الإمكان، ويعتبر حضور الاجتماع عن طريق الهاتف/الفيديو كحضور شخصي في الإجتماع. ويتم التعامل مع أعضاء مجلس الإدارة على قدم المساواة عندما يتم تعويضهم عن عمل إضافي أو جهد في مشاركتهم. وتخضع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لقانون الشركات التجارية رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١ وبالتالي فإن المدفوعات متطابقة مع أحكام القانون.

سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة

لقد نفذ البنك سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة وتم تعيين مسئولين عنها. إن هذه السياسة تغطي الحماية الكافية للموظفين الذين يقومون بتقديم تقارير بحسن نية عن تلك المخاطر. وتشرف على هذه السياسة لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة. وتم نشر سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة على الموقع الإلكتروني للبنك.

سياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين

وضع البنك السياسة والإجراءات التنظيمية للتأكد من أن جميع الأشخاص الرئيسيين على علم مسبق وملتزمين بالمتطلبات القانونية والإدارية في ملكيتهم وتعاملاتهم في أسهم البنك، حيث تهدف هذه الإجراءات إلى الحد من سوء استخدام المعلومات الجوهرية المتوافرة داخل البنك. والأشخاص الرئيسيون يشملون أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفين في دوائر معينة والعاملين في أي مؤسسة لها اتصال مباشر بالمعلومات الداخلية وأقاربهم. إن الرقابة العليا لتطبيق سياسة الأشخاص الرئيسيين تعهد الى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، وتم نشر سياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين على الموقع الالكتروني للبنك.

ميثاق العمل الخاص بأعضاء مجلس الإدارة

أقر مجلس الإدارة ميثاق العمل لكل من أعضائه، كما أقر ميثاق الشرف للإدارة التنفيذية وموظفي البنك. وتوضح تلك المواثيق مجالات تعارض المصالح ومقتضيات السرية ومسئوليات المخولين بالتوقيع لكي يلتزموا باتباع أفضل الممارسات. إن المسئولية العليا لمراقبة الميثاق تقع على عاتق مجلس الإدارة. وتم نشر نص ميثاق العمل على الموقع الإلكتروني للبنك.

تضارب المصالح

لدى البنك إجراءات موثقة للتعامل مع القضايا التى تتعلق بتضارب المصالح. وإنه خلال اجتماعات مجلس الإدارة أو لجانه التابعة لمناقشة مواضيع ترتبط بقضايا تضارب المصالح، تتخذ القرارات من قبل مجلس الإدارة أو لجانه التابعة.

وعلى العضو المعني مغادرة قاعة الاجتماع أثناء مناقشة تلك المواضيع، وتسجل تلك العمليات في محضر اجتماع مجلس الإدارة أو لجانه. ويتوجب على الأعضاء أن يفصحوا فوراً للمجلس بعدم المشاركة في التصويت لوجود تضارب في المصالح مرتبط بأنشطتهم والتزاماتهم مع جهات أخرى. وهذه الإفصاحات تشمل الوثائق الخاصة بالعقود أو المعاملات المرتبطة بالعضو المعني.

المسئولية الاجتماعية

تعتبر مساهمة بنك البحرين والكويت تجاه الرقي بالمجتمع البحريني جزءاً لا يتجزأ من الدور الاجتماعي للبنك، ويترجم ذلك من خلال تخصيص ميزانية للتبرعات تهدف إلى تمويل المشاريع ذات الصلة بالمجتمع البحريني، وتتنوع طبيعة تلك التبرعات، فعلى سبيل المثال لا الحصر، التبرعات للجمعيات الخيرية، والثقافية، والأبحاث، والتعليم، والأعمال الخيرية، والبيئية والرياضية.

يتبع البنك سياسة تبرعات معتمدة من قبل مجلس الإدارة. ويمثل هذا المستند سياسة رفيعة المستوى لميزانية التبرعات، ويلخص المبادئ الأساسية والمعايير المنصوص عليها لتقييم واختيار طلبات التبرعات، ويتمثل الهدف منه في تعظيم العائد للطرفين، وتحديداً الصورة الاجتماعية للبنك والمصلحة العامة للمجتمع.

الإفصاحات المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة

البيانات الشخصية

مـــراد علـي مـــراد		
رئيس مجلس الإدارة	الشركة البحرينية الكويتية للتأمين	مملكة البحرين
رئيس مجلس الأمناء	صندوق تنمية الموارد البشرية في القطاع المصرفي والمالي	مملكة البحرين
عضو	المجلس النوعي للتدريب للقطاع المالي والمصرفي	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	شركة الجنبية المحدودة ذ.م.م. (شركة عائلية)	مملكة البحرين

عارف صالح خميس		
وكيل	وزارة المالية	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي	مملكة البحرين
نائب رئيس مجلس الإدارة	احتياطي الأجيال القادمة بوزارة المالية	مملكة البحرين
نائب رئيس مجلس الإدارة	مؤسسة جسر قطر – البحرين	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة البديل	الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (اسري)	مملكة البحرين
عضو	المجلس الأعلى للصحة	مملكة البحرين
عضو	مركز الشيخ محمد بن خليفة بن سلمان آل خليفة للقلب	مملكة البحرين
عضو	المجلس الاستشاري لإدارة مستشفى الملك حمد	مملكة البحرين

محمد عبدالرحمن حسين		
عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية	مجموعة سوليدرتي القابضة ش.م.ب (مقفلة)	مملكة البحرين
نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية	بنك الإسكان ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	شركة انفستكورب السعودية للاستثمار المالي	المملكة العربية السعودية
عضو مجلس الإدارة	فندق " K"	مملكة البحرين

جاسم حسن علي زينل		
رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي	مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار	دولة الكويت
نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي (بالإنابه)	بنك ادكس الاستثماري	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	بنك الكويت الدولي	دولة الكويت
عضو مجلس الإدارة	شركة الأنظمة الآلية	دولة الكويت
عضو مجلس الإدارة	الماسه كابيتال ليمتد	دبي - الإمارات العربية المتحدة
عضو مجلس الإدارة	الشركة الأولى جوجيت كابيتال	المملكة العربية السعودية
عضو مجلس الإدارة	شركة ميامي الدولية للأوراق المالية	الولايات المتحدة الأمريكية

الدكتور زكريا سلطان العباسي		
الرئيس التنفيذي	الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	شركة إدارة الأصول ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	بنك الإسكان ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين

الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة		
الرئيس التنفيذي	شركة إدارة الأصول ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	بنك سيكو الاستثماري	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	شركة مجمع المحرق ذ.م.م.	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	بي اف سي جروب	مملكة البحرين

الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة		
رئيس	ديوان صاحب السمو الملكي ولي العهد	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	برنامج صاحب السمو الملكي ولي العهد للمنح الدراسية العالمية	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	وقف عيسى بن سلمان التعليمي الخيري	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	النخيل كابيتال ذ.م.م.	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	مؤسسة الفكر العربي	لبنان

مروان محمد الصالح		
مدير إدارة السندات – قطاع الأوراق المالية	الهيئة العامة للاستثمار	دولة الكويت
عضو مجلس الإدارة	الشركة الكويتية المصرية للاستثمار	جمهورية مصر

مطلق مبارك الصانع		
مدير إدارة المتابعة بقطاع الاحتياطي العام	الهيئة العامة للاستثمار	دولة الكويت
رئيس مجلس الإدارة	المجموعة الثلاثية العالمية للاستشارات	دولة الكويت
نائب رئيس مجلس الإدارة	الشركة العربية للاستثمار	المملكة العربية السعودية
عضو مجلس الإدارة	الجمعية الاقتصادية الكويتية	دولة الكويت

الهام إبراهيم حسن		
الشريك المسئول	الهام حسن للاستشارات	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	شركة هيلث كورب الشرق الأوسط المحددة	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	تأهيل للرعاية الصحية	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	شركة بي إن بي باريبا للاستثمار	المملكة العربية السعودية
عضو مجلس الإدارة	مجموعة سوليدرتي القابضة ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين

يوسف صالح خلف		
العضو المنتدب	شركة فيجن لاين للاستشارات ذ.م.م.	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	بنك الإسكان ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	بنك سيكو الاستثماري ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين

حسن محمد محمود		
عضو مجلس الإدارة	مؤسسة فيصل المالية (المغرب) – ش.م.	المغرب
عضو مجلس الإدارة	شركة أوفرلاند كابيتال جروب	الولايات المتحدة الأمريكية
عضو مجلس الإدارة	الشركة المصرية للاستثمار	جمهورية مصر العربية
عضو مجلس الإدارة	الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي (الباهاماس) المحدودة	الباهاماس
عضو مجلس الإدارة	شركة الخليج للتمويل والإستثمار	جمهورية مصر العربية
عضو مجلس الإدارة	الشركة المصرية للأعمال التجارية	جمهورية مصر العربية
عضو مجلس الإدارة	بنك فيصل الإسلامي المصري حتى ٣١ مارس ٢٠١٤ م	جمهورية مصر العربية
عضو مجلس الإدارة	إثراء كابيتال	المملكة العربية السعودية

ملكية أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة

عدد الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ كالتالي:

اسم العضو	فئة الأسهم	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٣
مراد علي مراد	عادية	**٨١٣,٣١٢**	٧٣٩,٣٧٩
الهيئة العامة لصندوق التقاعد/ عارف صالح خميس (١)	عادية	**١٢٧,٠٥٠**	١١٥,٥٠٠
محمد عبدالرحمن حسين	عادية	**١٢٧,٠٥٠**	١١٥,٥٠٠
جاسم حسن علي زينل	عادية	**١٨١,٢٢٥**	١٦٤,٧٥٠
الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية/ الدكتور زكريا سلطان العباسي (٢)	عادية	**١٢١,٠٠٠**	١١٠,٠٠٠
الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة	عادية	**١٢١,٠٠٠**	١١٠,٠٠٠
الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة	عادية	**٦٠٥,٠٠٠**	٥٥٠,٠٠٠
الهيئة العامة للاستثمار / مطلق مبارك الصانع (٣)	عادية	**١٢١,٠٠٠**	١١٠,٠٠٠
بنك الإثمار/ الهام إبراهيم حسن (٤)	عادية	**١٢١,٠٠٠**	١١٠,٠٠٠
يوسف صالح خلف	عاديه	**١٢١,٠٠٠**	١١٠,٠٠٠
بنك الإثمار/ حسن محمد محمود (٤)	عاديه	**١٨١,٥٠٠**	١٦٥,٠٠٠

(١) أسهم العضوية الخاصة بالسيد عارف صالح خميس من ضمن مجموع الأسهم المملوكة للهيئة العامة لصندوق التقاعد.
(٢) أسهم العضوية الخاصة بالدكتور زكريا سلطان العباسي من ضمن مجموع الأسهم المملوكة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية.
(٣) أسهم العضوية الخاصة بالسيد مطلق مبارك الصانع من ضمن مجموع الأسهم المملوكة للهيئة العامة للاستثمار.
(٤) أسهم العضوية الخاصة بالسيدة الهام إبراهيم حسن والسيد حسن محمد محمود من ضمن مجموع الأسهم المملوكة لبنك الإثمار.

الأطراف ذات العلاقة بمجلس الإدارة: شركة الجنبية ذ.م.م وتملك ٤٤٠,٧٨٦ سهماً من أسهم البنك وهي شركة تابعة لرئيس مجلس الإدارة.

طبيعة ومدى المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال عام ٢٠١٤: بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٩ قامت شركة الجنبية ذ.م.م (شركة عائلية مملوكة من السيد مراد علي وأفراد أسرته) بشراء ما مجموعه (٢٠٠,٠٠٠) سهما

عملية الموافقة على التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة: يوجد لدى البنك نظام للموافقة على المعاملات التي تشمل أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة، وتتطلب المعاملات التي تتم من قبل الأطراف ذات العلاقة الحصول على موافقة مجلس الإدارة.

العقود والقروض المرتبطة بأعضاء مجلس الإدارة:

اسم العضو	صلة العلاقة بالعضو	الغرض من القرض	مبلغ القرض	سعر الفائدة	شروط الفائدة المدفوعة	سداد أصل القرض	الضمان
مراد علي مراد	رئيس مجلس الإدارة	استخدام شخصي	٣٠٠,٠٠٠ دينار بحريني	١٪ على فائدة الوديعة الثابتة	حسب الطلب	حسب الطلب	١٠٠٪ ضمان نقدي
جاسم حسن علي زينل	عضو مجلس الإدارة	استخدام شخصي	٢٥,٠٠٠ دينار بحريني (٦٠,٠٠٠ دولار أمريكي)	٣٪ + LIBOR	حسب الطلب	حسب الطلب	أسهم بنسبة ٣٨,٨٪ بالإضافة إلى ٢٪ من وديعة ثابتة
			١١٥,٠٠٠ دينار بحريني	٣٪ + BIBOR			

ملاحظة: المبلغ المفترض الإفصاح عنه لهذا الغرض هو ما يفوق ١٠٠,٠٠٠ دينار بحريني.

تداول أعضاء مجلس الإدارة في أسهم البنك خلال عام ٢٠١٤

لا يوجد.

اجتماعات مجلس الإدارة وسجل الحضور

يجتمع المجلس بدعوة من الرئيس أو نائبه (عند غياب الرئيس) أو من عضوين على الأقل، ويجتمع أربع مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة للبنك. و يكون نصابه صحيحاً في حالة حضور أكثر من نصف عدد أعضاء المجلس.

اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة المستقلين

في عام ٢٠١٢، بدأ مجلس الإدارة بعقد اجتماعات منفصلة لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين. وفقاً لدليل عمل مجلس الإدارة، فإن صغار المساهمين يعتمدون في تمثيلهم على الأعضاء المستقلين. لهذا الغرض يسبق اجتماعات مجلس الإدارة اجتماع للأعضاء المستقلين، ما لم يقرروا انه لا توجد قضايا للمناقشة.

إن جدول أعمال الاجتماع هو نفس جدول أعمال اجتماع مجلس الإدارة. خلال هذه الاجتماعات يقدم الأعضاء المستقلين آرائهم حول قضايا معينة وخاصة القضايا المتعلقة بصغار المساهمين. إن ملخص هذه الاجتماعات يتم تسجيلها من قبل أمين سر مجلس الإدارة بالمشاركة مع أعضاء المجلس المستقلين.

حضور اجتماعات مجلس الإدارة

خلال عام ٢٠١٤، عقد المجلس ثمانية اجتماعات في البحرين، حيث كان الحضور لاجتماعات المجلس بالشكل التالي:

الرموز: ⊙ حضر الاجتماع ○ لم يتمكن من حضور الاجتماع ⊘ لم يكن عضوا في مجلس الإدارة خلال الفترة المذكورة

اجتماعات المجلس الربع سنوية خلال ٢٠١٤

الأعضاء	٣ فبراير	٢١ ابريل	٢١ يوليو	٢٠ اكتوبر
مراد علي مراد	⊙	⊙	⊙	⊙
عارف صالح خميس	⊙	⊙	⊙	⊙
محمد عبدالرحمن حسين	⊙	⊙	⊙	⊙
جاسم حسن علي زينل	⊙	⊙	⊙	⊙
الدكتور زكريا سلطان العباسي	⊙	⊙	⊙	⊙
الدكتور نايف فلاح الحجرف	⊘	⊙	⊙	⊘
الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة	⊙	⊙	⊙	⊙
الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة	⊙	⊙	○	⊙
مطلق مبارك الصانع	⊙	⊙	⊙	⊙
الهام إبراهيم حسن	⊙	⊙	⊙	⊙
يوسف صالح خلف	⊙	⊙	⊙	⊙
حسن محمد محمود	⊙	⊙	⊙	⊙

اجتماعات مجلس الإدارة الأخرى خلال ٢٠١٤

الأعضاء	٤* فبراير	٣ مارس	١٢ مارس	٢٢ ديسمبر
مراد علي مراد	⊙	⊙	⊙	⊙
عارف صالح خميس	⊙	⊙	⊙	⊙
محمد عبدالرحمن حسين	⊙	⊙	⊙	⊙
جاسم حسن علي زينل	⊙	⊙	⊙	⊙
الدكتور زكريا سلطان العباسي	○	⊙	⊙	⊙
الدكتور نايف فلاح الحجرف	⊘	⊘	○	⊘
الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة	⊙	⊙	⊙	⊙
الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة	⊙	⊙	○	○
مطلق مبارك الصانع	⊙	⊙	⊙	⊙
الهام إبراهيم حسن	⊙	⊙	⊙	⊙
يوسف صالح خلف	⊙	⊙	⊙	⊙
حسن محمد محمود	⊙	⊙	⊙	⊙

* اجتماع إستراتيجية الثلاث أعوام عُقد في ٤ فبراير ٢٠١٤

اللجان التابعة لمجلس الإدارة

يتم تشكيل اللجان وتعيين أعضائها من قبل مجلس الإدارة كل سنة بعد اجتماع الجمعية العامة السنوي، وتعتبر اللجان المتفرعة من المجلس حلقات وصل بين إدارة البنك التنفيذية والمجلس. والغرض من إنشاء هذه اللجان معاونة مجلس الإدارة في تسيير أعمال البنك، وذلك بدراسة العديد من الأمور التي تقدم للمجلس من الإدارة ورفع توصياتها للمجلس فيما يخص ذلك.

ويحق للمجلس تشكيل لجان مؤقتة لمهام محددة من وقت لآخر وحسبما تستدعي الحاجة، وينتهي عمل هذه اللجان بمجرد انتهاء المهمة المناطة بكل منها. كذلك يزود أعضاء المجلس بنسخ من محاضر اجتماعات هذه اللجان التزاماً بتعليمات الجهة الرقابية.

خلال عام ٢٠١٤، لا توجد أية قضايا رئيسية ذات أهمية تتعلق بمهام اللجان التابعة للمجلس للإفصاح عنها.

وقد تم نشر النص الكامل لشروط المرجعية الخاصة باللجان التابعة لمجلس الإدارة (اللجنة التنفيذية، لجنة التدقيق، لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات ولجنة المخاطر) على الموقع الإلكتروني للبنك.

تشكيل اللجان التابعة لمجلس الإدارة، مهامها ومسئولياتها

اللجنة التنفيذية

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسئوليات:	موجز الصلاحيات:
محمد عبدالرحمن حسين رئيس اللجنة **عارف صالح خميس** نائب رئيس اللجنة **الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة** - عضو **مطلق مبارك الصانع** - عضو **عبدالكريم أحمد بوجيري** - عضو **الهام إبراهيم حسن** - عضو	• يعين مجلس الإدارة خمسة أعضاء للجنة على الأقل لدورة سنة واحدة. • الحد الأدنى للاجتماعات سنوياً ثمانية اجتماعات (تم فعلياً عقد ثلاثة عشر اجتماعاً في سنة ٢٠١٤). • يجب أن يكون الرئيس ونائب الرئيس عضوين في مجلس الإدارة، وتقوم اللجنة بانتخابهما في أول اجتماع تعقده بعد تعيين الأعضاء. • يكون النصاب القانوني بحضور أكثر من نصف الأعضاء. و يجب أن يشمل النصاب القانوني رئيس اللجنة أو نائب الرئيس.الحضور بالنيابة غير مسموح به. • يجب أن يكون الرئيس أو نائبه متواجداً في اجتماع الجمعية العامة السنوي للرد على الأسئلة المتعلقة بمهام اللجنة. • تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ذاتي لأداء اللجنة/الأعضاء ورفع تقرير بالاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس الإدارة. ويتم ذلك وفقاً لعملية التقييم التي اعتمدها مجلس الإدارة للجانه.	المراجعة والموافقة على المواضيع التي ترفع لمجلس الإدارة مثل خطط العمل، والهبات، والقروض/ طلبات الاستثمار وغيرها من المقترحات في غضون سلطتها ومراجعة دورية لإنجازات البنك.

لجنة التدقيق

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسئوليات:	موجز الصلاحيات:
جاسم حسن علي زينل رئيس اللجنة (مستقل) **يوسف صالح خلف** نائب رئيس اللجنة (مستقل) **الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة** عضو (مستقل) **حسن محمد محمود** عضو (غير مستقل)	• يعين مجلس الإدارة أعضاء لجنة التدقيق بعدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء لمدة سنة واحدة. • ينتخب الرئيس من قبل أعضاء اللجنة، على أن يكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين المستقلين وذلك في أول اجتماع يعقد بعد تعيين الأعضاء. ويجب أن يكون غالبية أعضاء اللجنة مستقلين أيضا. • الحد الأدنى للاجتماعات سنوياً أربعة اجتماعات (تم فعلياً عقد أربعة اجتماعات في سنة ٢٠١٤). • يكون النصاب القانوني بحضور أكثر من نصف الأعضاء. و يجب أن يشمل النصاب القانوني رئيس اللجنة. الحضور بالنيابة غير مسموح به. • يجب أن يكون الرئيس أو نائب الرئيس متواجداً في اجتماع الجمعية العامة السنوي للرد على الأسئلة المتعلقة بمهام اللجنة. • تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ذاتي لأداء اللجنة/الأعضاء ورفع تقرير بالاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس الإدارة، ويتم ذلك وفقاً لعملية التقييم التي اعتمدها مجلس الإدارة للجانه.	تراجع اللجنة برنامج التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلي وتأخذ في الاعتبار الملاحظات الرئيسية المذكورة في تقارير التدقيق الداخلي ورد الإدارة عليها وتحرص على التنسيق بين عمل إدارة التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين، تراقب اللجنة نشاط تعاملات تداول الأشخاص الرئيسيين بهدف، تجنب أي سوء استخدام للمعلومات الجوهرية المتوافرة لدى الأشخاص الرئيسيين.

لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسئوليات:	موجز الصلاحيات:
مراد علي مراد رئيس اللجنة (مستقل) الدكتور نايف فلاح الحجرف عضو حتى أغسطس ٢٠١٤ (غير مستقل) الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة عضو (مستقل)	• يعين مجلس الإدارة أعضاء للجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات بعدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء لمدة سنة واحدة ويجب أن يكون رئيس اللجنة عضواً مستقلاً وغالبية أعضائها مستقلين أيضاً. • تقوم اللجنة بانتخاب الرئيس/نائب الرئيس في أول اجتماع يعقد لها بعد تعيين الأعضاء. • يجب ألا يقل عدد اجتماعات اللجنة عن اجتماعين سنوياً، (تم فعليا عقد أربعة اجتماعات في سنة ٢٠١٤). • يكون النصاب القانوني بحضور أكثر من نصف الأعضاء. ويجب أن يشمل النصاب القانوني رئيس اللجنة أو نائب الرئيس. الحضور بالنيابة غير مسموح به. • يجب أن يكون الرئيس أو نائبه متواجداً في اجتماع الجمعية العامة السنوي للرد على الأسئلة المتعلقة بمهام اللجنة. • تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ذاتي لأداء اللجنة/الأعضاء ورفع تقرير بالاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس الإدارة، ويتم ذلك وفقاً لعملية التقييم التي اعتمدها مجلس الإدارة للجانه.	تقييم وتقديم المشورة الى مجلس الإدارة بشأن جميع الأمور المرتبطة بتعيين ومزايا أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. كذلك التأكد من وتعزيز الممارسات السليمة لحوكمة الشركات التى تتفق مع ميثاق حوكمة الشركات في مملكة البحرين ومتطلبات الجهة الرقابية وأيضاً أفضل الممارسات العالمية في مجال حوكمة الشركات وتقديم التوصيات الى مجلس الإدارة على النحو المناسب.

لجنة المخاطر

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسئوليات:	موجز الصلاحيات:
مراد علي مراد رئيس اللجنة (مستقل) جاسم حسن علي زينل نائب رئيس اللجنة (مستقل) الدكتور زكريا سلطان العباسي عضو (غير مستقل) يوسف صالح خلف عضو (مستقل)	• يعين مجلس الإدارة أعضاء لجنة المخاطر بعدد لا يقل عن أربعة أعضاء لمدة سنة واحدة. • يجب أن يكون الرئيس ونائب الرئيس عضوين في مجلس الإدارة، وتقوم اللجنة بانتخابهما في أول اجتماع يعقد لها بعد تعيين الأعضاء. • الحد الأدنى للاجتماعات سنوياً أربعة اجتماعات (تم فعلياً عقد أربعة اجتماعات في سنة ٢٠١٤). • يكون النصاب القانوني بحضور أكثر من نصف الأعضاء. و يجب أن يشمل النصاب القانوني رئيس اللجنة أو نائب الرئيس. الحضور بالنيابة غير مسموح به. • يجب أن يكون الرئيس أو نائبه متواجدا في اجتماع الجمعية العامة السنوي للرد على الأسئلة المتعلقة بمهام اللجنة. • تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ذاتي لأداء اللجنة/الأعضاء ورفع تقرير بالاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس الإدارة. ويتم ذلك وفقا لعملية التقييم التي اعتمدها مجلس الإدارة ولجانه.	مراجعة سياسات المخاطر، والتوصية إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها. أيضا، دراسة ورصد قضايا المخاطر المتعلقة بأعمال البنك وعملياته وتوجيه الإدارة بشكل مناسب.

اجتماعات اللجان وسجل الحضور:

الرموز: ⊙ حضر الاجتماع ○ لم يتمكن من حضور الاجتماع

اجتماعات اللجنة التنفيذية ٢٠١٤

الأعضاء	٢ فبراير	٢ مارس	٢٠ ابريل	*٢٣ ابريل	٢٢ مايو	١٥ يونيو	*٢٠يوليو و ٢١يوليو	٢١ سبتمبر	*٢٤ سبتمبر	١٩ اكتوبر	*١٣ نوفمبر	٢٣ نوفمبر	٢١ ديسمبر
محمد عبدالرحمن حسين	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
عارف صالح خميس	⊙	⊙	⊙	⊙	○	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	○	⊙
مطلق مبارك الصانع	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
عبدالكريم أحمد بوجيري	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
الهام إبراهيم حسن	⊙	⊙	⊙	⊙	○	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙

* اجتماع غير مقرر مسبقا

إجتماعات لجنة التدقيق ٢٠١٤

الأعضاء	٢ فبراير	٢٠ ابريل	٢٠ يوليو	١٩ اكتوبر
جاسم حسن علي زينل	⊙	⊙	⊙	⊙
الشيخ خليفة بن دعيج الخليفة	⊙	⊙	⊙	⊙
يوسف صالح خلف	⊙	⊙	⊙	⊙
حسن محمد محمود	⊙	⊙	⊙	⊙

إجتماعات لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات ٢٠١٤

الأعضاء	٣ فبراير	٢ مارس و *٣ مارس	*١٥ سبتمبر	٢٠ اكتوبر
مراد علي مراد	⊙	⊙	⊙	⊙
الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة	⊙	⊙	⊙	⊙

* اجتماع غير مقرر مسبقا

إجتماعات لجنة المخاطـــــر ٢٠١٤

الأعضاء	١٩ يناير	١٣ ابريل	٦ يوليو	١٢اكتوبر
مراد علي مراد	⊙	⊙	⊙	⊙
جاسم حسن علي زينل	⊙	⊙	⊙	⊙
الدكتور زكريا سلطان العباسي	⊙	⊙	⊙	○
يوسف صالح خلف	⊙	⊙	⊙	⊙

الالتزام ومكافحة غسل الأموال

يشكل الالتزام بالأحكام التنظيمية والقانونية عملية مستمرة ذات أهمية كبرى، لذا فقد عين البنك وحدة خاصة مستقلة لمتابعة جميع الأحكام التنظيمية والقانونية الصادرة من الجهات الرسمية والتأكد من تطبيقها. يسعى البنك باستمرار لتحسين مستوى الالتزام في جميع عملياته، حيث أن سياسة وأولويات البنك المتبناة هي «أن بنك البحرين والكويت يسعى دوماً إلى حماية حقوق المساهمين وتوفير القيمة الإضافية لملكيتهم في البنك وذلك عن طريق الممارسات المصرفية ذات المهنية العالية».

وتعتبر قضية غسل الأموال إحدى أهم القضايا التي تستأثر بالأولوية على جدول وظائف الالتزام بجانب أحكام حوكمة الشركات ومعايير الإفصاح عن المعلومات ومتاجرة المطلعين وتعاملات الأشخاص الرئيسيين في الأوراق المالية واجتناب تضارب المصالح واتباع أفضل الممارسات.

في العام ٢٠١٤، شرع البنك في تطبيق نظاماً آلياً لمراقبة وإدارة المتطلبات التنظيمية في البنك. ويسهل هذا النظام عمليات المتابعة لحالات الالتزام أو عدم الالتزام عندما تستدعي الحاجة لذلك. ومن المقرر أن يتم تطبيق النظام الجديد في جميع الأقسام المعنية داخل البنك في العام الجاري.

قام البنك بوضع سياسة وإجراءات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تتضمن تدابير التحقق الواجبة من العملاء وإجراءات للتعرف على العمليات المشبوهة والإبلاغ عنها وبرنامج للتوعية الدورية للموظفين وحفظ السجلات وتعيين مسئولاً خاصاً للإبلاغ عن عمليات غسل الأموال. كما تم تحديث سياسة وإجراءات مكافحة غسل الأموال سنوياً واعتمادها من قبل مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في فبراير ٢٠١٤.

كما اعتمد البنك نظاماً آلياً لمراقبة العمليات على أساس المخاطر يتوافق مع قواعد مكافحة غسل الأموال لدى مصرف البحرين المركزي.

ويتم تدقيق إجراءات مكافحة غسل الأموال بالبنك دورياً من قبل مدققين داخليين يتبعون للجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة. كما يقوم المصرف المركزي بعمليات تفتيش دورية للتأكد من مدى التزام البنك بقواعد مكافحة غسل الأموال. إضافة إلى ذلك يتم تدقيق إجراءات مكافحة غسل الأموال لدى البنك من قبل مدققين خارجيين مستقلين سنويا ويسلم تقريرهم إلى مصرف البحرين المركزي. وقامت فروع البنك الخارجية في الهند والكويت والشركة التابعة له شركة كريدي مكس، باعتماد وظائف مسؤولين عن الالتزام والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال بهدف ضمان تطبيق الأنظمة المحلية وكذلك تلبية متطلبات مصرف البحرين المركزي النافذة. وانطلاقاً من التزام البنك بالتصدي لعمليات غسل الأموال فقد بادر بتطبيق جميع الأحكام والتعليمات الصادرة من مصرف البحرين المركزي بشأن غسل الأموال، وهي جميعها متوافقة مع توصيات فريق العمل المالي (FATF) وهي منظمة عالمية لمكافحة غسل الأموال، ومع ورقة لجنة بازل بشأن تطبيق برامج الاحتراس اللازم للبنوك بشأن تقييم العملاء ومع المعايير الدولية للممارسات المُثلى.

استراتيجية الإفصاح والتواصل

يتبع البنك سياسة واضحة تجاه توصيل المعلومات المتعلقة بأنشطته وأعماله لجميع مساهميه والأطراف ذات العلاقة واعتمد سياسة إفصاح تواصلية تنسجم مع متطلبات اتفاقية بازل ٢، حيث تعقد الجمعية العمومية للبنك اجتماعاً سنوياً يحضره رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلين عن الجهات الرسمية والمدققين، لاستعراض النتائج المالية والرد على أسئلة واستفسارات السادة المساهمين.

كما يتم الإعلان وتوفير المعلومات عن أية مستجدات من خلال موقع البنك الإلكتروني - www.bbkonline.com - أو عبر وسائل النشر الأخرى. كذلك يقوم البنك بنشر تقاريره السنوية والنتائج المالية للسنوات الثلاث الأخيرة، وأيضاً تقرير حوكمة الشركات، إطار عمل حوكمة - الشركات، سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة، دليل عمل مجلس الإدارة، ميثاق العمل الخاص بأعضاء مجلس الإدارة، سياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين وشروط مرجعية اللجان التابعة لمجلس الإدارة. وبإمكان المساهمين تعبئة الاستمارة الإلكترونية الموجودة على موقع البنك الإلكتروني لتوجيه أية استفسارات قد تكون لديهم.

كما أوجد البنك موقعاً إلكترونياً داخلياً للتواصل مع الموظفين في الأمور والشئون الإدارية.

تقرير الإدارة التنفيذية

تأسست دائرة تطوير الأعمال بهدف السعي لإيجاد وتقييم الفرص المتاحة والهادفة إلى تنويع وزيادة دخل الرسوم. وخلال عام ٢٠١٤، خضعت ١٠ خيارات قابلة للتطبيق للعديد من مراحل التقييم المختلفة.

لقد كان التقدم المُحرز والإنجازات المتحققة هي السمة الرئيسية لأعمالنا في بنك البحرين والكويت خلال العام ٢٠١٤. فعلى المستوى الاستراتيجي والعملي، شهد البنك عاماً حافلاً بالأحداث، وتمكّنا من المحافظة على مسيرة النمو المستمر في الأداء التشغيلي وعوائد المساهمين.

ومع بلوغنا العام الأخير من خطة البنك الاستراتيجية البالغة مدتها ثلاث سنوات، يشكل كلاً من التوسع وتنويع مصادر الدخل أُسس النمو المستمر. ومن بين أهم الإنجازات البارزة خلال العام افتتاح فرعنا الرابع في الهند ووضع الخطط اللازمة لتعزيز تواجد البنك في دولتين من دول مجلس التعاون الخليجي المجاورة.

وفي الوقت نفسه، تواصلت خطط التنويع التي أعدّها البنك، بهدف زيادة حجم دخل الرسوم وتحقيق النمو على الصعيدين الإقليمي والدولي ولاسيما مع محدودية الفرص المتاحة أمامنا نتيجة لطبيعة الاقتصاد المحلي ومكانتنا الحالية الرائدة في السوق.

وسعياً نحو تحقيق هذه الأهداف، أنشأنا قسمين جديدين هما قسم معالجة الديون وقسم تطوير الأعمال، حيث يُسهم قسم معالجة الديون في تحسين العائدات من العمليات الحالية، بينما يركز قسم تطوير الأعمال على إنشاء مصادر جديدة للدخل.

الجـــودة
اهتمامنا

إن جميع التدابير التي تم اتخاذها في عام ٢٠١٤ تعزز الأداء التشغيلي للبنك. حيث تشكل استمراراً للاستراتيجية طويلة الأجل التي نطبقها، وتؤسس لدورة استراتيجية البنك المقبلة التي ستستمر لمدة ثلاث سنوات. وستخضع هذه الاستراتيجية لمزيد من التخطيط والتعديل خلال عام ٢٠١٥، وسيبدأ تطبيقها في عام ٢٠١٦.

المناخ الاقتصادي

إن الدعم المقدم من دول مجلس التعاون الخليجي المجاورة يُسهم بشكل فعال في تحفيز الاقتصاد البحريني. وتلتزم هذه الدول ولمدة عشر سنوات بتطوير البنية التحتية بقيمة إجمالية تبلغ ١٠ مليار دولار أمريكي، وهو ما يوفر الدعم اللازم للاقتصاد المحلي.

كما تخضع الاستثمارات الرامية إلى توسعة مصنع الألمنيوم في البحرين للمناقشة، إلى جانب عمليات تحديث المصفاة. وستلعب هذه المشاريع دوراً كبيراً في الحفاظ على مسيرة الاقتصاد، حتى لو تم تمويلها عن طريق الاقتراض وأضافت المزيد إلى الدين العام. إن خطورة الإقتراض تكمن في استخدام الأموال لتغطية النفقات الجارية بدلاً من استثمارها في أصول منتجة في المستقبل. إن الإنفاق على الصناعة والبنية التحتية سيسهم في استدامة النمو بما يقدر بـ ٣,٨ بالمائة إلى ٤,٢ بالمائة، وهو ما يُعد مقبولاً بشكل كبير في مملكة البحرين ومنطقة الخليج، وخاصة في سياق الأحداث السياسية والاقتصادية في المنطقة وعلى الصعيد الدولي.

ويُمثل ترشيد النفقات إحدى القضايا الجوهرية والحاسمة على جدول أعمال الحكومة. لذا نتوقع بأن تبقى السيطرة على تكاليف التشغيل والحد منها هي السمة البارزة من سمات الاستراتيجية الاقتصادية المحلية، إلى جانب تحفيز الاستثمار.

التوسع وتنويع الأعمال

بدأ فرع نيودلهي -أول فروع البنك في العاصمة الهندية- عمله في شهر أغسطس وافتُتح رسمياً في شهر نوفمبر. وقد كان بنك البحرين والكويت أول بنك عربي يرسخ وجوده في الهند مع افتتاح فرعنا في مومباي في عام ١٩٨٦. وأعقب ذلك افتتاح فرع حيدر أباد، ثم تم افتتاح الفرع الثالث في ألوفا في ولاية كيرالا عام ٢٠١٣.

إن افتتاح فرع نيودلهي قد ساهم في الإرتقاء بعمليات بنك البحرين والكويت في شبه القارة الهندية إلى مستويات جديدة. فموقعه المتميز في حي السفارات يوفر للبنك الفرصة لتلبية مجموعة واسعة من الاحتياجات المصرفية للهيئات الدبلوماسية التابعة لدول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن توفير خدماته للعديد من الشركات الخليجية التي لديها فروع في العاصمة الهندية، بالإضافة إلى المصانع والشركات .

وقد تم تعيين فريق مهني متميز في هذا الفرع بهدف تقديم مختلف الخدمات المصرفية للشركات والأفراد. كما قمنا بضخ المزيد من رأس المال والاستمرار في تقييم الفرص الهادفة إلى تعزيز تواجدنا في الهند. وسيتبع ذلك إجراء تقييم مفصل في عام ٢٠١٥ فيما يتعلق بطبيعة عملياتنا هناك من خلال الحفاظ على النموذج القائم على الفرع، أو إنشاء شركة هندية تابعة، أو إنشاء مشاريع مشتركة مُحتملة، أو الاستحواذ على عمليات خدمات مالية متوافقة.

وعلى الرغم من أن الهند تُعد سوقاً زاخرة بالتحديات وتخضع للوائح تنظيمية صارمة وتشهد حالة تنافسية حادة، إلا أننا بفضل الوجود الراسخ لبنك البحرين والكويت هناك نتمتع بالقدرة على معرفة كيفية الاستجابة لذلك كما أننا واثقون من قدرتنا على تحقيق القدر الكافي من النمو، وخاصة مع بدء فرع نيودلهي تقديم خدماته.

أما في البحرين، فقد حصلنا على الموافقة اللازمة لفرعنا الجديد في منطقة الحد، والواقع ضمن مركز بنك البحرين والكويت الصحي. ويعد المركز الصحي في حد ذاته أحد مشاريع بنك البحرين والكويت، وتم تمويله وافتتاحه في إطار برنامج المسؤولية الاجتماعية للبنك منذ عامين. وسيقدم الفرع الجديد خدماته لعملاء المركز وأهالي المناطق المجاورة. كما سيشهد عام ٢٠١٥ افتتاح فرع جديد للبنك في سترة، ليحل محل فرع المصفاة الحالي.

أمّا في الكويت، فقد بدأت أعمال المشاريع المشتركة بين إنفيتا، مركز الاتصالات التابع لنا، وإحدى الشركات شبه الحكومية. وكما هو الحال في البحرين، فإن هذا المشروع يقدم خدماته كمركز اتصال لجميع أنواع المؤسسات بما فيها البنوك، الدوائر الحكومية، المرافق العامة، تجار التجزئة، والسفارات.

كما نعمل حالياً على خطط إنشاء مشروع مركز اتصالات في إحدى الدول العربية، حيث تمثل خبرتنا وكفاءتنا في هذا المجال أحد الأصول المهمة، إذ لدينا كوادر وظيفية من ذوي الإمكانات العالية – من الخريجين الجدد غالباً- ممن تُعد مهاراتهم اللغوية المتعددة عامل أساسي في النجاح في هذا المجال. تمتاز مشاريع مراكز الاتصال بأنها لا تتطلب رأس مال كبير وتُدر عائداً جيداً للغاية على الاستثمار.

وقد أعاقت الاضطرابات السياسية أيضاً التقدم الذي يحرزه البنك لإنشاء تواجد له في كردستان. وقد بحثنا إمكانية إنشاء فرع لشركة كريدي مكس التابعة للبنك، للاستفادة من فرص النمو في مجال بطاقات الائتمان، غير أن الاعتبارات الأمنية أوقفت الخطط الخاصة بذلك مؤقتاً. ومع ذلك، فإننا نخطط لإعادة النظر في هذا المشروع في المستقبل القريب.

يُعد التوسع والتنوع الدولي جزءاً لا يتجزأ من نهجنا الاستراتيجي الهادف للمحافظة على الربحية والأصول، خاصةً مع بلوغنا نقطة التشبع في الأسواق المحلية. ويجري تنفيذ هذا النهج الاستراتيجي بعناية وبشكل انتقائي، مع تقييم الأرباح والمخاطر في كل سوق نقرر الاستثمار فيه.

وفي هذا الصدد، فقد أحرزنا تقدماً جيداً مع وجود خطط لفتح مكتب تمثيلي إضافي للبنك في إحدى دول مجلس التعاون الخليجي. وقد وافق مجلس الإدارة على هذا الاقتراح ودخلنا في مناقشات أولية مع البنك المركزي في تلك الدولة. وقد بلغنا أيضاً مرحلة متقدمة في سعينا للحصول على رخصة مصرفية استثمارية في أوروبا، وهو مشاريع مشتركة مع شركة بحرينية زميلة، ونأمل أيضاً أن يؤتي هذا المشروع ثماره خلال عام ٢٠١٥.

ويجري حالياً دراسة العديد من المبادرات الدولية الأخرى في آسيا وأفريقيا. ومع ذلك، يظل التركيز موجهاً نحو التجارة والأعمال المرتبطة بدول مجلس التعاون الخليجي، والتي يتم اختيارها بشكل انتقائي على الدوام.

تعزيز الأقسام الداخلية

يُشكل القسمان الجديدان اللذان تم تأسيسهما في عام ٢٠١٣، قسم تطوير الأعمال وقسم معالجة الديون، عنصرين حيويين من عناصر التخطيط الاستراتيجي للبنك.

ويُسهم قسم معالجة الديون في تحسين نوعية محفظتنا الإجمالية، مع التركيز على القروض المعلقة أو المتعثرة. وعلى الرغم من أن حجم القروض المتعثرة في بنك البحرين والكويت يُعد صغيراً نسبياً، إلا أن هذه القروض لا تزال تمثل قيمة كبيرة عند تحديدها بالدينار. وقد كانت كل إدارة في السابق مسؤولة عن إدارة القروض المتعثرة الخاصة بها، ويمثل إنشاء وحدة متخصصة خطوة منطقية في سبيل تحسين تعرضنا للضعف المحتمل لمحفظتنا التمويلية. وقد أثبتت الوحدة الجديدة بالفعل فاعليتها في الكشف المبكر عن الأعمال المتعثرة المحتملة ومساعدة العملاء الذين يعانون من صعوبات في الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك.

وفي ظل سعينا وراء فرص النمو في الداخل والخارج، فإنه من الضروري أن نقوم بإجراء التحليلات الشاملة والإجراءات اللازمة، وهو ما يتطلب الخبرة المتخصصة من قبل فريق تطوير الأعمال الذي يوفر لبنك البحرين والكويت ميزة إضافية تتمثل في تحقيق النمو المتنوع المنشود.

ومع نمو بنك البحرين والكويت، فإنه من الضروري دراسة التحديات الراهنة لنكون قادرين على التغلب عليها وتجاوزها، ويُسهم كلا القسمين مساهمةً كبيرةً في تحقيق ذلك.

الخدمات المصرفية للأفراد

حافظ البنك على مكانته الرائدة في سوق التجزئة في البحرين. فخلال عام ٢٠١٤، قدمنا العديد من العروض الترويجية لتشجيع القروض العقارية والاستهلاكية. ومع وجود فريق المبيعات المباشر ذو الخبرة العريقة، أحرزنا تقدماً كبيراً في هذا المجال، وتمضي مبادرات تحسين الكفاءة في خطى ثابتة متوافقة مع نمو البنك.

لقد كان بنك البحرين والكويت سباقاً في إطلاق الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف، مثلما كان أول بنك محلي في البحرين يقوم بتدشين أجهزة الصراف الآلي. وهو الأول كذلك في مجال استخدام تقنية المعلومات لإدارة النقد للشركات. وقد حقق البنك مركز الصدارة من خلال تدشين أجهزة صراف آلي خاصة للمكفوفين، وهي خدمة مبتكرة تم تقديمها لهذه الفئة من العملاء في عام ٢٠١٤.

ونحن ندرس حالياً الجيل القادم من الخدمات المصرفية عبر الأجهزة الذكية لضمان بقاء بنك البحرين والكويت في مركز الصدارة في مجال تكنولوجيا الخدمات المصرفية سريعة التطور.

وستظل الخدمات المصرفية للأفراد محور التركيز الرئيسي خلال العام القادم، مع زيادة الاستثمار في الخدمات المصرفية الإلكترونية، وسينطوي هذا على إدخال آلات جديدة للإيداع النقدي بالإضافة إلى توعية العملاء وتشجيعهم على الاستفادة من التقنيات المتاحة بدلاً من زيارة الفروع.

الخدمات المصرفية للشركات

شهد النصف الثاني من عام ٢٠١٤ نشاطاً ملحوظاً مسجلاً عاماً حافلاً بالنجاح لدائرة الخدمات المصرفية للشركات، ليس فقط في مملكة البحرين بل في منطقة الخليج بأكملها. وقد استفاد بنك البحرين والكويت من تواجده في دولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من الدول المجاورة ونجح في إحراز قدرٍ كبيرٍ من أعمال الأصول الجديدة.

وواصلت السوق المحلية في البحرين تحقيق أداءً جيداً، في حين نمت قاعدة العملاء من غير البحرينيين بشكلٍ ملحوظ، مما أسهم في زيادة الربحية من قطاع الشركات. وقد أظهرت دولة الإمارات العربية المتحدة على وجه الخصوص نمواً متميزاً، وخاصة فيما يتعلق بالإقراض متوسط الأجل. إن دخول البنك أسواق المملكة العربية السعودية وقطر وسلطنة عمان قد أعطى ثماره المرجوة حيث حقق نمواً في هذه الأسواق يفوق النمو المحقق في السوق المحلية.

الخزينة، والاستثمار، والخدمات المصرفية الدولية

يُعد نشاط سوق رأس المال والاستثمارات أحد مجالات النمو التي حققت أداءً جيداً في عام ٢٠١٤، ولاسيما على مستوى التعاملات الدولية. وكمبدأ استراتيجي، نقوم غالباً بالتحوط لأسعار فائدة السندات الصادرة بأسعار ثابتة، مما يمكننا من حمايتها مستقبلاً في حالة ارتفاع أسعار الفائدة. ونحن نتوقع زيادة أسعار الفائدة بدءاً من الربع الثاني من العام المقبل، مما يساهم في تحسين أدائنا في هذا المجال بصورة أكبر.

كما شهدت تداولات العملات الأجنبية نيابة عن العملاء نمواً ملحوظاً، رغم ارتباط أحجام المعاملات ارتباطاً وثيقاً بالنشاط التجاري، وهو ما يدل على النمو العام في الاقتصاد المحلي.

الشركات التابعة

تُعد شركة كريدي مكس لبطاقات الائتمان المملوكة بالكامل لبنك البحرين والكويت بمثابة جوهرة في تاج المجموعة، وتعززت هذه السمعة المرموقة من خلال أداء الشركة المتميز الذي حققته خلال عام ٢٠١٤. إن نجاح هذه الشركة يعود بشكل أساسي إلى تركيزها على بطاقات الإئتمان.

وعلى الرغم من التحديات التي ظهرت بسبب دخول منافسين جدد، تواصل كريدي مكس مسيرتها في ريادة السوق، مدعومةً في ذلك بإطلاق العديد من المنتجات الجديدة بما في ذلك إطلاق أول بطاقات إسلامية للعملاء من الأفراد والشركات. كما ساهم إطلاق بطاقة مسبقة الدفع التي يمكن إعادة شحنها أيضاً في تحفيز النمو. وتحظى جميع منتجات البطاقات بتقنية شريحة الرقاقة والرقم السري الآمن بما يتماشى مع متطلبات البنك المركزي.

كما تواصل عمليات مركز اتصالات إنفيتا في البحرين والكويت أداءها الجيد، وقمنا بإعادة تفعيل خططنا الرامية إلى التوسع في إحدى الدول العربية والشروع في دخول مناطق أخرى ضمن دول مجلس التعاون الخليجي.

الشركات الصغيرة والمتوسطة

تماشياً مع الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠ لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، والرامية إلى قيادة البحرين نحو تحقيق الازدهار والتنمية الوطنية، شرع بنك البحرين والكويت في تنفيذ خطة رئيسية لتعزيز النتائج المحققة لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، باعتباره واحداً من أهم المجالات التجارية للبنك.

وقد قام البنك بالعديد من الإجراءات لتحسين الخدمات المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة والمحافظة على ريادته للسوق في هذا القطاع، وتمكن من تحقيق مكانة متميزة كواحدٍ من أوائل البنوك التي تنشئ وحدة مخصصة لدعم العملاء من الشركات الصغيرة. ويقدم فريقنا الذي يضم أكثر من ١٢ متخصصاً التوجيه والمساعدة، مدعوماً بثلاث مجموعات من المنتجات المصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المختلفة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

"يقوم بنك البحرين والكويت بتوسعة نطاق عمله في الهند، حيث يدير حالياً أربعة فروع هناك بعد افتتاح فرع نيودلهي في عام ٢٠١٤ لخدمة عملاء البنك في العاصمة الهندية".

اهتمامنا الازدهار

كما يطبق البنك نهجاً مزدوجاً تجاه قطاع الشركات المتوسطة والصغيرة، حيث تميل الشركات المتوسطة إلى التداخل مع قطاع الخدمات المصرفية للشركات وممارسات الإقراض شبه التجارية الأكبر حجماً. وفي ظل وجود توقعات بمساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة بنحو ٥٠ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، يُعد دور هذه الشركات أساسياً في الاقتصاد الوطني وهي تمثل مجتمعةً فرصة كبيرة للنمو.

تقنية المعلومات

واصل البنك جهوده في الحفاظ على التزامه بالبقاء في صدارة القطاع المصرفي من خلال الابتكار في عام ٢٠١٤ وذلك عبر إجراء تحسينات رئيسية شملت العديد من مجالات تقنية المعلومات في بنك البحرين والكويت.

وفي إطار جهودنا المستمرة لتقديم خدمات أكثر موثوقية وأماناً للعملاء، تم تحديث منصة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت في بنك البحرين والكويت لتوفير المصادقة الأمنية ثنائية العامل. وسيمكن هذا المستوى الأمني الجديد عملاءنا من إجراء معاملاتهم المصرفية عبر الإنترنت بثقة تامة.

ونظراً إلى الأهمية التي يوليها البنك لشبكته من أجهزة الصراف الآلي، وأجهزة الإيداع النقدي، والأجهزة المتعددة الوظائف، تم زيادة عدد الأجهزة المتعددة الوظائف جنباً إلى جنبٍ مع نظام مراقبة جديد يقوم بتنبيه موظفي البنك عند حدوث أية مشكلات مفاجئة يمكن أن تؤدي إلى تعطل هذه الأجهزة.

كما أطلقنا أيضاً برنامجاً داخلياً لتحويل كافة أجهزة الكمبيوتر المكتبية من استخدام أنظمة ويندوز إكس بي القديمة إلى أنظمة تشغيل أحدث. ومع ذلك، وتماشياً مع الهدف المعلن المتمثل في توفير بيئة مصرفية آمنة للعملاء، اتخذ البنك إجراءات أمنية أخرى لحين الانتهاء من عملية التحول إلى استخدام أنظمة التشغيل الأحدث. وقد تم إجراء استثمارات كبيرة عبر العديد من مكونات البنية التحتية لتقنية المعلومات مثل تخزين البيانات بشكل مركزي، وذلك بهدف زيادة قدرة وأداء ومرونة كامل مستودع البيانات لدى البنك.

ويواصل البنك الحفاظ على مركز استمرارية الأعمال وتحسينه، وتكللت تدريبات استمرارية الأعمال السنوية بالنجاح على جميع المقاييس الرئيسية.

الموارد البشرية

إن المبادرة التي تم تنفيذها في السنوات الأخيرة والتي وفرت باقات تقاعد مبكر طوعي للموظفين باتت تؤتي ثمارها حالياً من حيث خفض التكاليف وإعادة هيكلة الموظفين بشكل أكثر فعاليةً. وعلى الرغم من أن تنفيذ المبادرة صاحبه تكلفة دفعت مرة واحدة فقط، إلا أننا اليوم حققنا تخفيض بنسبة ١٠ بالمائة في تكاليف الموظفين، مع الإرتقاء بجودة الأداء في نفس الوقت.

يُعد الموظفون بالنسبة لبنك البحرين والكويت أثمن أصوله الاستراتيجية، وقد قام بالعديد من الاستثمارات في عقد الدورات التدريبية لهم داخل البنك وخارجه. وكان بنك البحرين والكويت أول بنك يقدم برنامج لتطوير المتدربين الإداريين واستطاع منذ ذلك الحين تخريج سبع دفعات تضم كل دفعة منها حوالي ١٥ متدرباً في برنامج مكثف يغطي جميع مجالات الخبرة المصرفية والقيادية. وحالياً، يشغل العديد من خريجي الدفعات الأولى وظائف هامة داخل البنك.

وفي عام ٢٠١٤ خضع قرابة ١٨ متدرباً لدورة تدريبية متخصصة في مجال الخدمات المصرفية مدتها أربعة أشهر دراسية وستليها ستة أشهر خلال عام ٢٠١٥ من التدريب على رأس العمل، بالإضافة إلى دراسة الإجراءات، العمليات، والمتطلبات الإدارية لكل إدارة. ويُعد البرنامج أحد الاستثمارات الهامة التي تسهم في تحقيق فوائد طويلة الأجل للبنك، وسيتم مواصلة تنفيذ هذا البرنامج، إن لم يكن بصورة سنوية فعلى الدوام وبحسب الحاجة.

وتماشياً مع تدريب الكوادر للمستقبل، اعتمد مجلس الإدارة ومصرف البحرين المركزي برنامجاً متطوراً للتعاقب الوظيفي، وهو ما من شأنه خلق الثقة في سلاسة استمرارية العمليات عن طريق تحديد خطوط واضحة للتعاقب الوظيفي لكل منصب رئيسي، بدءاً من مناصب رؤساء الإدارات وحتى منصب الرئيس التنفيذي.

وقد أُعيد تنظيم سياسة المكافآت والتعويضات لتتوافق مع المتطلبات المحلية والدولية وقدرة المساهمين على تحمّل المخاطر. وقد عمل بنك البحرين والكويت بشكلٍ وثيقٍ مع مصرف البحرين المركزي في تطوير وتنفيذ النظام الجديد، ليصبح من أوائل البنوك التي تطبق المتطلبات المنصوص عليها في اتفاقية بازل ٣، وتخضع لرقابة مصرف البحرين المركزي. وتتناول السياسة الجديدة الجدل السائد في جميع أنحاء العالم حول مكافآت المصرفيين، وتقدم المدفوعات المؤجلة المتعلقة بالأداء طويل الأجل، وتحد من القضية المثيرة للجدل المتمثلة في المكافآت على المدى القصير والحوافز المتعلقة بالمخاطر. وقد تم اعتماد هذه السياسة من قبل مجلس الإدارة وتم تسليمها إلى مصرف البحرين المركزي قبل الموعد المحدد.

ويأتي هذا في أعقاب إعادة تقييم تعويضات ومزايا الموظفين على مستوى البنك، وهو ما ينعكس حالياً في الارتفاع الملحوظ في مشاركة وولاء الموظفين.

وعلى الرغم من أن هيكل التعويضات والمزايا الجديد يمثل عاملا مساهماً هاماً، إلا أن هذه التحسينات ناتجة عن مبادرات التطوير الوظيفي، وعن أسلوب إداري منفتح، مما يساهم في زيادة الربحية والكفاءة، على الرغم من الانخفاض في أعداد الموظفين.

تطوير الأعمال

لطالما كان بنك البحرين والكويت من البنوك القائمة على الأصول والمعتمدة على الدخل من الأصول والقروض. ومع اقتراب البنك من تحقيق إمكانات النمو القصوى في السوق المحلية، وفي ظل تدشين اتفاقية بازل ٣ التي تصب المزيد من التركيز على العوائد المعدلة للمخاطر، ينبغي أن يسعى بنك البحرين والكويت وراء مبادرات جديدة للحفاظ على استمرارية مستويات التحسين في الأداء السنوي.

وتحقيقاً لذلك، تم إنشاء قسم تطوير الأعمال ليقوم البنك بتقييم الفرص الرامية لتنويع وزيادة دخل الرسوم. وخلال عام ٢٠١٤، خضعت ١٠ خيارات قابلة للتطبيق للعديد من مراحل التقييم المختلفة، كان أهمها هو افتتاح ذراع مصرفي استثماري في أوروبا. وقد تم وضع العديد من خطط التطوير ونحن بانتظار تتمة بعض الإجراءات الرسمية المتعلقة بالموضوع للمضي قدماً في طلب الحصول على الترخيص.

وقد حفز النجاح الذي أحرزه المكتب التمثيلي للبنك في دولة الإمارات العربية المتحدة وضع مزيدٍ من الخطط لاستكشاف فرص مماثلة في العديد من الدول الإقليمية الأخرى. وقد تم بالفعل الحصول على موافقة مجلس الإدارة على أول هذه المشاريع، حيث أنه الآن في مرحلة المحادثات الأولية مع المصرف المركزي في الدولة المعنية. ورهناً بالحصول على الترخيص، سيدخل هذا المشروع حيز التنفيذ خلال العام المقبل بإذن الله.

ولا تزال المناقشات جاريةً مع هيئة الاستثمار في تركيا لإنشاء مكتب محلي. كما يجري حالياً دراسة العديد من الفرص الأخرى في تركيا، بالإضافة إلى دراسة فرص التوسع في خدمات بنك البحرين والكويت إلى شمال وغرب أفريقيا.

علاوة على ذلك، فإن التمويل التجاري يعتبر فرصة كبيرة للنمو تمنح بنك البحرين والكويت الريادة في السوق الإقليمية. ودولياً، هناك الكثير من الفرص للتمويل التجاري ويجري العمل المكثف حالياً لتطوير علاقات جديدة مع أطراف أخرى. كما تخضع خدمات توفير النقد للذمم المدينة والخدمات المساندة أيضاً للدراسة الجدية باعتبارها مرحلة متقدمة من أنشطة التمويل التجاري.

وتلعب الخدمات المصرفية للأفراد دوراً بارزاً في استراتيجية التوسع والتنويع لدى بنك البحرين والكويت. كما يقوم بنك البحرين والكويت حالياً بإجراء محادثات مع إحدى المؤسسات المالية بشأن عملية استحواذ محتملة في انتظار الحصول على الموافقات الداخلية والخارجية.

ويمتد نطاق الاستراتيجية الجديدة أيضاً إلى أقسام المجموعة والشركات التابعة لها. وقد تم إعادة تفعيل مشروع مركز الاتصال إنفيتا في إحدى الدول العربية، ويجري حالياً السعي وراء فرصة جديدة مماثلة في إحدى دول مجلس التعاون الخليجي. ويُنظر إلى شركة كريدي مكس حالياً بأن لديها إمكانات ممتازة في كردستان، وقد يتم تفعيل هذا المشروع أيضاً في أعقاب تعليقه سابقاً نتيجة للأوضاع السياسية المتردية آنذاك.

خاتمة

بالنظر إلى عام ٢٠١٤، يمكننا أن نقول بكل ثقة أنه كان عاماً ممتازاً؛ حققنا فيه تقدماً ملحوظاً في العديد من المجالات. ولقد أثبتنا بوضوح قدرتنا على الاحتفاظ بالأداء المتميز لبنك البحرين والكويت وعلى إضفاء مزيد من التحسين على هذا الأداء في المستقبل.

كما أننا ندرك جيداً أن نجاحنا المستمر في هذه السوق المحلية الأساسية هو سيفٌ ذو حدين، حيث لا يمكننا أن نتوقع الحفاظ على نفس وتيرة النمو في السوق التي أصبحنا نهيمن عليها بالفعل. وبالتالي، فإننا نؤكد على أهمية التنويع والتوسع الدولي كوسيلة لإضافة قيمة مستمرة للبنك وللمساهمين. ونحن يملؤنا الحماس إذ نتطلع إلى تنفيذ العديد من المشاريع المماثلة التي بدأناها خلال عام ٢٠١٤.

وفي الختام، يطيب لي بالنيابة عن فريق إدارة البنك أن أعرب عن تقديري الخالص لمجلس الإدارة الموقر على دعمه الفاعل والمستمر وإرشاداته القيمة على مدار العام، وإلى مصرف البحرين المركزي، وبورصة البحرين، والجهات التنظيمية في دولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية الهند.

ولا يفوتني هنا أن أتقدم بخالص الشكر لعملائنا الأوفياء في البحرين وفي الخارج، على دعمهم المتواصل لنا، والشكر موصول أيضاً لجميع موظفينا المخلصين الذين كانت جهودهم الدؤوبة والمخلصة الأساس المتين للمضي قدماً في مسيرة نجاحنا.

عبد الكريم أحمد بوجيري
الرئيس التنفيذي

"الاستدامة هي أساس استراتيجية أعمالنا حيث نسعى لتطوير الأنظمة والمنتجات بما يضيف القيمة على المدى الطويل لمساهمينا، عملائنا، موظفينا، ومجتمعنا."

الاستدامة
اهتمامنا

المسؤولية الاجتماعية

الشركات الناجحة تدرك ارتباطها الوثيق بالمجتمعات التي تعمل فيها، وتؤمن بأن دورها تجاه المجتمع يُشكل اللبنة الأساسية لتحقيق النمو المستدام.

ونحن في بنك البحرين والكويت نعتنق هذا المبدأ، من منطلق إيماننا الراسخ بأن المساهمة في ازدهار مملكة البحرين ونموها الاقتصادي يُشكل حجر الزاوية في رخاء مستقبلنا.

وبالاعتماد على سياسات المؤسسة التي تتسم بأعلى مستويات المسؤولية، يخصص البنك في كل عام مبلغاً للتبرعات وأنشطة الرعاية لتمويل المشاريع والمبادرات المجتمعية ويوافق عليه المساهمون خلال الجمعية العمومية العادية. وقد خصص البنك في عام ٢٠١٤ قرابة ١,٢٥ مليون دينار بحريني.

الاستثمار في المجتمع

التزم بنك البحرين والكويت بتوفير التدريب والتطوير والاستثمار في الكوادر الوطنية من خلال تزويدهم بالمهارات والفرص اللازمة لتحقيق التطور المهني وشغل المناصب القيادية. مما أسهم في تبوؤ البنك مكانة مرموقة باعتباره جهة العمل المفضلة في البلاد. ويكافئ بنك البحرين والكويت موظفيه من خلال تقديم فوائد تنافسية وخيارات الأسهم والتأمين الصحي والتأمين على الحياة وبرامج التقاعد، فضلًا عن تكريم الموظفين المتميزين، وذوي سنوات الخدمة الطويلة، وهذا يعود بدوره بالفائدة على المجتمع ككل ويسهم في ازدهار البلاد وتطوير نظمها التعليمية ورخاء شعبها. يفخر بنك البحرين والكويت أن الموظفين البحرينيين يمثلون ٩٣ بالمائة من قاعدة الموظفين بالبنك.

تعزيز التنمية في المملكة

من خلال تبني سياسات وممارسات سليمة، وتطبيق أعلى معايير أخلاقيات العمل والشفافية، يسعى بنك البحرين والكويت باستمرار لتجاوز متطلبات حوكمة الشركات، ما يلعب دوراً هاماً في تعزيز الثقة بين العملاء والمستثمرين والمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني. ويستفيد البنك من جميع الفرص المتاحة بهدف دفع عجلة النمو في المملكة وتشجيع الاستثمارات القادمة والمساهمة الفاعلة في تحقيق أهداف الحكومة ٢٠٣٠.

وخلال الجمعية العادية لصندوق النقد الدولي التي أقيمت بالعاصمة الأمريكية واشنطن عام ٢٠١٤، شارك بنك البحرين والكويت في رعاية حفل الاستقبال الذي أقامته الجمعية المصرفية البحرينية، بهدف التعريف بالقطاع المالي في البحرين أمام حشد عالمي من المؤسسات الدولية التي تتطلع للاستثمار في المملكة.

كما شارك البنك كراعٍ رئيسي في واحد من أكثر المؤتمرات المرموقة في القطاع الاقتصادي، وهو مؤتمر يوروموني البحرين ٢٠١٤، الذي استقطب أكثر من ٤٢٥ من كبار المسؤولين في قطاع المال والأعمال من أكثر من ١٦ بلداً حول العالم.

وفي إطار التزامه بمواكبة أفضل الممارسات العالمية في مجال الموارد البشرية، رعى البنك مؤتمر الإنتاجية الرابع الذي سلط الضوء على "أفضل الممارسات في تحفيز الموظفين وتعزيز الإنتاجية".

وانطلاقاً من سعيه الحثيث للارتقاء بإمكانيات الشباب البحريني في مجال الأعمال المصرفية والاستثمار، رعى بنك البحرين والكويت أول غرفة تداول تعليمية في المنطقة قام معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية بافتتاحها مؤخرا داخل مقره الرئيسي، وهي عبارة عن مرفق محاكاة حديث على درجة عالية من الاحتراف لعمليات التداول.

كما دعم بنك البحرين والكويت أيضاً مسابقة "التحدّي الاستثماري" وهو برنامج محاكاة لتداول الأسهم لطلاب المدارس الثانوية - من خلال توفير فرص الرعاية النقدية وتعيين أحد مدراء محفظة البنك مستشاراً للفرق المشاركة.

المساهمة في تمكين المرأة

في عام ٢٠١٤، اعتمد بنك البحرين والكويت سياسة رفيعة المستوى لتمكين المرأة ودعم استراتيجية تمكين المرأة في البحرين. وتهدف هذه السياسة إلى تطوير المبادرات الرامية للمساعدة في إدماج المرأة في مكان العمل، ورفع مكانتها ودورها كمواطنٍ فعالٍ يساهم في ازدهار البلاد. ويفخر بنك البحرين والكويت بجهوده الدؤوبة التي بذلها على مدار سنوات لإتاحة الفرصة للموظفات للحصول على التدريب والمعرفة وتسليحهن بالمؤهلات المناسبة لتولي مناصب قيادية بارزة.

ويواصل بنك البحرين والكويت دعم مختلف المؤسسات والجمعيات النسائية في مساعيها الرامية إلى تعزيز حقوق المرأة، وحمايتها من سوء المعاملة داخل الأسرة، ومساعدتها في التمتع باستقلالها المالي.

الاستثمار في المستقبل

في العام ٢٠١٢، أنشأ البنك "صندوق الاستثمار" الذي تم تأسيسه على مدار سنوات بهدف دعم مشاريع المسئولية الاجتماعية للبنك في المستقبل والتي تصب في صالح رخاء المجتمع وازدهاره، وتم تخصيص مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ دينار بحريني في العام ٢٠١٤ من مخصصات التبرعات لهذا الغرض.

وقد قام بنك البحرين والكويت بالسنوات الماضية بالتبرع لعددٍ من المشاريع الهامة مثل مركز بنك البحرين والكويت الصحي في الحد، وجسر المشاة الكائن في أحد الطرق الرئيسية في البلاد، هذا بالإضافة إلى مركز بنك البحرين والكويت للتأهيل.

الاهتمام والرعاية
خدمة المجتمع

يولي بنك البحرين والكويت أهمية كبرى لرفاهية المجتمع، ويلعب دوراً فاعلاً في دعم احتياجاته سواء بشكلٍ مباشرٍ أو من خلال العديد من الجمعيات غير الربحية.

وخلال العام ٢٠١٤، جدّد البنك دعمه لوزارة التنمية الإجتماعية بالتبرع بمبلغ ٣٠,٠٠٠ دينار بحريني لصندوق العمل الاجتماعي الأهلي، الذي يلعب دوراً هاماً في تقديم المنح للجمعيات والمؤسسات الخيرية النشطة لدعم المشاريع التنموية، وبالتالي مساعدتها على الوفاء بدورها في خدمة المجتمع.

وتعد رعاية المسنين أحد المساعي الخيرية التي يضطلع بها بنك البحرين والكويت، فقد تبرع البنك بأكثر من ٣٠,٠٠٠ دينار بحريني لعدد كبير من دور الرعاية في البحرين خلال عام ٢٠١٤.

كما تبرع بنك البحرين والكويت بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ دينار بحريني لمراكز وجمعيات ذوي الاحتياجات الخاصة، مما يؤكد الأهمية البارزة التي يوليها البنك لهذا المجال. بيد أن جهود بنك البحرين والكويت ومساعيه الخيرية تجاه المجتمع تتجاوز مجرد تقديم الدعم المالي، فقد أتاح البنك لذوي الاحتياجات الخاصة إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية، والارتقاء بمستوى حياتهم، ومنحهم القدرة على لعب دورٍ فعالٍ في المجتمع. ويعد الوصول للعملاء من ذوي الاحتياجات الخاصة أمراً بالغ الأهمية، ويسعى بنك البحرين والكويت باستمرار لخدمة كافة أطياف المجتمع على قدم المساواة. وفي هذا الصدد، يعد بنك البحرين والكويت أول بنك في البحرين يقوم بتوفير أجهزة صرّاف آلي حديثة مزودة بوظائف خاصة لمساعدة المكفوفين في تنفيذ عمليات السحب والإيداع النقدي بكل يسر وسهولة. كما قام البنك بتدريب الموظفين على فهم لغة الإشارة وقام بتوفير الكراسي المتحركة في جميع الفروع.

التعليم

من خلال الاستثمار في التعليم، يساعد بنك البحرين والكويت في تمهيد الطريق للأجيال القادمة وتنوير الشباب ودعم تطوير المواهب البحرينية.

"يتبنى بنك البحرين والكويت استراتيجية تهدف لتفعيل دور تمكين المرأة في مكان العمل، وتحقيق التوازن الأمثل بين أولويات العمل والعائلة".

تمكين المرأة
اهتمامنا

وكراع بلاتيني لبرنامج ولي العهد للمنح الدراسية العالمية، قدّم بنك البحرين والكويت الدفعة الخامسة البالغة قيمتها ٢٠٠,٠٠٠ دينار بحريني في إطار التزام قيمته مليون دينار بحريني، ويتيح البرنامج للموهوبين من الشباب البحريني الفرصة للدراسة في الجامعات والكليات العالمية الكبرى.

كما يتم التبرع بمبلغ عشرة آلاف دينار بحريني سنوياً في إطار التزام قوامه خمس سنوات إلى صندوق عيسى بن سلمان وهو صندوق منح دراسية تم إنشاؤه عام ٢٠١٣ بهدف خدمة الطلاب ومعاونتهم في متابعة دراستهم.

وانطلاقاً من إيمانه بأهمية الدور الذي يلعبه في إعطاء التوجيه المهني للشباب، وبالتعاون مع مؤسسة انجاز البحرين، طرح بنك البحرين والكويت برنامجاً مماثلاً لبرنامج "أمريكا جونيور اتشيفمنت" لتوفير التدريب لعدد من الطلاب. ويهدف هذا البرنامج الى إعطاء الشباب فرصة كبيرة لتكوين نماذج لقادة المستقبل وإعطاء الطلاب فكرة عن الكيفية التي يعمل بها القطاع المصرفي. كما يوفر بنك البحرين والكويت كذلك فرص التدريب على رأس العمل لطلاب الجامعات ومنهم أولاد الموظفين للحصول على الخبرة العملية الحقيقية في مكان العمل لدعم التعليم في المدارس.

الرعاية الصحية

دائماً ما تأتي الرعاية الصحية والرفاه في طليعة مساهمات بنك البحرين والكويت، بدءًا من التمويل الكامل لمشاريع الرعاية الصحية المجتمعية مثل مركز بنك البحرين والكويت الصحي في منطقة الحد، ووصولاً الى حثّ موظفي البنك للمساهمة في مجال الرعاية الصحية.

ويتبرع بنك البحرين والكويت بانتظام للجهات الخيرية ومعاهد البحوث التي تنشط في مجال مكافحة الأمراض مثل أمراض السكري وفقر الدم المنجلي والسرطان وغيرها من الأمراض، ما يساعد في الارتقاء بالخدمات الصحية المقدمة لسكان المملكة.

الثقافة والتراث

في إطار سعيه لدعم المبادرات التي تساهم في المحافظة على التراث والثقافة في البحرين، تبرع بنك البحرين والكويت بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ دينار بحريني ضمن التزام مدته خمس سنوات لمركز الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة للثقافة والبحوث، الذي يهدف لاستدامة صون التراث واستعادة التراث الثقافي والمنشآت الأثرية في المملكة.

كما شارك بنك البحرين والكويت في رعاية مهرجان ربيع الثقافة ٢٠١٤ لدعم مبادرة وزارة الثقافة لإتاحة الفرصة للمجتمع البحريني للاطلاع على ثقافات العالم بتنوعها واختلافها ولعب دورٍ فاعلٍ في تعزيز مكانة البلاد كوجهة سياحية مرموقة.

رعاية الأنشطة الرياضية

يدرك بنك البحرين والكويت جيداً أن الرياضة تمثل عامل توحيد وتقريب، وفرصة للتواصل مع العملاء والزملاء والمجتمع ككل. ويدعم بنك البحرين والكويت الأنشطة التي تلهم الشباب وتعزز من رفاهيته وتزيد من اعتزازه بوطنه.

واستمراراً لدعمه لرياضة التنس، رعى بنك البحرين والكويت بطولة البحرين المفتوحة للناشئين للعام التاسع عشر على التوالي. وكان بنك البحرين والكويت من أوائل الداعمين لرياضة الفروسية التي تعد الرياضة الأرقى في الثقافة البحرينية، حيث قام برعاية كأس بنك البحرين والكويت السنوي للفروسية للعام السابع والعشرين.

نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية

أقام بنك البحرين والكويت خلال عام ٢٠١٤ حملة للتبرع بالدم حيث تبرع الموظفون بالدم لبنك الدم بمستشفى السلمانية للمساعدة في إنقاذ حياة الآخرين. ويعد تشجيع ثقافة المسؤولية الاجتماعية للبنك وإعطاء الفرص للموظفين للمشاركة في مجال العمل التطوعي جزءاً لا يتجزأ من فلسفة البنك، ومن ذلك العمل مع برامج التوعية المدرسية التي تديرها مؤسسة إنجاز البحرين لتعليم الأطفال مهارات تنظيم المشاريع وتعزيز الوعي بالأمور المالية.

المحافظة على البيئة

يواصل بنك البحرين والكويت باستمرار تطوير الخدمات الرقمية للحد من الأثر البيئي ويتبنى ممارسات من شأنها توفير الطاقة، فضلًا عن إعادة تدوير النفايات الورقية بهدف الحد من التلوث البيئي والمساهمة في توفير بيئة أكثر استدامة.

الإدارة التنفيذية

عبد الكريم احمد بوجيري
الرئيس التنفيذي

المؤهلات والخبرات:
بكالوريوس علوم اقتصادية،
جامعة حلب، سوريا (١٩٧٦).
٣٧ عاماً من الخبرة المصرفية.

انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ٢٠٠٢ .

رياض يوسف ساتر
نائب الرئيس التنفيذي
مجموعة الأعمال

المؤهلات والخبرات:
ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة
جلمورجان، المملكة المتحدة (٢٠٠١).
٣٧ عاماً من الخبرة المصرفية.

انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٧٨

جمال محمد هجرس
المدير العام
مجموعة الخدمات المساندة

المؤهلات والخبرات:
دكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة ليفربول،
المملكة المتحدة (٢٠١٤) .
٣٦ عاماً من الخبرة المصرفية.

انضم الى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٧٨

محمد علي ملك
المدير العام
الخدمات المصرفية للأفراد

المؤهلات والخبرات:
بكالوريوس علوم الحاسب الآلي، جامعة البترول
والمعادن، المملكة العربية السعودية (١٩٨٤).
٢٩ عاماً من الخبرة العملية.

انضم الى بنك البحرين والكويت في عام ٢٠٠٠

عبدالرحمن علي سيف
المدير العام
الخزينة والاستثمار والخدمات المصرفية الدولية

المؤهلات والخبرات:
دكتوراه في الاقتصاد،
جامعة ليستر، المملكة المتحدة (١٩٩٣).
٣٢ عاماً من الخبرة المصرفية.

انضم الى بنك البحرين والكويت في عام ٢٠٠٨

رشاد أحمد أكبري
مساعد المدير العام
العمليات

المؤهلات والخبرات:
ماجستير في التسويق،
جامعة ستيرلينغ، المملكة المتحدة (١٩٩٧).
٢٨ عاماً من الخبرة العملية، ١٤ عاماً
منها في القطاع المصرفي.

انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ٢٠٠٠

جمال محمد الصباغ
مساعد المدير العام
تقنية المعلومات

المؤهلات والخبرات:
ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة
جلمورجان، المملكة المتحدة (٢٠٠١).
٣٤ عاماً من الخبرة المصرفية.

انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٨٠

حسان محمد بورشيد
مساعد المدير العام
الموارد البشرية والشئون الإدارية

المؤهلات والخبرات:
ماجستير، إدارة الموارد البشرية، جامعة ديبول،
الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠٦).
٢٠ عاماً من الخبرة في مجال الموارد البشرية.

انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٩٨

محمد عبدالله عيسى
مساعد المدير العام
الرقابة المالية والتخطيط

المؤهلات والخبرات:
محاسب قانوني معتمد، المعهد الأمريكي
للمحاسبين القانونيين، مجلس ولاية ديلاوير
للمحاسبة، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠١).
٢٣ عاماً من الخبرة في مجال التمويل.

انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ٢٠٠١

سي كي جايدف
مساعد المدير العام
الفروع الخارجية

المؤهلات والخبرات:
ماجستير في إدارة الأعمال،
المعهد الهندي للإدارة، جمهورية الهند (١٩٨٩).
٢٥ عاماً من الخبرة المصرفية.

انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٩٦

نديم عبدالعزيز الكوهجي
المدير العام المساعد
الخدمات المصرفية للشركات

المؤهلات والخبرات:
بكالوريوس في التمويل وإدارة الأعمال الدولية،
جامعة تكساس - أوستن،
الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٨٨).
٩ أعوام من الخبرة في التدقيق
و١٧ عاماً من الخبرة المصرفية.

انضم الى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٩٩

أميت كومار
مساعد المدير العام
إدارة المخاطر والائتمان

المؤهلات والخبرات:
ماجستير إدارة الأعمال،
المعهد الهندي للإدارة، جمهورية الهند (١٩٨٣).
٣١ عاماً من الخبرة المصرفية.

انضم الى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٩٤

معلومات عن المؤسسة

الهيكل التنظيمي

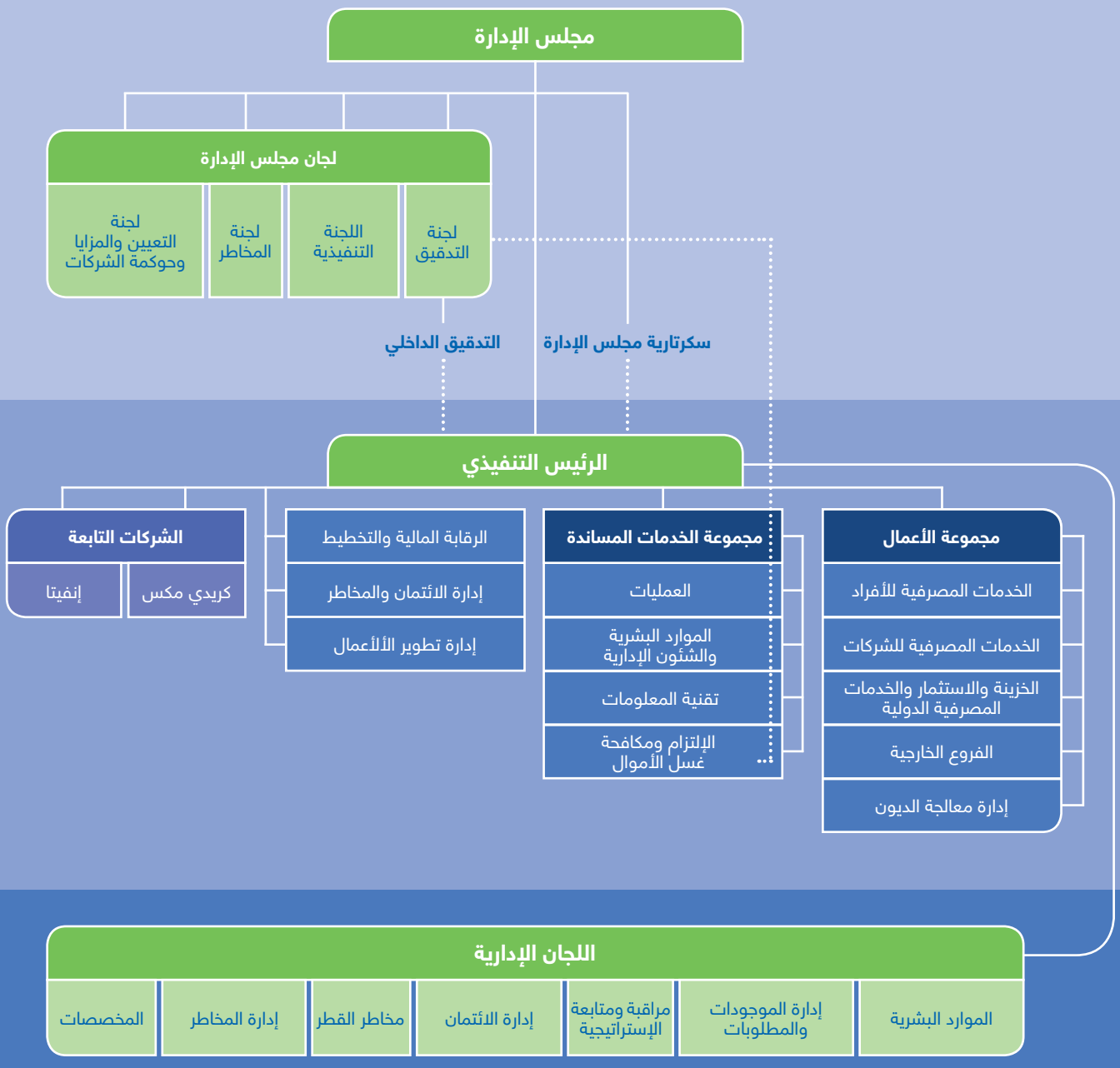

١ استحداث إدارة الفروع الخارجية ويتبعها الفروع الدولية في الكويت والهند، بما في ذلك قسم الهنود غير المقيمين (NRI) في البحرين، والمكتب التمثيلي في دبي.

٢ يحضر مساعد المدير العام لإدارة الائتمان والمخاطر اجتماعات لجنة المخاطر بشكل دائم، ويشارك أيضاً في اجتماعات مجلس الإدارة عند مناقشة قضايا المخاطر.

٣ يعمل مدير الالتزام ومكافحة غسل الأموال تحت رئاسة المدير العام لمجموعة الخدمات المساندة، ويشارك في لجنة التدقيق كما يقدم تقارير ربع سنوية تتم مناقشتها في اجتماعات لجنة التدقيق.

مصالح الإدارة التنفيذية

إجمالي عدد الأسهم المملوكة أعضاء فريق الإدارة التنفيذية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤:

الأعضاء	فئة الأسهم	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٣
عبد الكريم احمد بوجيري	عادية	**٣٨٩,٠٧٢**	١٨٥,٦٢٢
رياض يوسف ساتر	عادية	**٢٥٩,٣٨٠**	١٢٣,٧٤٨
جمال محمد هجرس	عادية	**٣٢٢**	٢٩٣
محمد علي ملك	عادية	**–**	–
عبدالرحمن علي سيف	عادية	**٦٣,٥٤٧**	٥٣,٢١١
رشاد أحمد أكبري	عادية	**٥٨,٢٠٤**	٣١,٩٠٣
جمال محمد الصباغ	عادية	**٨١,٧٣١**	٤٥,٨٢٠
حسان محمد بورشيد	عادية	**١٢٥,٣٦٧**	٥٩,٨١١
محمد عبدالله عيسى	عادية	**٦٩,٧٥١**	٧,٣٨٤
سي كي جايدف	عادية	**–**	–
أميت كومار	عادية	**٩٠,٠١٠**	٤٢,٩٤٣
نديم عبدالعزيز الكوهجي	عادية	**–**	–

تداول أعضاء الإدارة التنفيذية في أسهم البنك خلال العام ٢٠١٤

الأعضاء	تداول من خلال شركة بورصة البحرين	تاريخ التداول
محمد علي ملك	الأسهم المباعة (٣٠,٨١٤)	١٣ فبراير ٢٠١٤
عبدالرحمن علي سيف	الأسهم المباعة (١٥,٠٨١)	٠٥ مارس ٢٠١٤
	الأسهم المباعة (٢,٤١١)	٢٠ فبراير ٢٠١٤
	الأسهم المباعة (٢٦,١٣٠)	١٦ فبراير ٢٠١٤
سي كي جايدف	الأسهم المباعة (٣٤,٠٤٩)	١٥ أبريل ٢٠١٤

اللجان الإدارية

تعقد اللجان الإدارية اجتماعاتها برئاسة الرئيس التنفيذي، وتشكل اللجان الإدارية من رؤساء الأقسام ذات العلاقة الذين يتم تعيينهم من قبل رئيس اللجنة.

اللجنة	ملخص مهام ومسئوليات اللجنة	اجتماعات اللجنة الدورية
الموارد البشرية	وضع السياسات والإجراءات الإدارية واللوائح التنظيمية لإدارة الموارد البشرية.	كل شهرين.
إدارة الموجودات والمطلوبات	وضع السياسات واللوائح التنظيمية لإدارة الميزانية العمومية ومراقبة المخاطر ذات العلاقة	مرة واحدة في الشهر على الأقل.
متابعة ومراقبة الإستراتيجية	تستعرض فرص التقدم المحرز في المبادرات الإستراتيجية.	نصف سنوية.
إدارة الائتمان	توافق على الائتمان والاستثمارات المقترحة إلى حد معين. كذلك استعراض والتوصية بأية اقتراحات تتطلب موافقة اللجنة التنفيذية أو المجلس عليها.	أسبوعية.
مخاطر القطر	تراجع التقارير القطرية/التصنيفات/إستراتيجيات الدول المعنية، وتقدم توصياتها الخاصة بتحمل الالتزامات لمجلس الإدارة للموافقة عليها.	شهرياً.
إدارة المخاطر	تحديد وقياس ومراقبة والتحكم في المخاطر من خلال وضع سياسات المخاطر والإجراءات الخاصة بها.	كل شهرين.
المخصصات	دراسة وتحديد اشتراطات مخصصات القروض والسلفيات الائتمانية والاستثمارات.	ربع سنوية

استثمارات البنك الأخرى كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

ملكية البنك في شركات أخرى مدرجة في شركة بورصة البحرين (٥٪ أو أكثر)

الاسم/الشركة	المقر الرئيسي	الوضع القانوني	تاريخ الملكية	٪	عدد الأسهم	
					٣١ ديسمبر ٢٠١٣ السابقة	٣١ ديسمبر ٢٠١٤ الحالية
الشركة البحرينية الكويتية للتأمين	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	٢٠٠٦	٦,٨٢٪	٤,٨٧٩,٨٣٦	**٤,٨٧٩,٨١٨**
شركة الأوراق المالية والاستثمار (سيكو)	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	٢٠٠٦	٩,٦٣٪	٤١,٢٥٠,٠٠٠	**٤١,٢٥٠,٠٠٠**
شركة البحرين للتسهيلات التجارية	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	١٩٩٤	٢٣,٠٣٪	٣٧,٦١٨,٦٩١	**٣٧,٦١٨,٦٩١**

نسب المساهمين الرئيسيين في أسهم الشركة (٥٪ وأكثر)

الاسم/الشركة	المقر الرئيسي	الوضع القانوني	تاريخ الملكية	٪	عدد الأسهم	
					٣١ ديسمبر ٢٠١٣ السابقة	٣١ ديسمبر ٢٠١٤ الحالية
بنك الإثمار	مملكة البحرين	ش.م.ب.	٢٠٠٨	٢٥,٣٨٪	٢٣٧,٦٥٦,٣٠٤	**٢٦١,٤٢١,٩٣٣**
صندوق التقاعد	مملكة البحرين	هيئة حكومية	١٩٨٦	١٨,٧٧٪	١٧٥,٩١٠,١٤٣	**١٩٣,٣٥٢,٦٥٦**
الهيئة العامة للاستثمار	دولة الكويت	شركة استثمارية	١٩٩٠	١٨,٧٠٪	١٧٥,٠٩٠,٩٠٠	**١٩٢,٥٩٩,٩٨٩**
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي	مملكة البحرين	هيئة حكومية	١٩٨٦	١٣,٣٤٪	١٢٤,٩٣٠,٥٨١	**١٣٧,٤٢٣,٦٣٩**

استثمارات البنك في شركات أخرى (مدرجة/غير مدرجة داخل/خارج مملكة البحرين) (١٠ ٪ أو أكثر)

الاسم/الشركة	المقر الرئيسي	الوضع القانوني	تاريخ الملكية	٪	عدد الأسهم	
					٣١ ديسمبر ٢٠١٣ السابقة	٣١ ديسمبر ٢٠١٤ الحالية
كريدي مكس	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	١٩٩٩	١٠٠,٠٠٪	١٠,٠٠٠,٠٠٠	**١٠,٠٠٠,٠٠٠**
إنفيتا	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	٢٠٠٦	١٠٠,٠٠٪	١,٠٠٠,٠٠٠	**١,٠٠٠,٠٠٠**
العالمية لخدمة الدفع [١]	مملكة البحرين	ذ.م.م.	٢٠٠٥	٥٥,٠٠٪	١٠,٠٠٠	**١٠,٠٠٠**
سكنا حلول إسكانية شاملة	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	٢٠٠٦	٥٠,٠٠٪	١٠,٠٠٠,٠٠٠	**٥,٠٠٠,٠٠٠**
شركة بنفت	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	١٩٩٧	٢٢,٠٠٪	٤,٧٥٢	**٥,٧٠٣**
نسيج	مملكة البحرين	ش.م.ب.	٢٠٠٩	١٥,١٥٪	١٦٣,٦٣٦,٣٧٠	**١٦٣,٦٣٦,٣٧٠**
بنك الأسرة	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	٢٠٠٩	١٠,٠٠٪	٥,٠٠٠,٠٠٠	**٥,٠٠٠,٠٠٠**
ديار الحرمين العلا المحدودة	جزر كايمان	ذ.م.م.	٢٠١١	٣٥,٠٠٪	١٦,٤٥٠,٠٠٠	**١٦,٤٥٠,٠٠٠**
بنك البحرين والكويت جيوجيت	دولة الكويت	ش.م.ك.	٢٠١٢	٤٠,٠٠٪	٢,٠٠٠,٠٠٠	**٢,٠٠٠,٠٠٠**
انفيتا - الكويت [٢]	دولة الكويت	ش.م.ك.	٢٠١٣	٦٠,٠٠٪	–	**٦٠٠,٠٠٠**
شركة ميس السعودية للمنتجات الطبية [٣]	المملكة العربية السعودية	ذ.م.م.	٢٠١١	٢٤,٠٠٪	٨,٢٨٠	**–**
إيبلا لخدمات استشارات الكمبيوتر [٤]	دولة الكويت	ش.م.ك.	٢٠١٠	٣٦,٣٦٪	١٣,٣٣٣,٣٣٤	**–**

(١) حصة البنك من خلال كريدي مكس.
(٢) حصة البنك من خلال انفيتا.
(٤،٣) تم بيع هذه الحصص في ١٥ ديسمبر ٢٠١٤

مكاتب بنك البحرين والكويت والفروع الدولية

للحصول على تفاصيل الاتصال بمكاتبنا وفروعنا المحلية والدولية، يرجى زيارة موقعنا على الإنترنت www.bbkonline.com.
يقع المقر الرئيسي للبنك في البحرين ويعمل أيضا في دبي والكويت والهند.

الإفصاحات المتعلقة بالأجور والمكافآت

ان منهجية المكافآت لبنك البحرين والكويت مبنية على أساس التعويضات الشاملة. وتتضمن سياسة المكافأة المتغيرة والمرتبطة بالأداء بالإضافة إلى توفير مستوى تنافسي لإجمالي الأجر الثابت بهدف اجتذاب والاحتفاظ بأصحاب المؤهلات والكفاءات من الموظفين.

خلال العام، تبنى البنك اللوائح ذات الصلة بممارسات الأجور والمكافآت السليمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، واقترح إجراء مراجعات على الاطار العام لسياسة المكافآت المتغيرة الخاص به. على أن يخضع التعديل لموافقة المساهمين خلال الجمعية العمومية السنوية المقبلة. وحال اعتماد السياسة، فإنها سوف تسري على مكافآت الأداء السنوية لعام ٢٠١٤، وسيتم تطبيقها على الفترات المستقبلية بالكامل.

وفيما يلي ملخص لأهم مزايا السياسة المقترحة للأجور والمكافآت:

استراتيجية الأجور والمكافآت:

تهدف استراتيجية البنك للأجور والمكافآت لتقديم مستوى تنافسي من المكافآت الإجمالية لاستقطاب والاحتفاظ بالموظفين المؤهلين والأكفاء. وسوف تكون سياسة المكافآت المتغيرة للبنك مرتبطة في الأساس بثقافة قائمة على الأداء تعمل على التوفيق بين مصالح الموظف ومصالح مساهمي البنك. وتدعم هذه السياسة تحقيق أهداف البنك من خلال الموازنة بين المكافآت بالنتائج القصيرة الأجل والأداء المستدام الطويل الأجل. كما تهدف الاستراتيجية إلى مشاركة الموظفين في النجاح على أن تتماشى مكافآتهم مع هيكل ونتائج المخاطر الخاص بذلك.

وتعد كفاءة جميع موظفينا والتزامهم على المدى البعيد عنصراً أساسياً في تحقيق النجاح. ومن ثم، فإننا نهدف إلى استقطاب الكوادر المؤهلة التي تتفانى في الالتزام بواجبها تجاه البنك والاحتفاظ بهم وتحفيزهم للقيام بأدوارهم الوظيفية بما يحقق مصالح مساهمينا على المدى البعيد. وتتكون مجموعة مكافآت البنك من العناصر الاساسية التالية:

١ الأجر الثابت.
٢ المزايا.
٣ مكافأة الأداء السنوية قصيرة الأجل.
٤ مكافأة الأداء السنوية طويلة الأجل.
٥ مكافآت مجالس إدارات الشركات التابعة.

ويضمن اطار الحوكمة القوي والفعال أن يعمل البنك ضمن معايير واضحة لاستراتيجية وسياسة المكافآت الخاصة به. ويتم الإشراف على جميع الأمور الخاصة بالمكافآت والالتزام الكامل للمتطلبات التنظيمية من قِبل لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات.

وتراعي سياسة الأجور والمكافآت الخاصة بالبنك وعلى وجه التحديد، الدور الوظيفي لكل موظف. حيث قامت بوضع معايير تحدد ما إذا كان الموظف مُخاطراً كبيراً و/أو شخصاً معتمداً لإدارة أعمال البنك أو في وظيفة رقابية أو مساندة.

ويكون الموظف شخصاً معتمداً اذا ما تطلب تعيينه موافقة مسبقة من الجهات الرقابية نظراً لأهمية دوره الوظيفي في البنك. ويكون الموظف مُخاطراً كبيراً إذا ما كان مديراً لأحد الأعمال الرئيسية بالبنك ويشمل ذلك الموظفين الذين يتبعونه، والذين يكون لهم تأثير كبير على حجم مخاطر البنك.

ومن أجل الحصول على توافق بين ما يدفعه البنك لموظفيه واستراتيجية الأعمال الخاصة بنا، نقوم بتقييم الأداء الفردي لكل موظف مقابل الأهداف السنوية المالية وغير المالية والطويلة الأجل والتي تم تلخيصها في نظام إدارة الأداء الخاص بنا. كما يراعي هذا التقييم الالتزام لقيم البنك والمخاطر وإجراءات الالتزام، والنزاهة. وفي المجمل، لا يستند تقدير الأداء إلى ما تم تحقيقه خلال الأجل القصير والطويل فحسب، بل يستند كذلك إلى كيفية تحقيقه، لما له من أثر كبير في استدامة النشاط التجاري على المدى البعيد.

دور ومحور تركيز لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات

تقوم لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات بالإشراف على جميع سياسات المكافآت الخاصة بموظفي البنك. وتعتبر اللجنة الجهة الإشرافية والحاكمة لسياسة وممارسات وبرامج الأجور والمكافآت. وتتحمل اللجنة مسؤولية تحديد ومراجعة واقتراح سياسة الأجور ليتم اعتمادها من مجلس الإدارة. كما تقوم بوضع مبادئ و هيكل الحوكمة لجميع القرارات الخاصة بالمكافآت. وتضمن اللجنة كذلك دفع أجور بطريقة عادلة ومسؤولة لجميع الموظفين. تقوم مراجعة سياسة الأجور بصفة دورية لتعكس التغييرات في ممارسات السوق وخطة الأعمال وحجم مخاطر البنك.

وتتضمن مسؤوليات لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات فيما يتعلق بسياسة المكافآت المتغيرة الخاصة بالبنك، كما هي موضحة في ميثاق تكليفها، ما يلي على سبيل المثال وليس الحصر:

- اعتماد ومتابعة ومراجعة نظام الأجور والمكافآت لضمان تشغيل النظام كما هو مخطط له.
- مراجعة سياسات الأجور والمكافآت ليتم اعتمادها من مجلس إدارة البنك.
- الموافقة على مبالغ المكافآت الخاصة بكل شخص معتمد أو مُخاطر كبير، وكذلك إجمالي المكافآت المتغيرة المطلوب توزيعها، مع مراعاة الأجر الكامل، بما في ذلك الرواتب والاشتراكات والمصاريف والعلاوات ومزايا الموظف الأخرى.
- رفع توصية لمجلس إدارة البنك بشأن مكافأة الرئيس التنفيذي.
- ضمان تعديل ميزانية المكافآت لتتوافق مع جميع أنواع المخاطر التي يأخذها البنك والتأكد من أن نظام المكافآت يميز بين الموظفين الذين يساهمون بنفس الارباح القصيرة الأجل لكن يأخذون قدراً مختلفاً من المخاطر بالنيابة عن البنك.
- التأكد من أن المكافأة المتغيرة تشكل جزءاً كبيراً من أجر الموظفين أصحاب المخاطر الكبيرة.
- مراجعة نتائج اختبار خطورة الأعمال والاختبار العكسي قبل الموافقة على إجمالي المكافأة المتغيرة المطلوب توزيعها، بما في ذلك الرواتب والاشتراكات والمصاريف والعلاوات ومزايا الموظف الأخرى.
- تقييم الممارسات التي يتم دفع الأجر والمكافأة بموجبها مقابل الإيرادات المستقبلية المحتملة التي يظل وقتها وإمكانية حدوثها غير مؤكدة. وسوف تستعلم لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات عن أي مكافآت دخل لا يمكن تحقيقها أو تظل إمكانية تحقيقها غير مؤكدة في وقت الدفع.
- التأكد من أن هيكل الأجر الثابت والمتغير للأشخاص المعتمدين في وظائف إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والعمليات والرقابة المالية والالتزام مرجحاً لصالح الأجر الثابت.
- التوصية بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة بناءً على حضورهم وأدائهم، وبما يتفق والمادة ١٨٨ من قانون الشركات التجارية البحريني.
- التأكد من تطبيق آليات التزام مناسبة لضمان التزام الموظفين بعدم استخدام استراتيجيات التحوط الشخصية أو التأمين ذي الصلة بالأجر والمسؤولية لإضعاف آثار تنظيم المخاطر المضمنة في اتفاقيات الأجور الخاصة بهم.

أعضاء لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات

كما هو موضح في تقرير حوكمة الشركات فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين وأن أعضاء لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات مستقلين بما فيهم رئيس اللجنة. وتتكون لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات من الأعضاء التاليين:

اسم عضو لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات	تاريخ التعيين	عدد الاجتماعات التي حضرها في عام ٢٠١٤
مراد علي مراد	٢١ مارس ١٩٩٩	٤
الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة	٢٧ فبراير ٢٠٠٥	٤

تقدر نفقات حضور الاجتماعات المدفوعة لأعضاء لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات بمبلغ ٥,٠٠٠ دينار بحريني [في عام ٢٠١٣: ١٠,٠٠٠ دينار بحريني].

الاستشاريون الخارجيون

تم تعيين الاستشاريون خلال العام لتقديم المشورة للبنك بخصوص التعديلات التي يستوجب إجراؤها على سياسة الأجور والمكافآت المتغيرة الخاصة بالبنك حتى تتماشى مع ممارسات الأجور والمكافآت السليمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي ومعايير الصناعة ذات الصلة. ويتضمن ذلك المساعدة في وضع برنامج أسهم مرتبط بأداء البنك والموظفين.

نطاق تطبيق سياسة الأجور والمكافآت

تم تطبيق سياسة الأجور والمكافآت المتغيرة على مجموعة تضم بنك البحرين والكويت (البحرين) وكريدي مكس وبنك البحرين والكويت (الكويت). وتم استبعاد فروع بنك البحرين والكويت بجمهورية الهند لخضوعها لسياسات البنك الاحتياطي الهندي المتعلقة بهذه الخصوص. كما تم كذلك استبعاد شركة إنفيتا من هذه السياسة كونها شركة غير مالية.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافأة أعضاء مجلس إدارة البنك بما يتوافق وأحكام المادة ١٨٨ من قانون الشركات التجارية البحريني لسنة ٢٠٠١. وسيتم وضع حد أقصى لمكافأة أعضاء مجلس الإدارة بحيث لا تتجاوز المكافأة الإجمالية (باستثناء أتعاب حضور اجتماعات المجلس) نسبة ١٠٪ من صافي أرباح البنك في أي سنة مالية بعد إجراء جميع الخصومات المطلوبة. وتخضع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لموافقة المساهمين في الجمعية العمومية العادية.

ولا تتضمن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين العناصر ذات الصلة بالأداء مثل منح الأسهم أو خيارات الأسهم أو خطط الحوافز الأخرى ذات الصلة بالأسهم المؤجلة أو العلاوات أو مزايا التقاعد.

المكافآت المتغيرة للموظفين

تعتمد المكافأة المتغيرة للموظفين بمستوى الأداء. وتتكون من مكافأة الأداء السنوية والحوافز الطويلة الأجل الخاصة بالأداء المستقبلي للبنك. وكجزء من المكافأة المتغيرة لموظفينا، يتم منح المكافأة السنوية بناء على نسبة تحقيق الأهداف التشغيلية والمالية المحددة لكل سنة، وعلى الأداء الفردي للموظفين ومدى مساهمتهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك.

وقد طبق البنك هيكلاً معتمداً من مجلس إدارته لوضع رابط شفاف بين المكافأة المتغيرة والأداء. وقد صُمم الهيكل على أساس استيفاء الأداء المالي المرضي وتحقيق العوامل غير المالية الأخرى، والتي ستؤدي، عند تساوي جميع العناصر الأخرى، إلى توفير ميزانية عامة للمكافآت قبل اعتماد أي تخصيص لخطوط الأعمال والموظفين بصورة فردية. وفي الهيكل المعتمد لتحديد المكافأة المتغيرة الإجمالية، تهدف لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات إلى موازنة توزيع أرباح البنك بين المساهمين والموظفين.

وتتضمن مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى البنك مزيج من المقاييس قصيرة الأجل والمقاييس طويلة الأجل، وتتضمن مؤشرات الربحية والملاءة والسيولة والنمو. حيث تضمن عملية إدارة الأداء بالبنك توزيع جميع الأهداف وترتيبها بشكل تتابعي لجميع وحدات الأعمال والموظفين المعنيين.

ولتحديد مبلغ المكافأة المتغيرة، يبدأ البنك بوضع الأهداف الخاصة ومقاييس الأداء النوعية الأخرى التي تؤدي إلى تحديد ميزانية المكافآت. ويتم بعد ذلك تعديل الميزانية لتتوافق مع المخاطر باستخدام المقاييس المعدلة بما في ذلك الاعتبارات التطلعية.

تقوم لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات بالتقييم الجيد للممارسات التي يتم دفع المكافأة بموجبها للتحقق من الإيرادات المستقبلية المحتملة التي يظل وقتها وإمكانية حدوثها غير مؤكدة. وتثبت اللجنة أن قرارتها متوافقة مع تقييم المركز المالي للبنك والتوقعات المستقبلية.

يستخدم البنك عملية رسمية وشفافة لتعديل المبلغ الإجمالي للمكافآت حسب نوعية الأرباح. كما يهدف البنك إلى دفع المكافآت من الأرباح المحققة والمستدامة. فإذا لم تكن جودة الأرباح قوية، يمكن تعديل قاعدة الأرباح وفقاً لتقدير لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات.

وحتى يتسنى للبنك تمويل ميزانية المكافآت يجب تحقيق حد الأهداف المالية. وتضمن مقاييس الأداء تقليص المكافأة المتغيرة بشكل عام وملحوظ عندما يكون الأداء المالي للبنك ضعيفاً أو سلبياً. وعلاوة على ذلك، يخضع مبلغ المكافآت الإجمالية المستهدفة لتعديلات المخاطر التي تتماشى مع هيكل تقييم المخاطر والارتباط.

أجر الوظائف الرقابية

إن مستوى الأجور للوظائف الرقابية والمساندة ويمَّكن البنك من استقطاب موظفين مؤهلين وذوي خبرة في هذه الوظائف. ويضمن البنك أن يكون مزيج الأجر الثابت والمتغير لموظفي الوظائف الرقابية والمساندة لصالح الأجر الثابت. ويتوقف الأجر المتغير للوظائف الرقابية على الأهداف الخاصة بالوظيفة، ولا يتم تحديده من خلال الأداء المالي لمجالات الأعمال التي يقوم هؤلاء الموظفون بمراقبتها.

ويلعب نظام إدارة أداء البنك دوراً حيوياً في تحديد أداء وحدات المساندة والرقابة على أساس الأهداف المحددة لكل منها. وتتوقف هذه الأهداف بشكل أكبر على الأهداف غير المالية والتي تتضمن المخاطر والرقابة والالتزام والاعتبارات الأخلاقية وكذلك متطلبات السوق والبيئة التنظيمية، بعيداً عن المهام التي لها قيمة مضافة والخاصة بكل وحدة.

المكافأة المتغيرة لوحدات الأعمال

يتم تحديد المكافأة المتغيرة لوحدات الأعمال بشكلٍ رئيسي من خلال أهداف الأداء الرئيسية المحددة ضمن نظام إدارة الأداء بالبنك. وتحتوي هذه الأهداف على الأهداف المالية وغير المالية، بما في ذلك التحكم في المخاطر والالتزام والاعتبارات الأخلاقية وكذلك متطلبات السوق والمتطلبات التنظيمية. وتضمن مراعاة تقييمات المخاطر في تقييم أداء الأفراد أن تتم معاملة أي موظفَين يحققان نفس الدخل المتوسط الأجل لكنهما يتحملان مستويات مختلفة من المخاطر بالنيابة عن البنك بشكلٍ مختلف من خلال نظام المكافآت والأجور.

هيكل تقييم المخاطر

إن الهدف من تقييم ارتباطات المخاطر هو الربط بين المكافأة المتغيرة وحجم مخاطر البنك. وفي مساعيه للقيام بذلك، يراعي البنك كلاً من المقاييس الكمية والنوعية في عملية تقييم المخاطر. وتلعب كل من المقاييس الكمية والتقدير البشري دوراً مهماً في تحديد أي تعديلات خاصة بالمخاطر. وتشمل عملية تقييم المخاطر الحاجة إلى التأكد من أن سياسة الأجور والمكافآت المحددة تقلل حوافز الموظفين لأخذ المخاطر الإضافية وغير الواجبة، ومتناسقة مع نتائج تقييم المخاطر وتقدم مزيجاً مناسباً من الأجر يتماشى مع حجم المخاطر.

وتتحقق لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات بالبنك مما إذا كانت سياسة المكافأة المتغيرة تتماشى مع حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك. كما تضمن من خلال تقييمها للمخاطر أن لا يتم ربط المكافأة بالإيرادات المستقبلية المحتملة التي يظل وقتها وإمكانية حدوثها غير مؤكدة.

وتراعي تعديلات المخاطر جميع أنواع المخاطر، بما في ذلك المخاطر المعنوية والمخاطر الأخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر السيولة وتكلفة رأس المال. ويباشر البنك تقييم المخاطر لمراجعة الأداء المالي والتشغيلي مقابل استراتيجية الأعمال وأداء المخاطر قبل توزيع المكافأة السنوية. ويضمن البنك أن لا تحد ميزانية المكافأة المتغيرة قوة وملائة رأس المال. ويكون الحد الذي يلزم تجميع رأس المال عبارة عن دالة للمركز الرسمالي الحالي للبنك واجراءات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

ويراعي حجم الميزانية الإجمالية للمكافآت المتغيرة وتخصيصها داخل البنك النطاق الكامل للمخاطر الحالية والمحتملة، بما في ذلك:

(أ) تكلفة وكمية رأس المال المطلوب لدعم المخاطر المتخذة؛

(ب) تكلفة وكمية مخاطر السيولة التي تم تحملها عند تنفيذ الأعمال؛

(ج) التوافق مع وقت وإمكانية حدوث الإيرادات المستقبلية المحتملة المدمجة في الأرباح الحالية.

تعديلات المخاطر

يوجد لدى البنك هيكل تقييم مخاطر رجعي، والذي هو عبارة عن تقييم نوعي للاختبار العكسي للأداء الفعلي في مقابل افتراضات المخاطر المسبقة.

وفي السنوات التي يتكبد فيها البنك خسائر مادية في أدائه المالي، سوف يعمل هيكل تعديل المخاطر بالشكل التالي:

- سوف يكون هناك تقليص ملحوظ في المكافآت المتغيرة الإجمالية للبنك.
- على المستوى الفردي، سوف يعكس الأداء الضعيف للبنك عدم استيفاء مؤشرات الأداء الفردية، ومن ثم يكون تقييم أداء الموظفين منخفضاً.
- انخفاض في قيمة الأسهم أو المنح المؤجلة.
- تغييرات محتملة في فترات المنح، وإجراء تأجيل إضافي للمكافآت غير الممنوحة.
- وأخيراً، إذا ما كان الأثر الكمي والنوعي للخسارة كبيراً، قد يتم التفكير في استرداد وتعديل منح المكافأة المتغيرة السابقة.

يمكن لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات، بموافقة مجلس الإدارة، تبرير واتخاذ القرارات الاختيارية التالية:

- زيادة أو خفض التعديل الرجعي.
- التفكير في تأجيلات إضافية أو زيادة في كم المنح غير النقدية.
- الاسترداد من خلال اتفاقيات الاسترداد والتعديل.

هيكل الاسترداد والتعديل

تتيح أحكام الاسترداد والتعديل الخاصة بالبنك لمجس الإدارة فقط تحديد، عندما يكون ذلك مناسباً، إمكانية مصادرة/تعديل العناصر غير الممنوحة بموجب خطة المكافآت المؤجلة، أو استرداد المكافأة المتغيرة المقدم في حالات معينة. ويهدف ذلك إلى السماح للبنك بالاستجابة بشكلٍ مناسب إذا كانت عوامل الأداء التي استندت إليها قرارات المكافآت السابقة تثبت أنها لا تعكس الأداء المقابل على المدى الطويل. وتحتوي جميع منح المكافآت المؤجلة على أحكام تتيح للبنك إمكانية خفض أو إلغاء مكافآت الموظفين الذين كان أداؤهم الفردي له تأثير سلبي كبير على البنك خلال سنة الأداء ذات الصلة.

إن مجلس إدارة البنك هو الجهة الوحيدة المخولة باتخاذ أي قرار يخص استيراد المنح من الأفراد.

وتتيح أحكام الاسترداد والتعديل لمجلس إدارة البنك تحديد ما إذا كان من الممكن تعديل/إلغاء العناصر الممنوحة/غير الممنوحة بموجب خطة العلاوات المؤجلة في بعض الحالات. وتتضمن هذه الحالات ما يلي:

- دليل معقول على سوء التصرف المتعمد أو الخطأ الجسيم أو إهمال أو عجز الموظف بما يسبب تكبد البنك و/أو وحدة العمل التابع لها الموظف خسائر مادية في أدائها المالي أو تحريف كبير في البيانات المالية للبنك أو فشل ذريع في إدارة المخاطر أو خسارة السمعة التجارية أو تعريضها للخطر بسبب أفعال هذا الموظف أو إهماله أو سوء تصرفه أو عجزه خلال سنة الأداء ذات الصلة.
- تعمد الموظف تضليل السوق و/أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك خلال سنة الأداء ذات الصلة.

كما يمكن استخدام الاسترداد إذا كان تعديل الجزء غير الممنوح من المكافأة غير كافٍ نظراً لطبيعة ودرجة خطورة المشكلة.

مكونات المكافأة المتغيرة

تتضمن المكافأة المتغيرة المكونات الأساسية التالية:

النقد المقدم	جزء المكافأة المتغيرة الممنوحة والمدفوعة نقداً في نهاية عملية تقييم الأداء لكل سنة
النقد المؤجل	جزء المكافأة المتغيرة الممنوحة والمدفوعة نقداً على أساس تناسبي على مدار فترة ٣ سنوات
منح الأسهم قصيرة الأجل المقدمة	جزء المكافأة المتغيرة الممنوحة والصادرة في شكل أسهم في نهاية عملية تقييم الأداء لكل سنة.
منح الأسهم قصيرة الأجل المؤجلة	جزء المكافأة المتغيرة الممنوحة والمدفوعة في شكل أسهم على أساس تناسبي على مدار فترة ٣ سنوات
منح أسهم الأداء طويلة الأجل	إن أنظمة الحوافز طويلة الأجل للبنك عبارة عن برامج مكافآت قائمة على الأسهم، يتم بموجبها سنوياً تخصيص عدد من أسهم البنك للمديرين التنفيذيين وموظفي الإدارة العليا تحتسب وفقاً لأدائهم، وإمكانياتهم ودرجة أهمية الوظيفة. ويوجد نوعان من أنظمة الحوافز طويل الأجل كما يلي: ١. نظام خيار الأسهم للموظفين تم طرح نظام خيار الأسهم للموظفين في عام ١٩٩٩ وبصفة سنوية حتى عام ٢٠٠٩. ومن المقرر أن ينتهي العمل بالبرنامج بمجرد انتهاء أو تخصيص جميع الخيارات الممنوحة حتى عام ٢٠٠٩. ٢. نظام الأسهم وفقاً لأداء الموظفين تم طرح هذا النظام اعتباراً من عام ٢٠١٠، حيث يقوم على منح أسهم للموظفين وبصورة سنوية وفقاً للأداء .يتم الاحتفاظ بالأسهم في عهدة مالية باسم الموظف طوال فترة الاكتساب. في أعقاب تقييم أداء البنك مقابل مؤشرات الأداء المحددة لفترة الاكتساب، يتم تحويل ملكية الأسهم المكتسبة للموظف.
مكافآت الموظفين الأعضاء في مجلس إدارة الشركات التابعة	هي عبارة عن المكافأة التي يتقاضاها الموظف في نهاية السنة المالية نظير تمثيله البنك في مجالس إدارات الشركات التابعة. ولا تشمل نفقات حضور الاجتماعات الدورية.

تخضع جميع المكافآت المؤجلة والطويلة الأجل لأحكام الاسترداد والتعديل. ويتم تحويل ملكية أسهم المكافآت والارباح الموزعة عنها لصالح الموظف بعد فترة اكتساب مدتها ستة أشهر من تاريخ المنح. ويرتبط عدد منح الأسهم العادية بسعر سهم البنك وفقاً لقواعد خطة حوافز أسهم البنك.

المكافأة المؤجلة

يخضع جميع الموظفين في الدرجة ٢٤ فما فوقها لقواعد التأجيل التالية:

١. الرئيس التنفيذي ونوابه والمدراء العامون ضمن مجموعة إدارة الأعمال:

عنصر المكافأة المتغيرة	النسب المئوية للدفع	فترة المنح	فترة الاكتساب	التعديل*	الاسترداد*
النقد المقدم	٤٠٪	فوراً	-	-	نعم
النقد المؤجل	١٠٪	٣ سنوات	-	نعم	نعم
منح الأسهم المؤجلة	٥٠٪	٣ سنوات	٦ أشهر	نعم	نعم

٢. جميع الموظفين الآخرين المشمولين:

عنصر المكافأة المتغيرة	النسب المئوية للدفع	فترة المنح	فترة الاكتساب	التعديل*	الاسترداد*
النقد المقدم	٥٠٪	فوراً	-	-	نعم
منح الأسهم المقدمة	١٠٪	فوراً	٦ أشهر	نعم	نعم
منح الأسهم المؤجلة	٤٠٪	٣ سنوات	٦ أشهر	نعم	نعم

ويمكن للجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات، بناءً على تقييمها لهيكل الأدوار الوظيفية والمخاطر التي اتخذها الموظف زيادة تغطية الموظفين الذين سيخضعون لترتيبات مؤجلة.

تفاصيل المكافأة المدفوعة

(أ) مجلس الإدارة

	٢٠١٤	٢٠١٣
نفقات حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن المجلس وبدل السفر	**٧٤,٠٠٩**	٩٦,٥٦٣
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	***٥٧٧,٥٠٠**	٥٧٧,٥٠٠
النفقات الأخرى ذات العلاقة بأعمال المجلس	****١١٧,٩٦١**	٣٨,٠٠٥
المبلغ الإجمالي لمكافآت مجالس إدارة الشركات التابعة للبنك، ونفقات حضور اجتماعات المجلس والنفقات الأخرى ذات العلاقة	**١٦٨,٦٨٤**	٢٢٧,٩٨٠

*نفقات مرحلة

** ملاحظة: ان النفقات الأخرى تتضمن مبلغ ٥٢,٠٠٠ دينار بحريني الذي وافق عليه المجلس في عام ٢٠١٣، ومع ذلك لم تحتسب ضمن النفقات في نفس العام

(كان المبلغ الإجمالي لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة ونفقات حضور اجتماعات المجلس وجميع النفقات الأخرى ذات العلاقة ببنك البحرين والكويت وشركاته التابعة للعام ٢٠١٣: ٩٤٠,٠٤٨ دينار بحريني)

(ب) الموظفين

١. أجر ومكافآت الموظفين

بالألف دينار بحريني	٢٠١٤									
	عدد الموظفين	المكافأة الثابتة		المكافأة الممنوحة عند التوظيف	المكافأة المضمونة	المكافأة المتغيرة				الإجمالي
						المقدمة		المؤجلة		
		نقداً	أخرى	(نقداً / أسهم)	(نقداً / أسهم)	نقداً	أسهم	نقداً	أسهم	أخرى	
الأشخاص المعتمدين - الأعمال	١٦	٢,٨٤٧	-	-	-	١,٠٣٥	٢٤	٢٠٦	١,١٠٣	-	٥,٢١٥
الأشخاص المعتمدين - الرقابة والمساندة	١١	١,٣٩٦	-	-	-	٤٦٩	٦٩	١٩	٣٨٩	-	٢,٣٤١
كبار المُخاطرين الآخرين	٢٤	٢,١١٥	-	-	-	٤٣٥	٧٥	٩	٣٤٤	-	٢,٩٧٨
الموظفين الآخرين: البحرين	٥٥١	١١,٥٦٣	-	-	-	١,٨٧٧	-	-	-	-	١٣,٤٤٠
الموظفين الآخرين: الفروع الدولية والشركات التابعة	٤٢٣	٥,٧٧٢	-	-	-	٥٥٢	-	-	-	-	٦,٣٢٤
الإجمالي	١٠٢٥	٢٣,٦٩٣	-	-	-	٤,٣٦٧	١٦٧	٢٣٥	١,٨٣٦	-	٣٠,٢٩٨

تكاليف الموظفين الأخرى بمبلغ ٢٠٨,٢٩٧ دينار بحريني تتعلق بنفقات الموظفين غير المباشرة مثل التدريب والتوظيف والرسوم والتكاليف الأخرى لم يتم إدراجها في الجدول أعلاه.

لقد تم تحديث الجدول أعلاه في ١١ مارس ٢٠١٥، بعد طباعة التقرير السنوي لعام ٢٠١٤، لتشمل مكافآت ورسوم حضور الجلسات لأعضاء الإدارة التنفيذية نظير تمثيلهم البنك في مجالس إدارات الشركات التابعة المملوكة بالكامل أو الشركات الزميلة لبنك البحرين والكويت بقيمة ٢٣٠,٢٤٧ دينار بحريني.

بالألف دينار بحريني	٢٠١٣									
	عدد الموظفين	المكافأة الثابتة		المكافأة الممنوحة عند التوظيف	المكافأة المضمونة	المكافأة المتغيرة				الإجمالي
						المقدمة		المؤجلة		
		نقداً		(نقداً / أسهم)	(نقداً / أسهم)	نقداً	أسهم	نقداً	أسهم	أخرى	
الأشخاص المعتمدين - الأعمال	١٧	٢,٣٥٩		-	-	١,٣٠٢	-	-	٣٨١	-	٤,٠٤٢
الأشخاص المعتمدين - الرقابة والمساندة	١٥	١,٤٨٨		-	-	٦٩٦	-	-	١٧٤	-	٢,٣٥٨
كبار المُخاطرين الآخرين	٢٤	٢,٠٨٩		-	-	٥٩١	-	-	١٧٧	-	٢,٨٥٧
الموظفين الآخرين: البحرين	٥٢٦	١٦,٩٣٧		-	-	١,٥٣٢	-	-	-	-	١٨,٤٦٩
الموظفين الآخرين: الفروع الدولية والشركات التابعة	٤١٤	٧,٢٢٣		-	-	٤٨٨	-	-	-	-	٧,٧٢١
الإجمالي	٩٩٦	٣٠,١٠٦		-	-	٤,٦٠٨	-	-	٧٣٢	-	٣٥,٤٤٦

تكاليف الموظفين الأخرى بمبلغ ٢٨٣,٨٨٥ دينار بحريني تتعلق بنفقات الموظفين غير المباشرة مثل التدريب والتوظيف والرسوم والتكاليف الأخرى لم يتم إدراجها في الجدول أعلاه.

المبلغ الإجمالي للأجور يشمل تكاليف مكافآت إنهاء الخدمة خلال العام والتي بلغت ٣,٨٣٩,٠٠٠ دينار بحريني، تم دفع مبلغ وقدره ١٣٨,٣٦٠ كأعلى مكافأة ممنوحة لموظف واحد.

٢. المنح المؤجلة

	٢٠١٤			
	نقداً (ألف دينار بحريني)	أسهم		الإجمالي (ألف دينار بحريني)
		العدد	(ألف دينار بحريني)	
الرصيد الافتتاحي	-	٤,٢٧٠,٥٠١	١,٥٩٩	١,٥٩٩
الممنوح خلال الفترة	٢٠٩	٤,١٣٠,١٨٤	١,٨٥٩	٢,٠٦٨
المدفوع / المصروف خلال الفترة	-	(١,١٩٨,٣٤٥)	(٤٥٣)	(٤٥٣)
تعديلات الخدمة والأداء والمخاطر	-	(٧٧١,٦٤٢)	(٢٨٨)	(٢٨٨)
تعديلات مرتبطة بأسهم المنحة	-	١٦٢,٢٢٩	-	-
الرصيد الختامي	-	٦,٥٩٢,٩٢٦	٢,٧١٧	٢,٧١٧

	٢٠١٣			
	نقداً (ألف دينار بحريني)	أسهم		الإجمالي (ألف دينار بحريني)
		العدد	(ألف دينار بحريني)	
الرصيد الافتتاحي	-	٤,٥٠٥,٥٣٦	١,٦٩٤	١,٦٩٤
الممنوح خلال الفترة	-	٢,٧٥٧,٩٣٢	١,٠٤٦	١,٠٤٦
المدفوع / المصروف خلال الفترة	-	(١,٨٤٩,٤٩٧)	(٥٨٧)	(٥٨٧)
تعديلات الخدمة والأداء والمخاطر	-	(١,٤١٥,٠٠٩)	(٥٥٤)	(٥٥٤)
تعديلات مرتبطة بأسهم المنحة	-	٢٧١,٥٣٩	-	-
الرصيد الختامي	-	٤,٢٧٠,٥٠١	١,٥٩٩	١,٥٩٩

تم حساب عدد الأسهم المؤجلة لعام ٢٠١٤ بصورة تقديرية على أساس سعر السهم في نهاية السنة. إلا أنه سوف يتم اعتماد السعر النهائي بعد الجمعية العامة العمومية لتحديد عدد الأسهم الممنوحة.

الأرقام المذكورة في الجدول مبنية على إجمالي المنح ولا تعكس بالضرورة المصروفات المحاسبية التي ترتبط بمستوى الاكتساب وسنوات الخدمة.

٣. مكافآت الموظفين الأعضاء في مجلس إدارة الشركات التابعة

حصل أعضاء فريق الإدارة التنفيذية الذين يمثلون البنك بصفتهم أعضاء مجلس إدارة في مجالس الإدارة للشركات التابعة و/أو الشركات الزميلة المملوكة بالكامل للبنك، على مبلغ قدره ٢٥٤,٣٩٧ دينار بحريني باعتبارها مكافأة ورسوم حضور الجلسات نظير مساهماتهم في الشركة التابعة و/أو الزميلة في عام ٢٠١٣.

"ينبع تحسين الكفاءة من الاستثمار المستمر في تطوير المهارات والقدرات للموظفين، وتمكينهم من تعزيز مسيرتهم المهنية المستقبلية".

التطوير
اهتمامنا

استعراض النتائج المالية

ساهمت الإدارة المنضبطة للتكاليف والإدارة الحكيمة للمخاطر في بنك البحرين والكويت في تحقيق نتائج قوية وثابتة، تُعزى بالأساس إلى ولاء عملائنا، والمجموعة المتنوعة لأنشطتنا، والتنفيذ الجيد لإستراتيجيتنا.

نظرة عامة

نجح بنك البحرين والكويت في تحقيق تقدم ملموس وسجل أرباحاً قياسية على الرغم من التغيرات المتسارعة للمتطلبات التنظيمية والبيئة الإقتصادية الصعبة التي يعمل من خلالها، ليواصل وفاءه لنموذج أعماله الأساسية.

وقد ساهم الأداء الثابت والفاعل لإدارة المخاطر والنمو في شتى الأنشطة المصرفية و الذي يتماشى مع إستراتيجية البنك، في تحقيق أداء قياسي آخر، حيث سجل أرباحاً بلغت ٥٠,١ مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

يعرض هذا التقرير الأداء المالي للبنك للعام ٢٠١٤ و يركز على النتائج التشغيلة الموحدة وبيان المركز المالي الموحد للبنك وفروعه في الخارج والشركات التابعة له الرئيسية والمشاريع المشتركة والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في الشركات الزميلة عن طريق الشركات التابعة الرئيسية.

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وإلتزاماً بتطبيق قانون الشركات التجارية لمملكة البحرين وقانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية.

ساهمت الإدارة المنضبطة للتكاليف والإدارة الحكيمة للمخاطر في بنك البحرين والكويت في تحقيق نتائج قوية وثابتة، تعزى بالأساس إلى ولاء عملائنا، والمجموعة المتنوعة لأنشطتنا، والتنفيذ الجيد لإستراتيجيتنا.

النتائج التشغيلية

كانت السنة ٢٠١٤، هى السنة الثانية من الدورة الثلاثية لاستراتيجية البنك، والتي حقق فيها البنك تقدماً ملحوظاً في العديد من المجالات وتمكن من تحقيق نتائج ملحوظة. ومن بين تلك الإنجازات الهامة مشاركتنا في تركيز أنشطتنا في التوسع والتنوع، والتي تضمنت افتتاح فرعنا الرابع في مدينة نيودلهي بالهند، وهو أمر حاسم للحفاظ على وتيرة مستمرة في النمو مستقبلاً. وقد أدى الاستثمار المستمر واستحداث التقنيات المتطورة من جانب البنك الى الفوز بجائزة مرموقة وهي جائزة "أفضل موقع إلكتروني شامل لخدمة العملاء"، تماشياً مع الاستراتيجية التي تقوم على التركيز على خدمة العملاء. ويعتبر تحسين الكفاءة التشغيلية، من خلال الاستثمار في الموارد البشرية وهيكلة رأس المال، من الأولويات الرئيسية بالنسبة لنا، ولذلك قام البنك بإعادة تقديم برنامج تطوير المتدربين الإداريين للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني وازدهار مملكة البحرين.

إن أسسنا راسخة، ووضعنا المالي سليم ومعافٍ، فيما ارتفعت مستويات السيولة مع مستوى جيد لرأس المال.

حقق البنك ربحاً صافياً لمساهمي البنك بمبلغ ٥٠,١ مليون دينار بحريني للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، بزيادة بلغت نسبتها ١١,٢ في المائة مقارنة بالعام الماضي. وقد تأثرت النتيجة الصافية للسنة الى حد كبير بالزيادة في العوائد الناتجة من أنشطة البنك التشغيلية الرئيسية، والتي تحققت بشكل أساسي من صافي دخل الفوائد ورسوم الخدمات التجارية والدخل من العمولات.

واستمراراً لنهج بنك البحرين والكويت الحكيم في إدارة المخاطر، قام البنك بتوفير مستويات كافية من المخصصات في العام ٢٠١٤ للتحوط ضد الخسائر غير المتوقعة التي قد تنجم عن التقلبات في السوق، بما في ذلك التغيرات في القيمة السوقية العادلة للاستثمارات كوسيلة لحماية البنك من تعرض الأصول الإجمالية.

الإيرادات التشغيلية

شهد إجمالي الإيرادات التشغيلية لهذا العام نمواً بمبلغ ٥,٢ مليون دينار بحريني، أو ٤,٦ بالمائة، ليبلغ ١١٧,٥ مليون دينار بحريني، ما يجسد تدفقات دخل قوية ومتنوعة. ويعكس دخل صافي الفوائد، البالغ ٧٢,٣ مليون دينار بحريني الذي سجل زيادة بنسبة ٥,٠ بالمائة، نمواً قوياً في الأنشطة الرئيسية للبنك، في حين بلغ إجمالي الإيرادات الأخرى ٤٠,٩ مليون دينار بحريني بزيادة بلغت ٣,٢ مليون دينار بحريني، أو ٨,٦ بالمائة من ٣٧,٧ مليون دينار بحريني في العام السابق.

ملخص بيان للأرباح أو الخسائر

مليون دينار بحريني	٢٠١٤	٢٠١٣	الفرق مليون دينار بحريني	النسبة المئوية للتغيير
صافي دخل الفوائد	**٧٢,٣**	٦٨,٩	٣,٤	٤,٩٨٪
إيرادات أخرى	**٤٥,٢**	٤٣,٥	١,٧	٣,٩٧٪
مجموع الدخل	**١١٧,٥**	١١٢,٤	٥,١	٤,٥٩٪
مصروفات التشغيل	**٤٦,٣**	٥٤,٤	(٨,٢)	-١٥,٠٣٪
المخصصات	**٢٠,٨**	١٢,١	٨,٧	٧١,٢٨٪
الربح قبل الضرائب	**٥٠,٥**	٤٥,٩	٤,٦	١٠,٢٣٪
الضرائب وحقوق غير مسيطرة	**(٠,٤)**	(٠,٨)	٠,٤	-٤٤,٨٧٪
صافي الربح	**٥٠,١**	٤٥,١	٥,٠	١١,٢٠٪

صافي دخل الفوائد

على الرغم من تعرض هوامش الربحية لبعض الضغوط و مواجهة بعض الصعوبات هذا العام بسبب انخفاض معدلات الفائدة في الأسواق العالمية، إلا أن صافي إيرادات الفوائد للسنة شهد زيادة بنسبة ٥,٠ بالمائة ليبلغ ٧٢,٣ مليون دينار بحريني في نهاية العام. ويعزى ذلك النمو بشكل أساسي الى الزيادة في محفظة القروض والسلف بنسبة ١٤,١ بالمائة و بمقدار ٢٢٨ مليون دينار بحريني، من ١,٦١٩ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٣. كذلك ساهم النمو في فوائد على الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة (المتاحة للبيع) بنسبة ١٤,٨ بالمائة من ٢٢,٧ مليون دينار بحريني في العام السابق، وبشكل كبير، في زيادة صافي إيرادات الفوائد، فيما تم الاستفادة من النمو في الموجودات المدرة للربح المدعومة بزيادة كبيرة في ودائع العملاء في أذونات خزانة ساهمت، وبشكل ايجابي، في زيادة صافي إيرادات الفوائد بنسبة ١٤,٨ بالمائة.

وشملت مصروفات الفوائد للعام اطفاء الدخل للمكاسب المحققة سابقاً وغير المتكررة بمبلغ ٩,٢ مليون دينار بحريني، والتي نشأت عن استبدال الدين الثانوي بسندات دين ممتاز، مما ساهم في انخفاض صافي دخل الفوائد للعام بمبلغ ١,٤ مليون دينار بحريني. وفي حين واصلت هوامش الموجودات التعرض لبعض الضغوط، فقد استفاد صافي دخل الفوائد للبنك من الزخم القوي للميزانية والهوامش الأوسع للمطلوبات.

وكانعكاس لانخفاض معدلات الفائدة والهوامش المنخفضة، شهد هامش الربح الصافي للبنك انخفاضاً طفيفاً بنسبة ٢,٢٣ بالمائة في العام ٢٠١٤، مقارنة مع ٢,٣٩ بالمائة في العام السابق.

وحظيت إدارة الموجودات والمطلوبات بالنجاح سنة تلو الأخرى، وتم تعويض تراكم الموجودات العالية الجودة ذات العائد المتدني والمخصصة لدعم الاشتراطات النظامية الصارمة من خلال النمو في دخل أدوات سوق المال على خلفية تحسن الفروقات المالية وتوسع قاعدة المودعين مدفوعة بطرح منتجات أكثر تحسيناً وتطوراً.

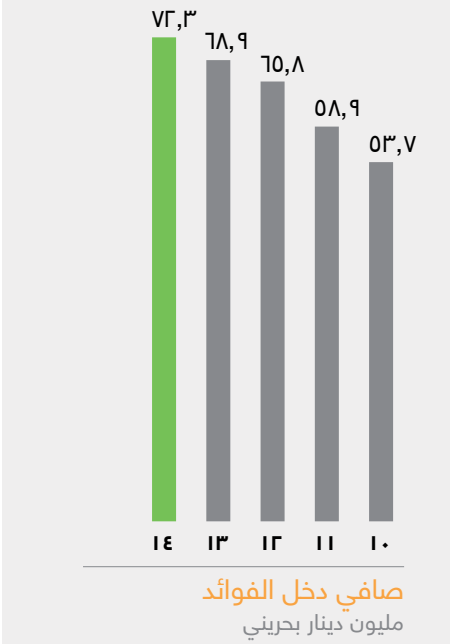

صافي دخل الفوائد
مليون دينار بحريني

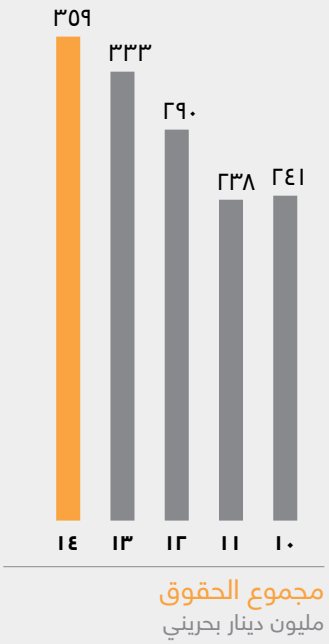

مجموع الحقوق
مليون دينار بحريني

الإيرادات الأخرى

تتضمن الإيرادات التشغيلية الأخرى الدخل المحقق من العمليات التي لا تتعلق بإيرادات الفوائد، التي يتم تحقيقها من أنشطة مثل المتاجرة في القطع الأجنبي، والاستثمار في الصناديق الاستثمارية، ومبيعات الخدمات المصرفية للشركات والأفراد، وعمليات التداول الاستثماري، والحصص المتكسبة من الأرباح أو الخسائر المحققة من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة للبنك.

وقد بلغ إجمالي الإيرادات الأخرى الناتجة خلال العام مبلغاً وقدره ٤٠,٩ مليون دينار بحريني، بزيادة قدرها ٨,٦ بالمائة مقارنة بالإيرادات المحققة في العام السابق، ويعزى ذلك بشكل أساسي لانعكاس النمو الكبير في صافي الرسوم والعمولات للسنة ٩,١ بالمائة مقارنة مع ٢٤,٢ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٣، نتيجة لارتفاع دخل العمولات على القروض والسلف نتيجة لارتفاع أنشطة البنك التجارية بشكل أساسي.

وتتضمن الإيرادات الأخرى الدخل من المتاجرة في القطع الأجنبي بمبلغ ١٦,٣ مليون دينار بحريني، ما يمثل انخفاضاً بنسبة ٦,٣ بالمائة مقارنة بالعام الماضي (٢٠١٣: ١٧,٤ مليون دينار بحريني)، ويرجع ذلك للإنخفاض في إيرادات الشركات الزميلة وصافي الدخل من القطع الأجنبي.

المصروفات التشغيلية

بدأت مبادرة البنك للاستخدام الأمثل للمصروفات التشغيلية ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣ تؤتي ثمارها الآن، إذ انخفضت تكاليف التشغيل بشكل ملحوظ بنسبة ١٥,٠ بالمائة لتصل الى ٤٦,٢ مليون دينار بحريني في ديسمبر ٢٠١٤، مقارنة بمبلغ ٥٤,٤ مليون دينار بحريني سجلت لنفس الفترة من العام ٢٠١٣. وقد انخفضت المصروفات المتعلقة بالموظفين من ٣٥,٧ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٣ الى ٣٠,٣ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٤، وذلك بسبب الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد البشرية الحالية. وقد تحسن معدل التكاليف الى الدخل في بنك البحرين والكويت بشكل كبير من ٤٨,٤ بالمائة في ديسمبر ٢٠١٣ الى ٣٩,٣ بالمائة في ديسمبر ٢٠١٤.

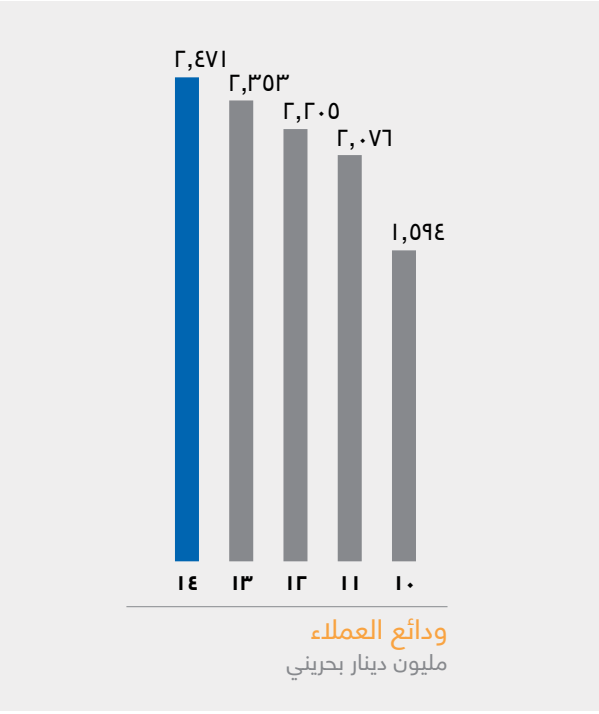

ودائع العملاء
مليون دينار بحريني

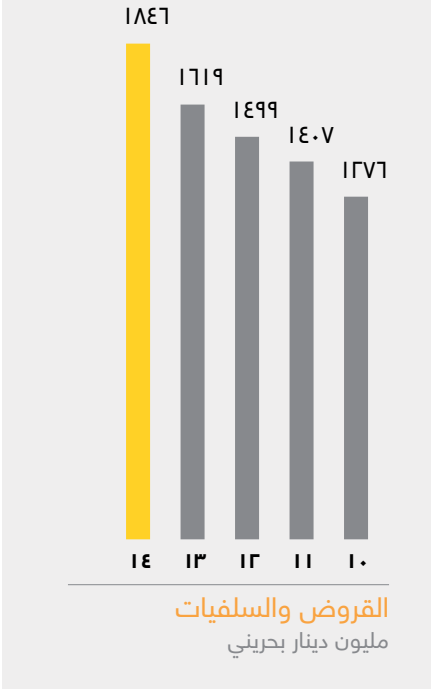

القروض والسلفيات
مليون دينار بحريني

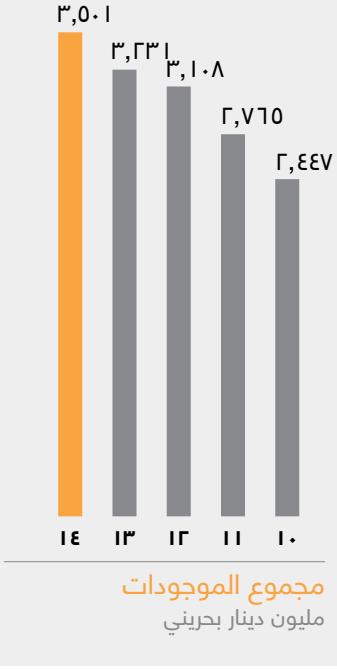

مجموع الموجودات
مليون دينار بحريني

صافي المخصصات

يتبع البنك المعيار المحاسبي الدولي (IAS ٣٩) فيما يتعلق باحتساب إضمحلال قيمة الموجودات المالية. ويتم تحديد مخصصات إضمحلال قيمة قروض وسلفيات البنك والموجودات المدرجة بالتكلفة أو بالتكلفة المطفأة بعد احتساب صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً من هذه الموجودات بعد خصمها بأسعار الفائدة الفعلية. وبالنسبة للموجودات التي تظهر بالقيمة العادلة لها، يكون الإضمحلال هو الفرق بين التكلفة المدرجة والقيمة العادلة.

ويهدف هذا الأسلوب في احتساب المخصصات مقابل إضمحلال قيمة الموجودات المالية الى اعتماد تقديرات أكثر واقعية لمقدار الإضمحلال في قيم الموجودات. يتبع البنك المعيار المحاسبي الدولي (IAS ٣٩) فيما يتعلق باحتساب إضمحلال قيمة الموجودات المالية.

ويتم تحديد مخصصات إضمحلال قيمة قروض وسلفيات البنك والموجودات المدرجة بالتكلفة أو بالتكلفة المطفأة بعد احتساب صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً من هذه الموجودات بعد خصمها بأسعار الفائدة الفعلية. وبالنسبة للموجودات التي تظهر بالقيمة العادلة لها، يكون الإضمحلال هو الفرق بين التكلفة المدرجة والقيمة العادلة. ويهدف هذا الأسلوب في احتساب المخصصات مقابل إضمحلال قيمة الموجودات المالية الى اعتماد تقديرات أكثر واقعية لمقدار الإضمحلال في قيم الموجودات.

الدخل الشامل

بلغ الدخل للبنك مبلغاً وقدره ٣٩,٩ مليون دينار بحريني كما في نهاية ديسمبر ٢٠١٤، مقارنة بمبلغ ٥٢,٠ مليون دينار بحريني لنفس الفترة من العام ٢٠١٣، ويعزى ذلك بشكل جزئي للتقلبات في أسعار السوق للاستثمارات في السندات والأسهم والى تحقيق عوائد من بيع إستثمارات جزئية خلال العام.

الوضع المالي

قدمت المجموعة أداءً مرناً واستمر مركزنا المالي قوياً وصحياً، مع السيولة العالية والاسلوب المتحفظ للتمويل وشهدت قائمة المركز المالي معدل نمو بمبلغ وقدره ٢٧٠,٣ مليون دينار بحريني أو ٨,٤ بالمائة، وبلغت ٣,٥٠١ مليون دينار بحريني في نهاية العام ٢٠١٤. ويعزى هذا النمو في قائمة المركز المالي للبنك بشكل أساسي الى الزيادة في عمليات إقراض العملاء ومحفظة الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة، مدعوماً بالزيادة الكبيرةفي ودائع العملاء. وتم استثمار فائض السيولة بحكمة في اصول عالية السيولة، بما في ذلك، وعلى سبيل المثال لا الحصر، أذونات الخزانة الحكومية والودائع لدى مصرف البحرين المركزي.

وشهد النمو على مستوى كلا من قطاعي الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية للشركات توازناً جيداً في كل من السلف والودائع. ويظل بنك البحرين والكويت أحد أكثر المصارف التي حافظت على قدرتها على الإقراض في الأسواق المالية، ولا سيما في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، بلغت نسبة صافي القروض والسلف الى الودائع نسبة ٧٤,٧ بالمائة (٢٠١٣: ٦٨,٨ بالمائة)، في مؤشر قوي على ثقة العملاء في البنك كمؤسسة مالية في مملكة البحرين، فيما يقوم بالاستخدام الأمثل لفائض السيولة في الأسواق. ويظل المركز المالي للبنك راسخاً إذ يحتفظ البنك بالغالبية العظمى من الموجودات المالية من القروض والسلف التي تحتسب على أساس القيمة المطفأة، ما يحد من مخاطر صدمات المخاطر قصيرة الأجل.

وقد احتفظت المجموعة برسملة قوية وحققت مستويات عالية من حقوق المساهمين الأساسية خلال السنة، مع الزيادة الطفيفة في رأس المال فئة ١ الى ١٢,٦ بالمائة من ١٢,٥ بالمائة في العام ٢٠١٣، ويعزى ذلك بشكل أساسي الى زيادة التعرض للموجودات الموزونة بالمخاطر نتيجة للزيادة في معدل نمو محفظة القروض والسلفيات.

الموجودات

أظهر مجموع الأصول نمواً مستداماً بنسبة ٨,٤ بالمائة وبلغ ٣,٥٠٠,٩ مليون دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، مقارنة مع ٣,٢٣٠,٧ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٣. ويعزى ذلك في المقام الأول للنمو القوي في صافي القروض والسلف بنسبة ١٤,١بالمائة لتصل إلى ١,٨٤٦,٥ مليون دينار بحريني كجزء من إستراتيجية البنك لتوسيع علاقاته التجارية وتركيز الاهتمام على القطاعات النشطة في الدول المجاورة ومنطقة الشرق الأوسط.

وتصنف محفظة استثمارات البنك الى ثلاث فئات: "موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر"، و"استثمارات متاحة للبيع"، و"استثمارات مدرجة بالقيمة المطفأة". تتكون فئة الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح والخسائر من الاستثمارات المملوكة لغرض غير المتاجرة، فيما تتألف الفئات الأخريان من السندات والأسهم المسعرة والأوراق المالية غير المسعرة التي يتم الحصول عليها بشكل أساسي بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل. وفي نهاية العام ٢٠١٤، شكلت الاستثمارات في السندات والأسهم المسعرة نسبة ٨١ بالمائة من إجمالي الاستثمارات (٢٠١٣: ٧١,٤ بالمائة). كما تم التحوط بشكل كبير ضد عمليات التعرض الى مخاطر معدلات الفائدة بالنسبة الى محفظة الاستثمار، وكذلك تم الاستثمار في السندات والصكوك الصادرة من قبل الحكومات في المنطقة.

ملخص المركز المالي الموحد

مليون دينار بحريني	٢٠١٤	٢٠١٣	الفرق مليون دينار بحريني	النسبة المئوية للتغيير
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	**٢٧٨,٢**	٢٢٤,٤	٥٣,٨	٢٤,٠٠٪
أذونات خزينة	**٢٩٢,٧**	٣١٥,١	(٢٢,٤)	-٧,١٢٪
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**١٧٥,٩**	٢٠٢,٤	(٢٦,٥)	-١٣,٠٩٪
قروض وسلف للعملاء	**١,٨٤٦,٤**	١,٦١٨,٦	٢٢٧,٨	١٤,٠٨٪
استثمارات في أوراق مالية محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	**٧٨٧,٢**	٧٤٤,٠	٤٣,٢	٥,٨٠٪
استثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**٣٦,٥**	٥٧,٩	(٢١,٤)	-٣٦,٨٦٪
فوائد مستحقات القبض وموجودات أخرى	**٥٩,٠**	٤٢,٢	١٦,٨	٣٩,٥٣٪
ممتلكات ومعدات	**٢٥,٠**	٢٦,١	(١,١)	-٤,٢٩٪
مجموع الموجودات	**٣,٥٠٠,٩**	٣,٢٣٠,٧	٢٧٠,٢	٨,٣٧٪
المطلوبات والحقوق				
المطلوبات				
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	**١٨١,٥**	٢٥٥,١	(٧٣,٦)	-٢٨,٨٣٪
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة الشراء	**٥٦,٣**	٤٧,٩	٨,٤	١٧,٥٢٪
اقتراضات لأجل	**٢٣٩,٥**	٢٣٨,١	١,٤	٠,٦٠٪
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	**٢,٣٥٢,٩**	٢,٢٠٤,٨	١٤٨,١	٦,٧٢٪
فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	**٦٧,٦**	٧٢,٠	(٤,٥)	-٦,٣٢٪
مجموع المطلوبات	**٢,٨٩٧,٨**	٢,٨١٧,٩	٧٩,٩	٢,٨٣٪
العائد إلى ملاك البنك	**٣٣٢,٢**	٢٨٩,٢	٤٣,٠	١٤,٨٩٪
حقوق غير مسيطرة	**٠,٧**	٠,٥	٠,٢	٤٣,٠٣٪
مجموع الحقوق	**٣٣٢,٩**	٢٨٩,٧	٤٣,٢	١٤,٩٣٪
مجموع المطلوبات والحقوق	**٣,٢٣٠,٧**	٣,١٠٧,٦	١٢٣,١	٣,٩٦٪

وشهدت الأوراق المالية الاستثمارية المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة نمواً بمبلغ ٤٣,٢ مليون دينار بحريني، أو نسبة ٥,٨ بالمائة، لتصل الى مبلغ قدره ٧٨٧,٢ مليون دينار بحريني في نهاية العام ٢٠١٤، ويعزى ذلك أساساً الى زيادة أنشطة الاستثمارات في الأسواق الإقليمية وبعض الأسواق الدولية المختارة.

يمثل استثمار البنك في أسهم الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة حصة البنك في العديد من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة حسب المبين في الأقسام التالية من هذا التقرير. وتمثل القيمة الدفترية لتلك الاستثمارات حصة البنك من صافي موجودات تلك الشركات.

تمكن بنك البحرين والكويت من الحفاظ على أوضاع السيولة والتمويل عند مستويات مريحة جداً مع الموجودات السائلة، التي تتكون من النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية وسندات الخزينة والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وبلغت نسبة إجمالي موجودات البنك السائلة ٢١,٣٪ (ديسمبر ٢٠١٣: ٢٣,٠ بالمائة)، ونسبة القروض إلى إجمالي الودائع ٦٦,٣٪ في (ديسمبر٢٠١٣: ٦٣,٩ بالمائة).

المطلوبات

تمثل الحسابات الجارية وحسابات التوفير والودائع الأخرى متضمنة أرصدة الحسابات بفوائد وبدون فوائد، وتكون مستحقة للعملاء عند الطلب والودائع الثابتة لأجل المودعة لفترات، وبعملات مختلفة، وبأسعار فائدة متفاوتة. وشهدت ودائع العملاء اتجاهاً تصاعدياً ايجابياً ونمت بنسبة ٥,٠ بالمائة لتصل الى مبلغ٢,٤٧١,١ مليون دينار بحريني في نهاية العام ٢٠١٤. ويجسد النمو المستمر نجاح البنك في التأكيد على كونه مؤسسة مالية راسخة يمكن الاعتماد عليها والاستفادة من تواجدها كلاعب مهيمن في السوق المحلية.

وفيما شهدت الودائع والمبالغ المستحقة إلى البنوك زيادة بمبلغ ١٣١,٥ مليون دينار بحريني أو نسبة ٧٣,٤ بالمائة ، عن عام ٢٠١٣ لتصل الى مبلغ ٣١٣,٠ مليون دينار مع نهاية عام ٢٠١٤، ومع ذلك فقد انخفضت القروض بموجب اتفاقيات اعادة الشراء بمبلغ ١٨,٦ مليون دينار بحريني الى ٣٧,٧ مليون دينار بحريني في نهاية العام.

يذكر أن الفوائد مستحقة الدفع والمطلوبات الأخرى تشتمل على الفوائد المتراكمة المستحقة على الودائع بفوائد والمصروفات المستحقة والمخصصات.

ملاءة رأس المال

قام البنك بتطبيق اطار عمل بازل ٢ لحساب ملاءة رأس المال منذ يناير ٢٠٠٨، تنفيذاً لإرشادات مصرف البحرين المركزي.

وبنهاية العام ٢٠١٤، بلغ إجمالي حقوق المساهمين قبل توزيعات الأرباح ٣٥٩,٤ مليون دينار بحريني (٢٠١٣: ٣٣٢,٩ مليون دينار بحريني). وفي حين زادت الموجودات الموزونة بالمخاطر، فقد حافظ البنك على معدل مريح من نسبة ملاءة رأس المال بنسبة ١٥,٦٣ بالمائة (٢٠١٣: ١٥,٣٣ بالمائة)، وهو معدل يزيد على الحد الأدنى المقرر من قبل مصرف البحرين المركزي البالغ ١٢ بالمائة.

ولتعزيز قاعدة رأس المال، اعتمد مجلس الإدارة تخصيص مبلغ ٤,٧ مليون دينار بحريني (٢٠١٣: ٣,١ مليون دينار بحريني) من أرباح السنة الحالية الى الاحتياطي العام، ما يمثل زيادة قدرها ٧,٢ بالمائة ليصل الاحتياطي العام مبلغ وقدره ٥١,٥ مليون دينار بحريني (والذي سوف ينعكس على البيانات المالية للبنك في عام ٢٠١٥) مقارنة برصيد العام السابق، و يمثل ٥٠ بالمائة من رأس مال البنك.

كذلك قام البنك باجراء تقييم لتأثير اشتراطات بازل ٣ تماشياً مع توجيهات مصرف البحرين المركزي، وأظهرت النتائج بأن البنك يتمتع بملاءة رأس المال الكافية لاستيفاء اشتراطات بازل ٣، ومستعد بشكل مريح لتطبيق تلك الاشتراطات الإلزامية بدءً من يناير ٢٠١٥.

المستقبل يبدو مشرقاً بالنسبة لبنك البحرين والكويت، ومن أجل مواجهة أية تحديات محتملة من الأسواق المحلية أو الدولية، سوف نستمر في بناء علاقات قوية مع الزبائن والعملاء، والحفاظ على قوة رأس المال والسيولة والاستثمار الإستراتيجي لتلبية الفرص المستهدفة للنمو والتوسع.